وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة محمد بوضياف بالمسيلة

كلية: العلوم الإنسانية والاجتماعية

قسم: التاريخ

الرقم التسلسلي:

رقم التسجيل:UN2801202415153107098**9**

الأثار الإجتماعية لمحاكم التفتيش على الموريسكيين

مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر LMD في تخصص تاريخ غرب اسلامي

تحت اشراف الدكتور: مصطفى بن حسين

إعداد الطالبة: خنيش سعيدة

أمام لجنة المناقشة:

الرقم	الاسم واللقب	الرتبة العلمية	الجامعة	الصفة
1	عبد السلام همال	أستاذ التعليم العالي	محمد بوضياف	رئيسا
2	مصفى بن حسين	أستاذ محاضر. أ	محمد بوضياف	مشرفا ومقررا
3	جمال البوص	أستاذ مساعد. أ	محمد بوضياف	ممتحنا

السنة الجامعية:2024م/2025م

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَٰنِ الرَّحِيمِ

FREE INVITATION TEMPLATES - DREVIO.COM

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
People's Democratic Republic of Algeria
وزارة التعليم العالي و البحث العلمي
Ministry of Higher Education and Scientific Research
جامعة محمد بوضياف بالمسيلة
University Mohamed Boudiaf of M'sila

Faculty of Humanities and Social Sciences
Vice-Deanship of the College for Studies and Student Issues

كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية
نيابة العمادة للدراسات والمسائل المرتبطة بالطلبة
الرقم: /2024

تصريح شرفي خاص بالالتزام بقواعد النزاهة العلمية لإنجاز بحث

انا الممضي (ة) ادناه :

السيد(ة): حنديش سعيدة

الصفة(طالب, استاذ باحث, باحث دائم): طالبة

الحامل لبطاقة التعريف الوطنية رقم: 100685999

الصادرة بتاريخ : 08 جويلية 2018 عن دائرة : بوسعادة

المسجل(ة) بكلية: العلوم الانسانية و الاجتماعية قسم: تاريخ

تخصص: غرب اسلامي تحت رقم التسجيل UN2201202415153102979

والمكلف بإنجاز اعمال بحث(مذكرة التخرج, مذكرة ماستر' مذكرة ماجستير' اطروحة دكتوراه) .

عنوانها: الأقليات الاجتماعية في حاكم التحقيق على الجزيرة

اصرح بشرفي بانني التزم بالمعايير العلمية والمنهجية ومعايير الاخلاقيات المهنية والنزاهة الاكاديمية المطلوبة في انجاز البحث المذكور اعلاه

المسيلة في:

امضاء المعني (ة):

المرجع: القرار الوزاري رقم: 933 المؤرخ في: 28-07-2016 المحدد للقواعد المتعلقة بالوقاية من السرقات العلمية ومكافحتها.

عن رئيس المجلس الشعبي البلدي الحراش
وبتفويض منه
بموجب مرسوم تنفيذي

بلدية الحراش ح/م
بلدية الحراش
في: 2024/09/16
نظرا للتصديق المادي
حنديش سعيدة
ب.ت.و رقم 100685999
صادر بتاريخ 31/07/2018

Scanné avec CamScanner

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
People's Democratic Republic of Algeria
وزارة التعليم العالي و البحث العلمي
Ministry of Higher Education and Scientific Research
جامعة محمد بوضياف بالمسيلة
University Mohamed Boudiaf of M'sila
جامعة محمد بوضياف - المسيلة
Université Mohamed Boudiaf - M'sila
كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية
نيابة العمادة للدراسات والمسائل المرتبطة بالطلبة
Faculty of Humanities and Social Sciences
Vice-Deanship of the College for Studies and Student Issues

وثيقة ايداع مذكرة ماستر

الموضوع: .....الجزائر الجامعية ومحاكم المتنازعين على المورثين.

إعداد الطلبة:

1- خنيش بسجية رقم التسجيل: UN2201820241516310309089

2- ..... رقم التسجيل.....

القسم: تاريخ الشعبة: تاريخ التخصص تاريخ الجزائر المعاصر

إشراف: الدكتور مصطفى بن حسين الرتبة: دكتور

أقر بأنني تابعت العمل المذكور أعلاه في جلسات إشرافية طيلة الموسم الجامعي: 2024-2025 وأسمح بإيداعه على مستوى ادارة القسم للمناقشة والتقييم.

موافقة وإمضاء الاستاذ(ة) المشرف(ة):

رئيس فريق الاختصاص

رئيس القسم

الأستاذ: محمد يعيش

Scanné avec CamScanner

الإهداء :

إلى من كانت وطنا وصلاة ودعاء، إلى أمي الراحلة التي مازال دفئ دعائها يحيطني رغم الغياب، إلى روحها الطاهرة التي أستنير بها في لحظات التعب، رحمك الله يا نبع الحنان وجعل هذا العمل في ميزان حسناتك.

إلى والدي العزيز، السند الثابت والدعامة التي لم تهتز، شكرا لصبرك ودعمك، ودعواتك التي لم تنقطع.

إلى أستاذي الكريم الدكتور "مصطفى بن حسين" الذي فتح لي أبواب المعرفة، وأمد يد العون والتشجيع وكان صبورا في مسيرتي العلمية.

إلى أبناء أخواتي "ريحاب، ويعقوب، وعبد الصمد، وجواد."

إلى أخواتي الغاليات: "نعيمة، ووسيلة، ونادية، وشهيرة"، شكرا لوجودكن في حياتي، ولحبكن الذي أحاطني كلما ضاقت السبل.

إلى صديقات قلبي: "سارة، وحسيبة، وسلمى،حياة, ورانيا، ومريم"، كنتن النور في عتمات الدراسة والابتسامة الصادقة في لحظات التعب.

الى اساتذة الاجتماعيات بمؤسستي واخص بالذكر الاستاذ وابو على دعمه وتعاونه القيم

إلى زميلاتي العزيزات بجامعة محمد بوضياف، المسيلة، أنتن من بين من خفف عني الكثير من أعباء الطريق، وشاركتنني في الأحلام والجهد والتحدي بعد غياب سنوات عن الدراسة، ولكل كلمة طيبة وكل لحظة صدق صادقة، شكري لكن مهما بلغ لم يكن ليكفيكم.

إلى الطاقم التعليمي والاداري في جامعة المسيلة الذين فتحوا لي أفاقا جديدة وآمنوا بقدراتي وشجعوني على المثابرة والمزيد.

إلى كل من ساندني في هذه الرحلة الطويلة، أهدي هذا العمل المتواضع، محملا بالعرفان، والامتنان.

الفقيرة إلى الله، سعيدة خنيش.

شكر وتقدير

كلمة شكر وعرفان:

الحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات، وبفضله تنجز الطموحات، هذا وبعد مشوار طويل من السعي والاجتهاد، لا يسعني في هذا المقام إلاّ أن أقدم أسمى عبارات الشكر والعرفان لكل من كان سندا وعونا لي في الدرب وإنجاز هذه المذكرة المتواضعة، وكان له دور فعال في دعمي علميا ومعنويا.

في المقام الأول، أود أن أعبر عن امتناني العميق لأستاذي المشرف "مصطفى بن حسين" لما قدمه من توجيهات علمية دقيقة، وملاحظات بناءة، كان لها بالغ الأثر في إخراج هذا العمل بالشكل الذي هو عليه، فله مني أسمى آيات التقدير والعرفان.

كما أتوجه بالشكر الجزيل إلى كل أساتذة قسم التاريخ العريق بجامعة محمد بوضياف – المسيلة – وأخص بالذكر الأستاذة الفاضلة ثلجوم، والأستاذ الفاضل محمد حصباية، والأستاذ الفاضل علي دش.والاستاذ الفاضل جمال البوص

وأشكر كل الطاقم الإداري والتقني لكلية العلوم الاجتماعية والإنسانية وكل الذين ساندونا مشوارنا الجامعي، ووفروا لنا الظروف الدراسية والبحثية، وأخص بالذكر رئيس قسم التاريخ

كما أتقدم بخالص الامتنان إلى زميلاتي اللواتي تقاسمن معا تحديات الطريق، وكن خير رفقة في العلم والعمل.

لكم جميعا كل الشكر والتقدير والعرفان.

قائمة المختصرات:

الاختصار	الكلمة
ب.ط	بدون طبعة
ب.س	بدون سنة
ب.ت	بدون تاريخ
ب.ب	بدون بلد
تر	ترجمة
تح	تحقيق
مج	مجلد
ط	طبعة
ع	عدد
ص	صفحة

المقدمة

المقدمة:

لا شك أن لسقوط غرناطة سنة 1492م، وهي أخر معاقل المسلمين في الأندلس، الأثر المفصلي في تاريخ الإسلام في المنطقة، فذلك الحدث لم يكن مجرد تحول سياسي عابر بل هو أعمق من ذلك لهول الفاجعة، إذ كان بداية لحقبة طويلة من الاضطهاد الديني والاجتماعي، والثقافي، عرفت بمرحلة ومجزرة محاكم التفتيش، ولا يخفى عن عاقل أيا ما كان أن من بين الفئات الأكثر تضررا وبشدة في تلك المرحلة هم الموريسكيون، وهم المسلمون الذين أجبروا على اعتناق المسيحية تحت التعذيب والقهر والتهديد لعقود طويلة بضغط من الكنيسة الكاثوليكية والدولة التابعة لها، إلا أنهم ظلوا يحملون في ذاكرتهم الثقافية والدينية هويتهم الإسلامية عميقا ومتخفين، فسرعان ما صارت تلك التقية أو التورية سببا لاضطهادهم وإرهابهم وحتى استئصالهم المنهجي.

من المعروف تاريخيا أن محاكم التفتيش الإسبانية أنها تأسست في بداية عام 1478م، بأمر من الملكين الكاثوليكيين فيرديناند و زوجته ايزابيلا وذلك بهدف الكشف عن الهرطقة ومن هم متهمين بها، أو مراقبة المتهودين (اليهود المتنصرين)، غير أن ذلك النشاط توسع لاحقا ليشمل الموريسكيين أيضا، خاصة بعد فشل الدولة في تنصيرهم قلبا وقالبا، واكتشاف أن هؤلاء ما كانوا إلا متخفين برداء النصرانية وأنهم في الحقيقة مازالوا يمارسون شعائر الإسلام في حياتهم وسائر أيامهم، ولم تكتف محاكم التفتيش وسائل التفتيش التقليدية فحسب بل وطورت آليات للرقابة والقمع، وهو الإرهاب بحقه ،واتخذت طابعا استئصاليا ساهم في زرع الخوف والريبة الشديدين والمتلازمين داخل المجتمع الموريسكي لعقود وأجيال لاحقة، وأدى في النهاية إلى إصدار قرارات وأوامر بالطرد الجماعي للموريسكيين وذلك بين سنتي ألف وستة مائة وتسعة للميلاد وبين ألف وستة مائة وأربعة عشرة للميلاد.

والحقيقة الماثلة أن دراسة مواضيع متصلة بمحاكم التفتيش الرهيبة، والتي لا تزال موجودة إلى عصرنا هذا ولكن بغطاء الحرباء، لا يمكن فهمها بمعزل عن البيئة الاجتماعية والثقافية والاقتصادية التي نشأت فيها، ولا عن صفة الصراع الديني والعرقي الذي رافقها، حيث أنه كان للموريسكيين، قبل الاضطهاد و الطرد، دورا فعالا في الاقتصاد المحلي وحتى العالمي المعروف في ذلك العصر ،وقد ساهموا في تطوير الفلاحة، والصناعات اليدوية، والتجارة الداخلية والخارجية، كما تميزوا بتنظيم اجتماعي مميز، ومن هنا يتضح أن سياسة الضغط، المجتمعية، التي مورست عليهم لم تكن مجرد تعبير عن التعصب الديني فحسب بل تعدت كثيرا إلى آثار عميقة تجدرت في البنية الاجتماعية والاقتصادية للمجتمع الاسباني نفسه لاحقا.

مقدمة

لقد اخترنا هذا الموضوع بهدف الفهم الأعمق للسياسات القمعية التي مورست ضد هذه الفئة، وتحليل نتائجها الكارثة، على المستويين الاقتصادي والاجتماعي وحتى الثقافي، داخل اسبانيا بعد كل ما ساهم به الموريسكيون في سبيل بناء قاعدة اقتصادية قوية من خلال انشطتهم المختلفة، كما أنهم شكلوا النسيج الاجتماعي المتعدد الثقافات، ومن هذا المنطلق سعينا جاهدين إلى توضيح بعض الجوانب في الكيفية التي أدت بمحاكم التفتيش، بما تتخللها من اضطهاد و تهميش ،إلى أحداث خلل كبير في التوازن الاقتصادي والاجتماعي والثقافي، ومساهمتها بشكل جاد ومثابر من أجل تفكيك بنية اجتماعية كانت قائمة على التعايش والتنوع الحضاري البناء، كما نهدف محاولين، رغم التقصير، من خلال هذا الموضوع إلى استخلاص العبر من هذه التجربة التاريخية وربطها بمفاهيم ما يسمى بين قوسين بالتسامح والعدالة في السياق المعاصر.

وهكذا اكتسب موضوعنا هذا أهميته التاريخية بتسليطه ضوءا، ولو بسيطا، على فترة تاريخية مهمة من تاريخ الاندلس الذي تميز منذ سقوط آخر معاقل المسلمين في أوروبا سنة 1492م إلى غاية إصدار مرسوم الطرد النهائي من الاندلس عام 1609م.

وعلى هذا الأساس تطرح الإشكالية التالية:

- الى اي مدى ساهمت محاكم التفتيش في اضعاف البنية الاجتماعية والاقتصادية للموريسكيين ،وماهي النتائج المترتبة عن ذلك بالنسبة للدولة الاسبانية على المستويين الداخلي والخارجي؟

وقد انبثقت من هذه الاشكالية مجموعة من التساؤلات في حملتها:

- ما السياق التاريخي لنشأة محاكم التفتيش و توسعها لتشمل الموريسكيين؟
- كيف مورست سياسات الاستهداف الاجتماعي والديني بحق الموريسكيين؟
- كيف تأتي ردود أفعال الموريسكيين اتجاه سياسة التنصير الاسباني؟
- ماهي الانعكاسات الاجتماعية والاقتصادية التي لحقت بالمجتمع الاسباني بعد طردهم؟

و للإجابة عن هذه الإشكالية وعلى هذه التساؤلات اتبعنا المنهج التاريخي الوصفي الذي يتخلله المنهج السردي، وذلك من خلال ذكر وسرد أحداث تاريخية مهمة في تاريخ المسلمين بالأندلس مع الأعمال التعسفية لمحاكم التفتيش.

وقد اعتمدنا في دراسة هذا الموضوع على خطة بحث تتكون من فصل تمهيدي وفصلين، كل فصل يعتمد على مبحثين، مقدمة وخاتمة، ثم مجموعة من ملاحق، بالإضافة إلى قائمة المصادر والمراجع وفهرس المحتويات.

أما الفصل التمهيدي جاء تحت عنوان تاريخ محاكم التفتيش تحتوي على أصول محاكم التفتيش في أوائل العصور الوسطى، فنشأتها ومراحل بداياتها في قارة أوروبا في كل من فرنسا، إيطاليا، ألمانيا، اسبانيا.

أما الفصل الأول فكان تحت عنوان محاكم التفتيش والموريسكيين حيث يحتوي على نشأة محاكم التفتيش في إسبانيا وأسبابها وأهدافها الدينية والسياسية لنشأتها، هذا في المبحث الأول، أما المبحث الثاني فكان عنوانه دوافع آليات محاكم التفتيش ضد المسلمين، فيتضمن الأساليب القمعية والتعذيب التي مورست، وسياسات التهجير القسري، والتنصير الإجباري، وكيف كان رد فعل الموريسكيين على هذه السياسات.

بينما كان عنوان الفصل الثاني، التأثيرات الاجتماعية لمحاكم التفتيش على المسلمين، حيث نذكر في المبحث الاول: التحولات الديموغرافية والهجرات والنزوح الجماعي وفقدان اللغة والثقافة الإسلامية، ثم نتناول تراجع المسلمين في المجال الاقتصادي ومصادرة الأراضي.

أما في المبحث الثاني، فتطرقنا إلى تأثير محاكم التفتيش بين التهجير القسري وتشكيل الخطاب الغربي اتجاه الاسلام هذا الموضوع من المحطات المهمة والمحورية في تاريخ الأندلس، وقد اهتم بدراسته عدد كبير من الباحثين لما يحمله من دلالات عميقة، لذا لا ندعي السبق في الموضوع ،ولا تقتصر دراستنا لهذا الموضوع على كونه غنيا بالأحداث بل تستند أيضا إلى وفرة من المصادر التي تناولته بالتفصيل وتسليط دقيق للضوء على جوانبه المختلفة ومن أبرز المراجع كتاب تاريخ مسلمي الأندلس، الموريسكيون، مأساة أقلية لأنطونيو دومينقر هورتز وبرنارد بنشنت، حيث يتعرض للتحولات التي طرأت على أوضاع المسلمين في اسبانيا بعد سقوط الأندلس 1492م، حيث أجبر المسلمون على اعتناق المسيحية تحت تهديد الطرد أو القتل، رغم اعتناقهم الظاهري للمسيحية، ظل الموريسكيون يحتفظون بعاداتهم وتقاليدهم الاسلامية مما أدى إلى اندلاع عدة ثورات منها ثورة البشرات (1568م-1571م)، والتي قوبلت بقمع شديد، ويعتبر هذا الكتاب تحليلا دقيقا ومعمقا للفترة الحرجة في تاريخ اسبانيا وتسليط الضوء على معاناة أقليات دينية، وثقافية في مواجهة سياسات الاضطهاد والاقصاء، كما يعد مرجعا أساسيا لفهم تاريخ الموريسكيين وتأثيرهم على المجتمع الاسباني.

كما أننا اعتمدنا على كتاب محاكم التفتيش الاسبانية(1480م-1516م)، من تأليف الدكتورة بشرى محمود الزوبعي الذي يعتبر مرجعا مهما في دراسة تاريخ مسلمي الأندلس، ومحاكم التفتيش التي نشأت بعد سقوط غرناطة،

حيث يتضمن منشأ محاكم التفتيش الاسبانية و أهدافها، وأساليبها وتأثيراتها على المسلمين واليهود الذين بقوا في شبه الجزيرة الإيبيرية.

كما اعتمدنا على كتاب دولة الاسلام في الاندلس لمحمد عبد الله عنان الذي يعد من ابرز المراجع العربية الكلاسيكية في دراسة تاريخ الاندلس،يتميز بالاعتماد على مصادر اصيلة وتحليل متوازن للأحداث. اسلوبه يجمع بين السرد التاريخي والدقة الاكاديمية،مما جعله مرجعا اساسيا للباحثين والدارسين. ومع ذلك، يلاحظ عليه احيانا الميل الى الاطالة والاعتماد على الطابع الوصفي اكثر من التحليل النقدي العميق .كما ان بعض قراءاته تتأثر بالاتجاه القومي والديني لعصره، مما يحد من الحياد التام في تفسير بعض الوقائع.

كما اعتمدنا على كتاب قصة محاكم التفتيش في العالم لبسام السخيطة الذي يقدم عرضا مبسطا وشاملا لموضوع محاكم التفتيش ،مع التركيز على الابعاد التاريخية والدينية والانسانية، يتميز بأسلوب سهل ولغة واضحة تجعله في متناول القارئ العام ،لكنه يتميز بطابع تعميمي يجعله اقل عمقا من الدراسات المتخصصة خصوصا فيما يتعلق بالتفاصيل الاجتماعية والاقتصادية لضحايا المحاكم .بالرغم من ذلك يمكن الاستفادة منه كمصدر تمهيدي لتكوين فكرة شاملة عن الخلفية التاريخية ،مع دعم نتائجه بمراجع اكاديمية متخصصه لضمان التحليل الدقيق.

كما اعتمدنا على كتاب محاكم التفتيش في اسبانيا والبرتغال وغيرها للدكتور علي مظهر الذي يعد مرجعا مهما لتاريخ المسلمين في شبه الجزيرة الإيبيرية، حيث يسلط الضوء على معاناتهم تحت محاكم التفتيش ،اذ يعتمد المؤلف على منهج تاريخي تحليلي مع استعراض الوثائق والمصادر بأسلوب سردي واضح يسهل متابعة الاحداث ،وبشكل عام، يقدم الكتاب رؤية شاملة للقمع الديني وتأثيراته على المجتمع الاسلامي ،ويستحق الاستناد عليه كمرجع اساسي.

أهداف دراستنا نلخصها في النقاط التالية:

1-تحليل الخلفية التاريخية لنشأة محاكم التفتيش الاسبانية، وفهم الدوافع الدينية والسياسية التي قادت إلى اضطهاد المسلمين.

2-تسليط الضوء على السياسات الاجتماعية التي انتهجتها الدولة الاسبانية بحق الموريكسيين، كوسائل الرقابة، والعزل الاجتماعي، وفرض التنصير العشري ومنع ممارسات العادات الاسلامية.

3-..التأثيرات الاجتماعية والنفسية لمحاكم التفتيش على الموريسكيين، مثل فقدان الهوية، تدمير الروابط العائلية، وانشاء الخوف والتفكك المجتمعي.

4-دراسة الدور الاقتصادي للموريسكيين قبل محاكم التفتيش وابراز مساهماتهم في الفلاحة، الصناعات الحرفية، والتجارة والمحلية.

5-تقييم تتابع الطرد الجماعي للموريسكيين من منظور اقتصادي وقياس حجم الخسائر البشرية والمادية التي لحقت بالمجتمع الاسباني.

6-استخلاص الدروس التاريخية المتعلقة بكيفية تأثير الاضطهاد الديني والسياسي على توازن المجتمعات المتعددة ثقافيا.

يعد التطرق إلى هذا الموضوع المتشابك بالغ التعقيد أمرا محفوفا بعدد من التحديات، من بينها صعوبة التعامل مع المصطلحات بدقة، وتضارب بعض الروايات الواردة في الكتب، بالإضافة إلى غموض بعض المعطيات المتعلقة بنشأة محاكم التفتيش، ورغم هذه الصعوبات فقد بذلنا جهدا كبيرا في البحث والتقرب، حرصا على تقديم دراسة علمية رصينة تلامس الحقيقة قدر الامكان سائلين الله التوفيق في بلوغ الهدف المنشود فله الحمد أولا وآخرا.

الفصل التمهيدي

محاكم التفتيش التعريف والاصل التاريخي:

التعريف بماهية محاكم التفتيش:

محاكم التفتيش والمعروف باللغة الإنجليزية the inquisitions، هو مصطلح قديم مشتق من كلمة لاتينية أوسع وهي inquire والتي تفيد معنى الاستقصاء، أو البحث، أو التفتيش، وهي تعابير تحمل دلالة واحدة، ورغم تعدد التسميات التي اطلقت على محاكم التفتيش، مثل ديوان التحقيق، أو الديوان المقدس، فان التسمية الأولى ،اي محاكم التفتيش ،تبقى الادق والاكثر اعتماد الدى غالبية المؤرخين ، ويعزى ذلك الى ان هذه الهيئات كانت تقوم على اساليب البحث والتفتيش والتقصي ،اذ اعتمدت الكنيسة الكاثوليكية لوائح وقوانين خاصة ،واوكلت الى عدد من الرهبان والقساوسة مهمه متابعة ورصد ما يعد هرطقة ،اي كل مخالفة لفكرها وعقيدتها المهيمنة في اوروبا انذاك [1].

ولا شك أن تعدد التسميات المرتبطة بمحاكم التفتيش يعود لأسباب موضوعية ،ارتبطت باختلاف القائمين على هذه المحاكم من جهة ، وبالمعاناة التي عاشها ضحاياها من جهة ، فهي ديوان التحقيق inquisition والسجن التابع لها هو البيت المقدس عند المسيحيين، أما الموريسكيون المضطهدون فقد اطلقوا عليها محكمة الشيطان واعتبروا رئيسها بمثابة الشيطان نفسه وله مستشارين هما الخداع والعمى والكفار وهم رجال محاكم التفتيش ،وكانت المحاكم ينظر لها على انها شيطانية ،تقاضي الناس وتصدر احكام عليهم دون ادلة ،معتمدة على اساليب الاكراه والتعذيب القاسي لاجبار المتهمين على الاعتراف بما تريده الكنيسة الكاثوليكية، بعيدا عن اشكال الرحمة والعدالة[2].

وعرفت محاكم التفتيش كذلك باسم الديوان المقدس او التفتيش المقدس، وكان يقوم كاهن التفتيش بجميع الجرئم رفقة جواسيسه، اذ كانوا ينزلون بضحاياهم شتى اصناف العذاب، بلا رحمة ،الى جانب السلب المنظم والجور المستحكم[3]، وفي هذا السياق يذكر الباحث جمال يحياوي أن محاكم التفتيش أتت تتويجا للحروب الصليبية، واستهلكت كل طاقة اسبانيا النصرانية وأضلت كثيرا، إذ أن تصرفات محاكم التفتيش تلك امتدت تأثيراتها كل نشاط سياسي وديني، بل

[1]- عبد العظيم (رمضان) ،محاكم التفتيش أسوء استخدام لأسم الله،مجلة العربي، العدد 258، الكويت، 1980، 44 ; بشرى محمود (الزوبعي) ،محاكم التفتيش الإسبانية،(1480-1516م) ، (د.ط) دار الزهران للنشر والتوزيع،ص18.

[2]- محمد، عبدو حتاملة، الأندلس التاريخ والحضارة والمحنة (دراسة شاملة) ، (ب, ط) ،مطابع الدستور التجارية، الأردن ،2000م، ص1097.

[3]- محمد الحسن (العيد روس) ، العصر الأندلسي خروج العرب من الأندلس، ط1، دار الكتاب الحديث للنشر والتوزيع، 2011، القاهرة، ص186.

صارت الاعمال البربرية التي تصدر عنها تنظر اليها باعتبارها مظاهر للكبرياء والفخر والرضا، وأنها نوع من الإنقاذ القومي والتطهير الحق للوطن والدين من أولاءك المخالفين[1].

2-تطور محاكم التفتيش من النظام الامبراطوري إلى السلطة البابوية:

يعود تاريخ نشأة محاكم التفتيش إلى فترة بعيدة في العصور الوسطى ونقصد بذلك القرن 12 قبل الميلاد، أما جذور اضطهاد الفكر المعارض لعقيدة الكنيسة الكاثوليكية فيعزى إلى القرن 4 الميلادي، ففي سنة 380م قبض الإمبراطور "ماكسيموس" (383-388م) على المفكر الإسباني " prisalleian بريسليان"[2]، وأدين بسبب أفكاره ليعدم حرقا مع عدد من أتباعه، وقد تميزت سياسة بعض الأباطرة بملاحقة المخالفين للكنيسة، وخلال هذا القرن أقرت قوانين كل من الإمبراطور "تيودوسيوس"(392-395م)، وبعدها قوانين الإمبراطور "جستنيان(527-565م) بعقوبة الموت والإعدام ضد الهراطقة[3].

بينما يرجع بعض المؤرخين نشأة محاكم التفتيش لاجتماع رجال الكنيسة الكاثوليكية في العصور الوسطى المتقدمة، في مدينة تولوز الفرنسية عام1329م، في عهد البابا "غريغوري 09"، كاجتماع تمهيدي لإنشاء هيأة تنظر في من اتهم في عقيدته الكاثوليكية، وكان يطلق على تلك الهيأة أو المحكمة بـ "الديوان المقدس"، واستمر عمل هذا الديوان في فرنسا حتى عام 1579م، ثم تم إلغائه إبان الثورة الفرنسية[4]، ولاشك أن الهدف الذي سعت الكنيسة الكاثوليكية لتحقيقه من خلال هذه المحاكم هو سحق المعارضين لسلطانها، الذي امتد لقرون سابقة، على أوروبا منذ سقوط

---

[1]- جمال يحياوي، سقوط غرناطة ومأساة الاندلسيين(1610م, 1492م)،دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2004، ص68.

[2]- مؤسس مذهب البرستاليانية، ولد بمدينة منفس بمصر، نشر أفكاره في سنة 380م،وإستطاع أن يصبح أسقف مدينة avila، وفر بعد ذلك إلى جنوب فرنسا تمكنوا أن ينتزعوا من الإمبراطور ماكسيموس أ مر يقضي بإعدامه حرقا. انظر(بشرى محمود الزوبعي)،المرجع السابق،ص19

[3]- الهرطقة: كلمة يونانية الأصل معناها الرأي المستقل والاجتهاد الفردي ابتداءا من القرن 19، استعملت الكنيسة هذا اللفظ لقمع مالا يتفق مع أراءها ,وهو قانون الإيمان الكنيسي واما اتفق عليه بداية في مجامع الكنيسة (ق6-16), لم يتعرض الهراطقة لاضطهاد ويرجع ذلك لقلة عددهم في بداية ق10، بدأت موجات الاضطهاد إلى غاية ق12،تمت إدانتهم والحكم عليهم بالموت، أنظر: رمسيس عوض, محاكم التفتيش ، دار الهلال للنشر والتوزيع، (ب, ط)،2001م،ص20.

[4]- علي (مظهر)، محاكم التفتيش في اسبانيا والبرتغال وغيرها ، المكتبة العلمية، مصر،1947م ،ص51.

الإمبراطورية الرومانية، حيث حلت الكنيسة محلها مهيمنة على المجتمع الأوروبي، وكرسته الكنيسة من خلال بعثاتها التبشيرية واحتكارها التعليم في العصور الوسطى الأوروبية[1].

ويبدو من القرائن المؤرخة أنّ محاكم التفتيش الفرنسية وحتى الإيطالية لم تكن تعمل مثلما عملت مثيلتها في إسبانيا أو في البرتغال، إذ لم تمارس الفضائح والأعمال البربرية الوحشية مثلما مارست في شبه الجزيرة الإيبيرية، فيقدر بعض المؤرخين والباحثين أن عدد ضحايا محاكم التفتيش بلغ رقما مهولا يقدر بأكثر من تسعة ملايين نفس في إسبانيا وحدها[2]، وقد أصبح واضحا، من خلال إنجازاتها، أن محاكم التفتيش غدت أداة فعالة ورادعة في مواجهة التيارات المعارضة للكنيسة وقد قويت شوكتها أكثر بعد تأسيس منظمة الإخوة الدومينيكانية ومثيلتها الفرنسسيكانية[3]، اللتان زودتا الكنيسة بوكلاء يملكون من القدرة والكفاءة والتعصب المسيحي الرهيب لتنفيذ قرارات البابوية بعينين مغمضتين، حيث أقرت عقوبة الإعدام في كل من ألمانيا سنة 1225م، فرنسا سنة 1270م[4]، واتبعت دول الأوروبية أخرى مثل جنوب فرنسا وإيطاليا والمانيا النظام نفسه للكشف عن الهراطقة[5].

ولا شك أنّ هؤلاء الهراطقة المساكين كانوا يمثلون في البداية أمام محاكم الكنيسة إلا أن الأقوياء ذوي النفوذ والأغنياء المترفين والقادرين في التحايل على قوانين الكنيسة والإفلات من العقاب كانت حظوظهم أكبر بكثير من حظوظ الضعفاء[6]، ومثال ذلك "القسيس لانجر" الذي امتنع عن الامتثال أمام الكنيسة ثم ناشد بابا روما للتدخل لحمايته فأجاب البابا لطلبه حتى يتمكن من السفر لتطهير نفسه من الهرطقة، وعلى هذا فإن الكنيسة كانت في بادئ كانت تطبق قوانينها ضد الهراطقة من الضعفاء والفقراء فقط كتصرف تحيزي ظالم[7].

وفيما يخص الهيكلة الإدارية لمحاكم التفتيش، وهي التي تتابع شؤون الديوان المقدس وتسدي المشورة للمحقق العام، فهي مكونة من المحققون الموجودون في كل محكمة وهما محققان اثنان، ثم المدعي العام الذي يعد عنصرا أساسيا في

---

[1]- بشرى محمود(الزوبعي)،المرجع السابق،ص25.

[2]- محمد علي(قطب)،مذابح وجرائم محاكم التفيش في الاندلس،(ب, ط)،(ب, س)،(ب, م) ،ص76.

[3]- الرهبنة الدومينيكانية :هي رهبنة اسست في اوائل القرن الثالث عشر على يد القديس دومينيك دي غومزان في اسبانيا هدفها الدفاع عن العقيدة المسيحية ،اما الرهبنة الفرنسيسكانية :فهي رهبنة كاثوليكية اسست على يد القديس فرنسيس الاسيزي وكان هدفها عيش المحبة وفق تعاليم المسيح.

[4]-;بشرى محمود(الزوبعي)،المرجع السابق ،ص26 .

[5]- بشرى محمود(الزوبعي)،المرجع نفسه ص28.

[6]- بشرى محمود(الزوبعي)،المرجع نفسه، ص 27.

[7] -رمسيس (عوض) ,محاكم التفتيش, دار الهلال للنشر والتوزيع (ب ط)،2001ص8.

المحاكم وهو المقرر على ضوء التهم الموجهة للمتهم، وبعدها يرفع محضر الاتهام ويقوم باستجواب الشهود، إلا أنه لا يشترك في إصدار الحكم، وثالثا يأتي صغار الموظفين مثل الكتاب والمحررين وموظفي الديوان والموظفين المتطوعين وكل هؤلاء المتأخرين يشكلون مستشارين وأصدقاء للكنيسة[1].

3-الأساس العقائدي والديني لنشأة محاكم التفتيش:

جاءت كلمة inquisition, الفرنسية والإنجليزية من كلمة inquisition اللاتينية، وتعني البحث والتحقيق، وهي محكمة فوق العادة يرأسها أسقف مكلف من البابا للقضاء على الهرطقة الشعبية وملاحقة مخالفي أراء الكنيسة السائدة والمرتدين عن العقيدة الكاثوليكية والمارقين عنها، بوسائط التفتيش والتحقيق، وقد ظهر المصطلح منذ ظهور الكنيسة المسيحية، وقد تبلور في أوروبا الغربية بدءا من القرن الثاني عشر الميلادي، وقد أعطى الحق للأساقفة والمجامع المسكوني لمكافحة كل زيغ عن العقيدة الرسمية، ومن جهة أخرى يرجع بعض المؤرخين منشأ محكمة التفتيش إلى أتباع المعتقد اليهودي، فقد ناد "ابن ميمون" الفيلسوف اليهودي (1130-1204م) بتطبيق شريعة الكتاب المقدس في العهد القديم التي نصت على محاربة المروق، فإذا شهد ثلاثة أشخاص على أحدهم بأنه ذهب إلى آلهة أخرى، فيخرج المارقون من المدينة ويرجمون بالحجارة حتى يلقون الموت[2].

أما محاكم التفتيش في الحضارة اليونانية، فقد كانت قوانينها ترى أن الابتعاد عن عبادة الآلهة اليونانية تستلزم الإعدام، وهو حال سقراط (469-299ق.م) الذي أعدم بالموت لخروجه عن المعتقد اليوناني وإفساده لدين الشبان، بينما كانت الحضارة الرومانية ترى أن الآلهة حلفاء الدولة القائمة فكان الخروج عليها من جرائم الخيانة العظمى التي توجب الإعدام، وطبق الرومان قوانينهم في العالم البيزنطي، فحوكموا بالإعدام على المانويين وغيرهم من المارقين، وطبت أيضا تلك القوانين على الملحدين الذين يهينون آلهتهم، ولم يسلم المسيحيون أيضا من الإعدام، وكانوا ينعتون بالإلحاد، وقد تأكد عن الكنيسة أنها كانت تعتمد، قبل تبنيها لمحاكم التفتيش، على وسائل الإرهاب البسيكولوجي أو ما كان يعرف قديما بالعذاب الروحي، فقد وجد في تلك الفترة المتقدمة ما يعرف بالحرمان الأصغر Minor excommunication، الذي يمنع المسيحيين من الإشراك في العشاء الرباني وفي طقوس الكنيسة وهو نوع من

[1]- بشرى محمود (الزوبعي) ،المرجع السابق ص،67-68.

[2]- بسام السخيطة ،قصة محاكم التفتيش في العالم،دار هيا لنشر والتوزيع، ط1،سوريا، 2004، ص13.

الطرد أو العزل عن المجتمع، وكان من حق كل رجل من رجال الكنيسة أن يصدر هذه العقوبة في أي وقت وعلى أي شخص، أما الحرمان الأعظم وهو ما يسمي بـ Major excommunication، فيصدره مجلس ديني هو أعلى رتبة من القساوسة، وينتج عنه، زيادة عن الحرمان الأصغر، حرمان من كل اتصال قانوني أو روحي بالمجتمع المسيحي فلا يستطيع أن يقاضي أو يرث أو يعقد عقدا صحيحا ويحرم على أي مسيحي أن يؤاكله أو يكلمه[1]، ولما انتشر الإلحاد في القرن الثاني عشر الميلادي قال بعض رجال الكنيسة أنّ حرمان الملحدين يجب أن يتبعه نفي من الدولة أو سجنهم، وعندما ارتدت بولونيا في القرن الثاني عشر عن المسيحية وعادت لإتباع القوانين الرومانية كان لزاما على الكنيسة ابتكار قوانين ونصوص وأساليب لإنشاء محكمة التفتيش ومنها قانون الإلحاد فلاحقت خلال تاريخها الهرطقة وكل من اتهم بذلك، وفي هذا الشأن كتب المؤرخ وليام. ثوماس ولش في كتابه "أبطال محاكم التفتيش" جاء فيه أنّ الكنائس تعبر عن عدم تسامحها عن أي نوع من الخطيئة حينما كانت تظهر، وخاصة تلك التي تتطاول على الذات الإلهية"[2].

وقد اتخذ المؤرخ الكيسي "أوجين. فكاندار" موقفا مشابها لهذا الأخير بقوله أنّ المرحلة الأولى من تاريخ محاكم التفتيش تعود إلى القرنين الرابع والخامس الميلاديين، وذلك عندما سار الأساقفة على درب كل من "بطرس وبولس" الذين حرموا المنحرفين عن العقيدة الرسمية من الكنيسة المسيحيين وصبوا عليهم سمات الهرطقة[3].

ويرى كاتب فقرة محاكم التفتيش في موسوعة لاروس الكبرى Le grand Larousse أنّ محاكم التفتيش ولدت في منتصف القرن الثاني عشر ميلادي في أوروبا الغربية، وأنها ولدت من إرادة مكافحة للهراطقة الشعبين وبصورة أخص فئة الكاثارين، حيث يرى المؤرخ محمد عبد الله عنان, في كتابه "ديوان التحقيق والمحاكمات الكبرى"، وفي كتابه "نهاية الأندلس وتاريخ العرب المنتصرين"، أنّ قيام محاكم التفتيش يرجع لفكرة الرقابة القديمة على العقيدة والتحقق من سلامتها ونقائها وقد ظهرت فكرة التحقيق أو التفتيش في أمر العقائد في الكنيسة الرومانية في عصر مبكر جدا وبدأ

[1]- بسام السخيطة، المرجع نفسه، ،ص16، 17، 18.

[2]- المرجع نفسه، ،ص 18

[3]- المرجع نفسه، ص18، 19.

تطبيقها منذ أوائل القرن الثالث عشر، إذ كان البابا يوكل الى اساقفته والى رهبنة الاخوة الدومينيكان مهمة ملاحقة المارقين عن العقيدة والمتهمين بالكفر، وتولي معاقبتهم ، وقد جرى تطبيق ذلك في إيطاليا وألمانيا وفرنسا[1].

ويمكن القول أنّ ظهور محاكم التفتيش كان نتيجة صراع حاد بين رجال الكنيسة المتشددين وبين معارضيهم الذين اتهموا بالهرطقة والانحراف عن العقيدة، وكانت تلك الاتهامات في الغالب تقوم على ذرائع واهية لاتستند الى منطق ، الامر الذي اضفى شرعية زائفة على ممارسة مختلف صور العنف، من التعذيب الجسدي الى ازهاق الارواح ، بهدف انتزاع الاعترافات او اجبار المتهمين على العودة القسرية الى طاعة البابا [2].

4-المراحل التأسيسية لمحاكم التفتيش وآراء بعض المؤرخين:

قام المؤرخ الإيطالي "رودولفو. ليغونة، في مقال له في مجلة "الحياة الجديدة" عنوانه "تاريخ محاكم التفتيش" بتقسيم تاريخ محاكم التفتيش إلى المراحل التالية :

- المرحلة الابتدائية، وتعود إلى بدايات المسيحية في ظل الإمبراطورية الرومانية، حيث خضعت محاكم التفتيش لإشراف اباطرة روما وحكامها المسيحيين،

- وإلى مرحلة أسقفية وتمتد من سقوط الإمبراطورية الرومانية الى حدود القرن الثالث عشر،

- ومرحلة محاكم التفتيش وهي "المحاكم المقدسة" وقد كان يشرف عليها البابوات مباشرة ،ويتولى ادارتها الاباء الروحيين من رهبنتي الدومينيكان والفرنسيسكان ،

- ومرحلة محاكم التفتيش الحكومية التي كانت تدار من قبل السلطات الزمنية والدينية معا من نبلاء وملوك وأباطرة تحت اشراف ودعم مباشر من رجال الكهنوت،

- ثم مرحلة محاكم التفتيش الإسبانية والتي خضعت لسلطة الدولة مباشرة ، حيث كان يتراسها المفتش الأعظم الذي يعينه الملك ويصادق على تعيينه البابا الروماني،

[1]- بسام السخيطة ، المرجع نفسه، ص19.

[2]- المرجع نفسه، ص20.

– وإلى مرحلة استعمارية او ما يعرف بمرحلة محاكم التفتيش العامة، ذات الطابع الروماني نسبة إلى روما تحت اشراف المجمع المقدس الذي تأسس عام 1542م،وقد امتد نشاطه واستمر تأثيره الى يومنا هذا [1].

ويشير المؤرخ الفرنسي " جاك غيرو" في كتابه محاكم التفتيش الى ان هذه المحاكم لم تكن حكرا على دولة بعينها او منطقة محددة ،بل امتد وجودها وانتشارها ليشمل مختلف الدول المسيحية باسرها [2].

ويرى المؤرخ الألماني "شلوسير" أن محاكم التفتيش برزت بين العامين (1198-1230م)، ففي سنة 1189م اعتلى البابا أينوسنت الثالث (1160-1216م) كرسي البابوية فاقر انشاء لجنة تحقيق تختص بالنظر في قضايا المرتدين عن الكاثوليكية والمتهمين بالهرطقة، وعرف أعضاءها بالدومينيكان، كما منحهم البابا عام 1203م تفويضا خطيا يخولهم القضاء على الهراطقة في وسط فرنسا، وتأسست محاكم التفتيش بصورة رسمية سنة 1205م، ومنذ ذلك الحين غدت محاكم التفتيش مؤسسة شرعية وصدر بشأنها مرسوم بابوي مقدس، وقد اولى ملك اراغون عناية خاصة بتنفيذ ذلك المرسوم البابوي وملاحقة الهراطقة ومطاردتهم، ففي عام 1229م بادر البابا غريغوار التاسع (1130-1241م) وبموافقة الإمبراطور "فريدريك الثاني" الى انشاء محكمة التفتيش للنظر في قضايا الهراطقة ومحاكمتهم، أما المؤرخ الفرنسي "جاك غيرو" فيرى كما اوضح في كتابه "تاريخ محاكم التفتيش" أنّ محاكم التفتيش بدأت نشاطها فعليا بين عامي (1228-1229م) وذلك عقب تدخل الملك الفرنسي لويس الثامن (1187-1226م) ضد حاكم تولوز وهو "الكونت ريموند الرابع" ،حيث الحق الاقليم عام 1226م بالتاج الفرنسي للقضاء على الهراطقة فيها[3].

غير أن المؤرخ الديني الأمريكي المعاصر "شانون أس" يرى أن محاكم التفتيش قد بدأت في عهد البابا غريغوار التاسع مبينا أنه رغم غياب تاريخ محدد لنشأتها ،إلا أن بداياتها تعود الى عام 1231م حين أصدر البابا غريغوار التاسع مرسوما قضى بحرمان جميع الهراطقة من الكنيسة ،وعين في روما قضاة مختصين بمحاكم التفتيش مانحا اياهم سلطة البت في قضايا الهراطقة ومحاكمتهم[4].

5–استراتيجيات محاكم التفتيش البابوية والتعذيب في أوروبا:

[1]– بسام السخطية، المرجع السابق، ص21.

[2]– المرجع نفسه، ص21، 22.

[3]– المرجع نفسه، ص22.

[4]–المرجع نفسه، ص23.

أسندت الكنيسة الكاثوليكية إلى الإكليريوس مهمة اكتشاف الهراطقة الذين انتشروا في القرن الحادي عشر للميلاد، وقد استفحلت الهرطقة في القرن الثاني عشر بحيث لم يعد من السهل اكتشاف أصحابها ولحرمة تعذيب المتهمين أو المشكوك فيهم في تلك الآونة المبكرة، وقد بدا رجال الكنيسة عاجزين ثقافيا أمام الهراطقة الذين تفوقوا عليهم في العلم والذكاء والقدرة على النقاش والحوار، فلجأت الكنيسة إلى المحاكمة كحل سريع وفعال يرتكز على إجراء فوق العادة للتأكد من براءة المتهم إذا اجتيازها أو عدم براءته إذا فشل في اجتيازها، وقد وجد في القانون الإنجلوساكسوني أربعة أنواع من هذه المحاكمات عن طريق الامتحان، ومنها وضع كرة ملتهبة أو قطعة حديد محمى على يد المتهم فإذا تقيحت كان دليلا على إدانته، وثانيا وضع يده في الماء المغلي حتى يصل إلى معصمه أو كتفه فإذا تقيحت فإنّها إشارة من الله أنّ المتهم مذنب، وثالثا إلقاء المتهم في ماء مثلج بارد فإذا غاص فيه فهو بريء وأما إذا طفا فوقه فهو مذنب لا محال، أما النوع الرابع من الامتحان فكان بإعطاء المتهم لقمة خبز كبيرة تزن أوقية فإذا عجز من ابتلاعها فهو مذنب وعكس ذلك برؤه، هذا وكانت هذه الاختبارات تتخذ عدة أشكال أخرى خارج العالم الإنجلوساكسوني (إنجلترا وألمانية)[1].

ويبدو أن الكنيسة كانت تمتلك من التنظيمات ما هو كفيل بالبحث باحترافية عن الهراطقة ومطاردتهم، إلا أن شغف الأساقفة ورجال الاكليروس بمتاع الدنيا وجمع الأموال الطائلة حال دون أداء المهام بأكمل وجه، فكان لزاما إصدار البابوية قرارا في مجمع "فيرونا" المنعقد عام 1184م يتفقد أحوال الرعية والأساقفة مرة أو مرتين في كل عام، ورغم ذلك انشغال الاكليروس وظائفه ما زاد في ذيوع وتفشي الهرطقة أكثر، فعقد عام 1215م مجمع آخر في مونبلييه الفرنسية لاتخاذ التدابير اللازمة لمحاربة الهرطقة، فنتج عن ذلك الاجتماع ما كان معطلا وأدى أخيرا إلى الانقضاض على عدد كبير من الهراطقة وأحرق أكثرهم على مرأى من الناس[2].

أوكلت الكنيسة للرهبان الفرنسيين التعرف على الهراطقة، وهم الذين نذروا أنفسهم لحياة الفقر والزهد، تستعين بهم على مطاردتهم[3]، ودلت مجموعة المراسم الخاصة والصادرة في العصور الوسطى بمحاربة الهرطقة في فرنسا، على أساس أنّ الهراطقة مجرمون وخارجون عن القانون، وذلك سنة 1217م، ثم سن الملك الفرنسي لويس الثامن، قبل وفاته، قانونا صار بموجبه يعاقب الهراطقة بمصادرة ممتلكاتهم وتجريدهم من حقوقهم المدنية، أما قوانين فلورنسا بإيطاليا سنة

[1]- رمسيس عوض، محاكم التفتيش،دار الهلال،(ب ،ط)،(ب ، ت) ص7.

[2]- رمسيس عوض، المرجع نفسه، ص11.انظر الملحق1ص75

[3]- المرجع نفسه، ص14.

1227م فكانت تؤكد ضرورة اشتراك السلطات المدنية مع السلطة الكنسية في جهد معاقبة الهرطقة أينما كانت وحلت، وفي عام 1228م أصدرت جمهورية ميلانو الإيطالية قانونا جديدا يقضي بتجريم وينفي الهراطقة وهدم منازلهم ومصادرة ممتلكاتهم وفرض غرامة عقابية تعزيرية تطال كل من سولت له نفسه بإيوائهم أو التستر عليهم، أما بألمانيا سنة 1231م فقد كان الأمر مختلفا نسبيا عن حال فرنسا وإيطاليا ذلك أنّ الملك هنري السابع هو الذي كان يقرر ويملك بمفرده مصير ممتلكات الهراطقة ومصادرتها دون تدخل الكنيسة، وسمح القانون الألماني للهراطقة بالاحتفاظ ببعض ممتلكاتهم[1].

ويبدو أن السبب في تضارب وكثرة القوانين الأوروبية الخاصة بالهرطقة في القرون الوسطى يرجع إلى إعطاء الباباوات والحكام الحرية الكاملة للمحليات في إصدار ما تشاء من تشريع، حتى أنّ البلد الواحد كان يصدر قوانين كثيرة ومختلفة، ولهذا عجزت أوروبا من التوصل لنظام شامل ومتكامل في عقوبات الهراطقة، ورغم أن البابا "أينوسونت الثالث" عزم عام 1215م على توحيد القوانين عن طريق التشديد في تشريعها لكن هيهات، ولكن الإمبراطور الألماني فريدريك الثاني هو الذي استطاع أن يضع حدا للتباين الموجود في التشريعات وذلك رغم عدائه للسكينة، إلا أنه قام بذلك لغرض سياسي وليتم تتويجه إمبراطورا[2]، ففرض فريدريك الثاني على الحكام والقضاة يحلفون اليمين المغلظ على تطهير البلاد من كل أثار الهرطقة وإن لم يفعل ذلك تعرض للمساءلة والطرد من وظيفته، ونصت القوانين أيضا أنه في حالة إخفاق النبلاء في غضون عام من الكشف عن الهراطقة فإن ملكية الأراضي تنزع منه وتؤول إلى أي كاثوليكي يثبت نجاحه في القضاء عليها، كما أنّ للمحققين الحق في القبض على أي مشتبه في هرطقته ثم زجه في السجن في انتظار صدور الحكم عليه بالإعدام بعد أن تكون الكنيسة قد أثبتت إدانته، وقد قام البابا "هونوريوس الثالث" بإرسال هذه القوانين لتدريسها كمناهج، وكذلك أصبحت القوانين فريدريك الثاني جزءا من القانون المدني وتقاليد النظام الإقطاعي السائد[3].

وكان من صرامة ذلك النظام أنه إذا امتنع القضاة أو رفضوا تنفيذ تلك القوانين عوقبوا بالطرد من وظائفهم، وقد حاول شعب منطقة ريميني الإيطالية الاعتراض عن تلك القوانين لكن البابا تصدى لهم وأجبرهم على الامتثال، كما أصبحت تعليمات البابا في سنة 1255م قانونا في مدينة فلورنسا و جزءا من القانون الكنسي الكاثوليكي، كما

[1]- رمسيس عوض،المرجع نفسه، ص15.

[2]- المرجع نفسه، ص15.

[3]- المرجع نفسه، ص16.انظر الملحق رقم 1ص77

أصدر الملك الفرنسي لويس التاسع عشر أوامره لموظفيه بتقديم كل جهد للكنيسة الكاثوليكية لمحاربة الهرطقة في مملكته[1].

أما البابا غريغوري فقد بعث تصميمه إلى أساقفته لإرسال الرهبان والتصدي للهراطقة في فرنسا وكذلك البلدان المجاورة، وأصدر قرار عزل الكهنة ثم عهد للمسئول الديني في تولوز الفرنسية باختيار بعض الرهبان وبعض العلماء لتعليمهم الدين الصحيح، وسن تقليدا سارت على نهجه محاكم التفتيش فيما بعد وهو أن يقوم مسؤول الكنيسة في كل منطقة باختيار مجموعة من الإخوة المحليين الموثوق فيهم للبحث عن الهراطقة والقبض عليهم وتقديمهم للتفتيش[2].

وفي حرصها على تحسين أداء المحاكم عمدت الكنيسة سنة 1241م إلى تأسيس الإطار العام الذي أصبح الأساس الذي يثبت عليه محاكم التفتيش المستقلة عن الإكليروس، الذين تنازلوا عن السلطة التنفيذية وكذلك عن حقهم في إصدار الأحكام المتعلقة برعيتهم، ولكنه لم يثني الإلكليروس في الجهاز المدني وقبل حضورهم كمراقبين لسير العمل، والحقيقة أن هذا الإجراء أظهر حساسية بينهم وبين المحققين العاملين في المحاكم أقل ما يقال عنها أنها نزاع سلطوي، وفي إيطاليا فقدت الأسقفيات استقلالها وأصبحت عاجزة عن مقاومة اعتداءات المحققين، أما في ألمانيا فلم يقبل الأساقفة تدخل المحققين في شؤونهم واغتصاب صلاحيتهم في فصل من فصول النزاع الداخلي[3].

وفي عام 1248م أمر البابا إينوسونت الرابع أساقفته على بذل الجهد لإرجاع الهراطقة إلى الدين المسيحي الكاثوليكي قبل إصدار الأحكام بالموت أو الحبس المؤبد أو أمرهم بالحج إلى الأراضي المقدسة في فلسطين[4]، كما أنه أوصى بعدم اتخاذ أي قرار قبل الرجوع إلى الأساقفة وأخذ رأيهم، أما البابا اسكندر الرابع فقد أمر سنة 1260م باستقلال محاكم التفتيش عن الأساقفة، في حين أصدرت الكنيسة، عام 1262م في عهدة البابا أوربان الرابع، تعليمة بضرورة تشاور المحققين مع الأساقفة في حالة الحكم على الهراطقة بالموت أو السجن المؤبد، ثم أصدر البابا جريجوري العاشر عام 1273م تعليماته ضرورة اشتراك الأساقفة في حالة الأحكام الخطيرة على الهراطقة، ثم سيطر الأساقفة كليا في إيطاليا على محاكم التفتيش حين قام نيكولاس الرابع عام 1288م بصرف الغرامات والمصادرات الناجمة عن معاقبة

[1]- رمسيس عوض المرجع نفسه، ص16.

[2]- المرجع نفسه، ص20.

[3]- المرجع نفسه، ص21.

[4]-المرجع نفسه، ص22.

الهرطقة إلى نخبة يعينها الأساقفة[1]، ويبدو أن النزاع كان محتدما بين الأساقفة حول الميزانية ولذلك دعا البابا بينيدكت الحادي عشر عام 1304م إلى إلغاء القرار الأخير ومنع تدخل الأساقفة في تلك الحسابات، وبموت الإمبراطور فريديك الثاني 1250م قام البابا إينوسونت الرابع بإصدار قانونا يهدف إلى تنظيم التنكيل بالهراطقة[2].

كانت الدولة تقوم بالقبض على المتهمين ثم تزج بهم في السجون لتسليمهم بعد ذلك للأسقف والمحققين في غضون خمسة عشر يوما، وطالب المحققون الحكام بتعذيب الهراطقة الذين يرفضون الاعتراف أو الوشاية برفقائهم، وكان على المدافعين عن الهرطقة بدفع غرامة مالية باهظة إذا لم يقدموا الهراطقة للعدالة خلال ثلاثة أيام، وعلى الحاكم إعداد قائمة بأسماء الهراطقة و تلاوتها على الناس والملأ ثلاث مرات في العام وعليه أيضا تدمير منازل المتهمين بعد صدور الحكم ضدهم، وكان يزج في السجن بكل من امتنع عن دفع الغرامة التي كانت توزع إلى ثلاثة أقسام، جزء للمدينة، وآخر للمشتركين في عملية القبض، وأما الجزء الأخير فكان يصرف للأساقفة والمحققين[3]، وجراء كل تلك القوانين المستحدثة وجد في إيطاليا نظام مستقر ومستمر للتفتيش وعلى درجة عالية من الكفاءة، وكانت الدولة هي التي تتكفل بنفقاته، إلا أن البابوية لم تتمكن من مجارات ذلك النظام في باقي أوروبا[4].

هذا ولم تكن الدولة مسؤولة، في البلاد التي وراء الألب، عن محاكم التفتيش، ولكن ذلك كان يقع على الملوك هناك ولم يبخلوا عليهم بالأموال، كما أنهم تطوعوا لبناء السجون وتسييرها وكان حاكم مدينة تولوز الفرنسية من أكثرهم تحمسا لبناء السجون والصرف عليها[5].

في سنة 1240م أصبح للمحققين في محاكم التفتيش حق التمتع بتبرئة من يرونه أهلا ثم العفو عن ما طرأ عنهم من تجاوزاتهم وتحصلوا أيضا على امتياز الحصانة من الحرمان الكنسي، إلا أن هذه الامتيازات كانت غالبا ما تنتهي بموت البابا، ثم تلك الامتيازات سنة 1267م دائمة لا يعطلها أي حدث كان[6]، ثم منحت البابوية سنة 1256م للقيادات الدينية حق عزل المحققين، وكان ذلك كفيلا بإزعاجهم وتنمرهم خاصة وقد تم إصدار عدة قوانين متضاربة بحقهم، فحاول بعدها البابا كليمونت الخامس إصلاح الأوضاع بعزل منصب المحقق من سلطة البابا لأنه وجد أن المحقق

[1]- رمسيس عوض، المرجع نفسه، ص24.

[2]- المرجع نفسه، ص25.

[3]- رمسيس عوض، المرجع نفسه، ص26.

[4]- المرجع نفسه ،ص27.

[5]- المرجع نفسه ص28.

[6]- المرجع نفسه ،ص23.

يرتكب جرائم علاوة عن تقاعس في عمله واستخدام سلطته لأغراض شخصية وأحيانا في الظلم والباطل و ابتزاز الأموال، كما حاول الرهبان الفرنسيسكان إخضاع المحققين لسلطانهم فقاموا باستحداث نظام التكليف لفترة محددة، وكان البابا يداوم على إصدار التكاليف وله كل السلطة في إلغاء أي قرارات محلية لا يراها تناسبه، ومن تلك الأحداث في حق المحققين ما قام به رئيس أديرة الفرنسيسكان من عزل محقق اسمه جيوفاني دي بورجو واستدانته، وذلك سنة 1339م[1].

ويبدو أن البابوية أصبحت متذبذبة ومترددة في كثير من قراراتها، ففي سنة 1474م قام البابا سيكنستوس الرابع بتجديد مرسوم سبق إصدار من طرف البابا كليمونت الرابع بمنع عزل المحققين مهما كانت تهمتهم ولكن يتم فقط معاقبتهم إذا حدث أن رفعت شكاوي ضدهم أمام رؤساء النظام الديني، فازداد نفوذ المحققين وسطوتهم ما جعل البابا يوحنا الثاني يتدخل في الأمر خوفا من ضياع رئاسته ونفوذه أمامهم وقد خضع حتى الملوك لهم في محاكم التفتيش[2].

ورغم أنه لم تكن للمحققين سلطة على إصدار الأحكام ضد الأساقفة، إلا أنه كان لزاما علي هؤلاء طاعة المحققين، فقد ضمنت التكاليف العادية من البابا إلى المحققين أو أموال رجال الدين الأساقفة بضرورة تقديم الطاعة للمحققين وإلا مسهم الحرمان الكنسي والإيقاف، كما أنّ خطابهم كان يختلف إذ أن البابا أصبح يخاطب الأساقفة بـ "الأخ المحترم"، ويخاطب المحقق بـ "الابن الحبيب"، وعليه غدت طاعتهم كطاعة البابا نفسه، وقد اعتبر البابا المحقق بمثابة الحليف الذي يساعده في إخضاع الكهنوت والسيطرة عليهم,, ورغم تفوق المحقق على الأسقف في عدة مناح إلاّ أنّ طموح ذلك المحقق لم يتجاوز الترقي لأسقف مثل حال الراهب الدوبراندينو كافالكاف في فرنسا، والذي صار أسقفا، والراهب جيري كالكاجين أيضا الذي حصل سنة 1245م على أسقفية كاسترو في ماريما، ثم تم ترقية المحقق الراهب أندريا دابيروجيا هو الآخر إلى مرتبة أسقف سنة 1342م[3].

ولقد بلغت سطوة المحققين ونفوذهم درجة رهيبة ما دفع بعض المجالس كمجلس تورز عام 1239م، ومجلس بيزبيه عام 1246م، ومجلس ألبي سنة 1254م، السعي إلى كسر شوكة المحققين تلك، وذلك بإصدار أوامر لجميع الأسقفيات غلى ضرورة اتخاذ إجراءات التفتيش داخل حدودها، الأمر الذي أغضب المحققون باعتباره تدخلا سافرا في

[1]- رمسيس عوض ،المرجع نفسه، ص29،30.

[2]- المرجع نفسه، ص31.

[3]- المرجع نفسه، ص32.

شؤونهم، واتهموا الأساقفة بالتعاون مع الهراطقة، إلاّ أن في ألمانيا لم تبدي أي مقاومة عن طريق الكنيسة بينما كان هذا الصراع بين المحققين والأسقفيات يعتمد فيه المحققون على التأييد البابوي في روما عاصمة الكاثوليكية[1].

والجدير بالذكر أنه لم تكن محاكم التفتيش موجودة في البلاد الواقعة في شمال أوروبا مثل بريطانيا، أو الدنمارك أو اسكندينافيا، وكانت إنجلترا خالية تماما من القوانين التي تعاقب الهرطقة وعندما اتهم أحد النبلاء في بريطانيا واسمه "ويكليف"، بالهرطقة، لم تفكر الكنيسة هناك باللجوء إلى روما أو تقديمه لمحكمة البابوية الكاثوليكية، بل طبقوا القانون الإنجليزي الصادر يوم 25 ماي سنة 1282م بالقصاص على أتباعه المبشرين بالهرطقة، إلا أن الأمر تطور في سنة 1400م لتقنن عقوبة الإعدام على كل من ثبتت عليه الهرطقة[2]، وقد كانت لأساقفة إنجلترا السلطة التامة في معاقبة الهراطقة، وإصدار الأحكام، وفي سنة 1414م أصدر الملك الإنجليزي هنري الخامس قانونا يمزج بين العنصرين اللاهوتي أو الديني والعنصر العلمانية في محاكم التفتيش، الأمر الذي قضى على الهراطقة الذين كانوا يلقبون في تلك الآونة بـ "اللولارديين"، أو ما يصطلح عليه بـ "الهرطقة" في الغرب، وألغي قانون 1400م ليحتفظ فقط بعقوبة حرق الهراطقة أحياء، وعندما تولي الملك الإنجليزي "تشارلز الثاني" العرش أدار سياسة أكثر تسامح من الكنيسة الكاثوليكية باللجوء إلى حلول كنيسة مثل الحرمان الكنسي والتحقير والتوبيخ، وكانت اسكتلندا أبطأ في سن هذه القوانين المتسامحة، وفي إيرلندا كان الراهب الفرانسيسكاني شديد الحماس ودخل في صراعات مع الهراطقة مثل "الليدي أليس كايتيلر" ورفاقها الذين اتهموا بالشعوذة والسحر، وكانت تلك البلاد تخلوا تماما من القوانين الخاصة بالهرطقة لدرجة أن الموظفين العلمانيين أبوا إطاعة رجال الكهنوت أو مساعدتهم في فضح الهراطقة[3].

ومهما يكن من أمر، فقد امتد نشاط الرهبان الدومينيكان وكذلك الفرانسيسكان إلى قارتي إفريقيا وأسيا، وأسس الراهب "رايموند مارتيوس" محكمة تفتيش في كل من تونس ومراكش، وفي سنة 1380م عين البابا جريجوري الحادي عشر الراهب الدومينيكاني "جون جالوس الصغير" وقام بإنشاء محاكم التفتيش في كل من أرمينيا، وروسيا، وجورجيا، و لاتشيا، كما قام راهب آخر اسمه "بارتولوميو بونكو" بإنشاء محكمة تفتيش في أرمانيا العليا، ثم قام الراهب الدومينيكاني "سانت بانتاليون" في القرن الرابع عشر الميلادي بتأسيس محكمة تفتيش في الحبشة، غير أن هذه المحاكم

[1]- رمسيس عوض، المرجع نفسه، ص33.

[2] - المرجع نفسه، ص34.

[3]- المرجع نفسه ، ص35.

وصفت بالوداعة ولم تمارس الوحشية والبربرية التي في أوروبا، وكان البابا "نيكولاس الرابع" الفرنسيسكاني يرى أنّ اندلاع الحروب الصليبية كانت سببا في انتشار الهرطقة وردة المسيحيين إلى اليهودية، وخاصة عند سقوط مدينة عكة سنة 1291م ورجوعها إلى دار الإسلام[1]، وفي سنة 1375م أمر "البابا جريجوري" الرهبان المحليين في الأراضي المقدسة بالتحقيق في فلسطين وسوريا ومصر لمنع الحجاج المسيحيين إلى الأراضي المقدسة من الارتداد عن المسيحية، وقد كانت مهمة التحقيق مع الهراطقة في البداية مسؤولية الأسقف بينما كان المحقق مساعدا له، وكان البابا في بعض الأحيان يعين الأساقفة كمحققين بعد مدة من الزمن، فوجدت جهتين للتحقيق هما الأسقفيات ومحاكم التفتيش مما أدى إلى نزاع بينها وخاصة بعدما أصبح الأساقفة يستجوبون معارفهم تحاشيا لمحاكم التفتيش فقام البابا "أوربان الرابع" بالسماح للمحققين بالاطلاع على حالات الهرطقة، ثم جاء البابا "كليمونت الرابع" ليؤكد هذا القرار في الفترة (1265-1266م) تحاشيا لتعطيل عمل المحققين في المحاكم[2].

ويرجح أن الكنيسة الكاثوليكية قامت بإنشاء بقاعدة قانونية مكنت، من خلالها، الأساقفة والمحققين بالتحقيق في آن واحد في حالات الهرطقة وهكذا يتوصل الطرفان إلى حكم نهائي توافقي، وفي حالة ما وجد تخالفا في الحكم رفع الأمر إلى البابا شخصيا للنظر فيه لينتهي الأمر بتغلب المحققين على الأساقفة، لأنهم مدعمون من طرف البابا، ورغم تأكيد كل من البابا "بونيفاس" والبابا "كليمونت الخامس" سلطة الأسقفيات وتوسيع نفوذها إلا أنهم حرموا من نصيبهم في الغرامات والصادرات المفروضة على الهرطقة ما يؤكد النفوذ القوي للمحققين[3].

وفي إيطاليا تجمعت الأسقفيات لتأسيس محاكم تفتيش تابعة لهم وتمتعن بنفس امتيازات الرهبان الدومينيكان، وكان يقدم لهم الطاعة والولاء، وفي الفترة (1219-1300م) لوحظ انتعاش محاكم التفتيش التابعة للأسقفيات في مدن إيطاليا كمدينة مونبيليه وبيزييه، وكانت هذه المحاكم تستعين بالمحققين كمجرد مساعدين تحت سلطة الأساقفة، بينما كان عمل الأساقفة في ألمانيا هو ملاحقة جماعة الهراطقة الملقبة بـ "البورجهاديين"، وكان على أسقف ستراسيبورج ورئيس أساقفة كولوني حيث كان صراع بين النظام الكنسي الذي يمثله الأساقفة والرهبان الدومينيكان، وكان سبب الصراع حول معلم متصوف يدعى "ايخارت" قام بتأسيس نظام صوفي في ألمانيا والذي كان رئيس اللاهوت في باريس،

[1]- رمسيس عوض، المرجع نفسه، ص36.

[2]- المرجع نفسه، ،ص37.

[3]- المرجع نفسه، ص38.

وقد اتهم بالهرطقة لتواطئه مع البوجهاردیین[1]، وقد تم تعیین "نیکولا سستراسبورج"، وهو مدرس دومینیکاني، محققا في ألمانیا للتأکد من سلامة العقیدة فبرأ "إیخارت" لأنه کمثله کان یجنح إلى الصوفیة، فلم یعجب ذلك التصرف المحققین التابعین للأسقفیة، لأن أحدهم کان راهبا فرانسیسکانیا فقاموا باستدعاء "إیخارت" مرة أخرى وأتهم بالهرطقة في تعالیمه ثم أعدم، وفي مجلس باریس المنعقد سنة 1350م ألزم الأساقفة بمتابعة الهراطقة والفیض علیهم بمساعدة العلماء وتقدیمهم لمحاکم التفتیش[2].

من الواضح أنّ المحقق في محاکم التفتیش کان یرضخ للأسقف الذي أصر على استخدام حقه في التحقیق، ولان السبب الذي جعل المحققون یتسلطون علیهم هو تقاعس أولائك الأساقفة عن عملهم في مواجهة الهراطقة، وظل الصراع قائما حتى ظهور الإصلاح الدیني في القرن السادس عشر المیلادي، ولم یکن هناك اختلاف کبیر بین محاکم الأسقفیات المحلیة ومحاکم التفتیش البابویة ذلك أنّ کلاهما ینتهك مبادئ العدالة والقانون الروماني، ویتمیز بالقسوة، ولدیه نفس الأهداف، غیر أن کفاءة محاکم التفتیش فاقت المحاکم الأسقفیات لإقامتها عدة فروع في کامل أوروبا، وکان مدراءها متفرغون للهرطقة، عکس الأساقفة الذین کانوا مشغولین بعدة أعمال أخرى، ولکفاءتها عرفت محاکم التفتیش باستحالة إفلات الهرطقة وتمیزت محاکمها بالاحتفاظ بملفات ووثائق منظمة واعتمادها على نظام عالي الکفاءة وجواسیس وأناس غیورین على معتقدهم ومستعدین لکشف الهراطقة مهما کانت صفتهم ومهما کان نسبهم[3].

لقد قامت محاکم التفتیش بمحاسبة جمیع من إتهمتهم ورمتهم بالهرطقة فزجت بهم في السجون لتحطیم معنویاتهم وإجبارهم على الاعتراف بذنوب اقترفوها منذ مدة طویلة ولم یکن للهراطقة سبیلا للهروب، فقد عملت المحکمة على نشر أوصافهم في الأقطار الأوروبیة للقبض علیهم، ومثال ذلك أنه إذا لجأ هرطقیا فرنسیا إلى إیطالیا تطلب محاکم التفتیش الفرنسیة، تلقائیا، من السلطة الإیطالیة تسلیمه إلیها، ففي سنة 1287م ألقي القبض على بعض الهراطقة الفرنسیین بإیطالیا بطلب من المحققین الفرنسیین، ما یدل على سیطرتها وتغلغلها في أرجاء أوروبا، غیر أنّ من سلبیات

[1]- رمسیس عوض، المرجع نفسه، ص39.

[2]- المرجع نفسه، ،ص40.

[3]- المرجع نفسه، ص41.

ذلك النظام ضخامة الكراهية المتبادلة بين الرهبان الدومينيكان والرهبان الفرانسيسكان حيث أنّ هذا الأمر عوق أحيانا أداء المحاكم والتنسيق فيما بينها[1].

[1]- رمسيس عوض، المرجع السابق، ص42.

الفصل الأول:

محاكم التفتيش والموريسكيين.

المبحث الاول :نشأة محاكم التفتيش في اسبانيا وأهدافها

المبحث الثاني :دوافع آليات محاكم التفتيش ضد المسلمين

الفصل الأول: محاكم التفتيش والموريسكيين.

المبحث الأول: نشأة محاكم التفتيش في إسبانيا وأهدافها.

1- محاكم التفتيش الإسبانية:

ذكر المؤرخ "لي lea "، أن أهم أسباب قيام محاكم التفتيش في إسبانيا هو عدم وجود دين موحد، إلا أن هذا السبب لم يكن وحده كافيا لقيام تلك المحاكم التي امتدت لتشمل طبقات المجتمع الإسباني ،بمختلف الأديان حيث لم يفرق بين كبير أو صغير[1]، وذكر المؤرخ الفرنسي، "رومان romain" أن الملوك هم السادة الحقيقيون لمحاكم التفتيش الإسبانية، فهم مؤسسوها وهم من احتضنوها لغايات مختلفة، شرعية وغير شرعية ،وكانت غايتهم من الناحية العلمية تأكيد سلطانهم المطلق والحصول على مكاسب مادية[2].

وقد برر "رومان" توجيهات أولئك الملوك ووسائل المحكمة الغير إنسانية بالقول:" بفضل محكمة التفتيش تحررت إسبانيا من أعدائها الداخليين أولا، وفيما بعد صانت نفسها من اجتياح المذهب البروتستانتي[3] ، الذي فرق فرنسا وإسبانيا وإنجلترا وأدخلها في أتون الحروب الأهلية والاغتيالات والمذابح فهلك فيها أضعاف ضحايا محاكم التفتيش[4].

أما المؤرخ الإسباني "ليورنث" "Lioront "، فقد وصفها مبالغا بوصفه للمحكمة قائلا أن محكمة التفتيش الإسبانية محكمة ملكية، ومحققوها موظفون ملكيون يعينهم الملك ويقتلهم متى يشاء[5].

وأكد هذه الصفة للمحكمة المؤرخ الألماني "رانكة"، "Ranke"[1] ، بقوله: " يعتقد المرء أنّ محكمة التفتيش كانت محكمة دينية، وهذا خطأ، لقد كانت محكمة التفتيش ملكية[2].

---

[1]-بشرى محمود (الزوبعي)، محاكم التفتيش الاسبانية (1480م-1516م)، الجامعة المستنصرية،(ب،ط)،(ب،ت)،ص,55;
,Henery Charles Léa, history of the inquisition New York,1880,p. 325.

[2]-المرجع السابق55; وانظر أيضا : Georges Romain ,l 'inquisition, Paris, bloud et barral, 1913, p. 34.

[3]-البروتستانية إنّ أول أقوى حركة دينية إصلاحية واجهتها أوروبا في الثلث الأول من القرن السادس عشر هي البروتستانتية, التي قادها كل من "مارتن لوثر" الألماني و "جون كالفن" الفرنسي، وقد تزامنت الحركات البروتستانتية مع المعاناة، التي كان يحياها الموريسكيون. انظر : بشرى محمود، المرجع السابق، ص55.

[4]- بشرى محمود الزوبعي، المرجع السابق، ص55.

[5]-بشرى محمود الزوبعي، المرجع نفسه، ص 56;
J :Antonio juan, liorent, Histoire critique de les l'inquisition, de l'espagne,vol, 4, paris, 1818,223

أما عن تأسيس محكمة التفتيش، فقد صدرت الأوامر في السادس عشر من أيلول سنة 1480, إلى كل من "ميغل دي موريلو،Miguel de morillo، و"خوان دي سان مارتن،juan de S^{t} Martin"، يساعدهما اثنتان من الرهبان، وجميعهم من الإخوة الدومينيكية، بتشكيل أول محكمة تفتيش في اشبيليه[3].

وقد قام "دي موريللو"، بصفته المفتش الأول، باختيار "دير [4]سانت بابلوS^{t}pablo"، وخصص جناحا كبيرا فيه سجن خاص[5].

1-1- التصميم الهندسي للمحكمة:

اتصفت معظم أبنية محاكم التفتيش بمميزات هندسية تقريبا متشابهة مع بعض الاختلافات الثانوية، وبصورة عامة كان شكل البناء إما مربعا أو مستطيلا ،ويتكون من ثلاث طوابق تتوسطه حديقة، ويتكون من قاعات متعددة خصصت لاستجواب المتهمين[6]،أما قاعات المحاكم فجاءت بطراز معماري موحد يتسم بالشكل المربع وسعة ملحوظة في بنائها، بينما يقف في وسط القاعة عمود رخامي تتدلى منه حلقة حديدية كبيرة، ربطت بها سلاسل لتقييد المتهمين، اما رئيس محكمة التفتيش فكان يجلس على دكة عالية أمام العمود ويطلق عليها "عرش الدينونة، وقد وضعت على جانبي هه الدكة مقاعد خصصت لجلوس القضاة الذين لا يزيد عددهم ثلاثة، و تتروح أبعاد القاعات في البناء ما بين ستة إلى تسعة أمتار[7].

ويضم البناء ثلاثة أنواع من السجون:

---

[1]-**رانكة Ranke**:مؤرخ ألماني، ولد سنة 1795م، ويعتبر أحد مؤسسي الأسلوب النقدي للبحث التاريخي، له مؤلفات عديدة منها التاريخ الألماني في عهد الإصلاح

[2]- بشرى محمود الزوبعي ،المرجع السابق، ص56; Meyers Neued Lexikon,vol.11,Leipzig1973,P,222.

[3]-المرجع نفسه، ص57; Roth Cecil, The spanish inquisition,London,1937, p.14

[4]-الدير: مكان مخصص للعبادة والعزلة ويلجا اليه الرهبان اتباع الديانة المسيحية ,للعبادة والتفرغ للزهد ;انظر: ابن خلدون، المقدمة، تحقيق علي عبد الواحد وافي، القاهرة، نهضة مصر للطباعة والنشر، (د,ت)، ص448.

[5]- بشرى محمود الزوبعي، المرجع السابق، ص57;

Jean Hippolyte Mariejoi ,The Spain of ferdinand and isabella ,new jersey,1961,p64

[6]-علي مظهر، محاكم التفتيش باسبانيا والبرتغال، مصر، 1947م، ص128.

[7] - Roth Cecil, the spanish inquisition, p. 85

فأما الأول فخصص لحجز الأشخاص الذين لا تكون جرائمهم ضد الدين، بينما خصص الثاني لسجن موظفي المحكمة، الذين يرتكبون أثناء تأدية وظائفهم جرائم أو أخطاء لا علاقة لها بالدين[1]، فيما كان النوع الثالث عبارة عن سجون سرية خصصت للمتهمين بالهرطقة، وهذه السجون اتصلت بغرف التحقيق وقاعات التعذيب مباشرة، وتقع في الطابق الأرضي، حيث الزنزانات الرهيبة[2].

– إبراز معالم السجون:

تألفت سجون محاكم التفتيش من غرفة ضيقة المساحة ،تصطف على جانبي ممر ولا ينفذ اليها الضوء الامن خلال فتحة صغيرة في سقف غرفة، وقد خصصت هذه الفتحات مخصصة للمساجين القابعين في الزنزانات السفلية الواقعة تحت الممر في الطابق السفلي ،وقد اتسمت زنزانات تلك السجون بطلاء جدرانها بالشحم لقطع الطريق امام اي محاولة للهروب، فضلا عن مساحتها المحدودة وطوبتها المستمرة [3].

وقد اقتصر سرير السجين على قطعة خشبية مستطيلة، فيما تكون فراشه من قطعتين بسيطتين من الخيش، ووسادته قطعة مربعة من الحجر، وخصص لكل زنزانة إناءان من الفخار، إحداهما لطعامه وشراب السجين، والأخرى لفضلاته[4]،وكان السجين يلزم بارتداء قطعة من القماش الخشن تحت علامة الصليب باللون الاحمر، كما كانت زنزانته تضاء بمصباح زيتي او شمعة لامعان في التعذيب النفسي وايهامه انه في عداد الموتى[5].

– الإجراءات الردعية:

لقد كانت تلك السجون المروعة، وما يرتبط بها من وسائل تعذيب للمحكوم عليهم ،تقتضي رجالا يتمتعون بصفات استثنائية تتماشى مع قسوتها ممن فقدوا جوهر إنسانيتهم[6]، وحتى المشتبه بهم لم يسلموا من محاكم التفتيش فقد

---

[1]– محمد عبد الله عنان ، ديوان التحقيق والمحاكمات الكبرى ، ط1, مصر، 1930، ص25.

[2]- Roth Cecil, the spanish inquisition, p.88

[3]– بشرى محمود (الزوبعي) المرجع السابق، ص59 ;علي مظهر، المصدر السابق، ص116.

[4]– محمد علي السيد ،قطب،مذابح وجرائم محاكم التفتيش في الأندلس، القاهرة، 1970، ص88.

[5]– بشرى محمود الزوبعي ،المرجع السابق، ص60 ;من العادات المتبعة لدى النصارى تلك المرحلة التاريخية حيث توقد الشموع في الغرفة التي يسجن فيها جثمان الميت.

[6]–بشرى محمود (الزوبعي),المرجع نفسه، ص60

انحصرت العقوبات في السجن مدة عشر سنوات أو مدى الحياة مع منح الملك صلاحية اصدار العفو عمن يريد من سجناء محاكم التفتيش[1].

1-2- آلية عمل محاكم التفتيش الاسبانية

تحال القضايا المعروضة على محاكم التفتيش الى المجلس الاعلى للتحقيق، ويتشكل المجلس من ستة أو سبعة أشخاص يعيّنهم، كلهم، الملك أو إمبراطور، باستثناء المحقق الذي يعينه البابا، وغالبا ما كانت الاحكام تبقى ضمن صلاحيات محاكم التفتيش دون تجاوزها، فلا يحق للمحكوم عليه الاستئناف، ولا تملك المحاكم المدنية حق الاعتراض[2].

1-2-1- بنية المحكمة:

يعد **المفتش العام** السلطة العليا في الهيكل الاداري لمحاكم التفتيش، وهو على اتصال مباشر بالملك، ويضع القوانين والإرشادات القضائية، ويساعده في ذلك مجموعة من المختصين، وهم المفتش، والمدعي و كاتب الضبط هو المعني بتوثيق الاجراءات القانونية، ورئيس الشرطة، والخبير، والمخبرون[3].

ويدعى المسجل الشرعي وهو المسؤول عن توثيق اقوال المتهمين والاعترافات وشهادات الشهود واجراءات المحاكمة، كذلك القرارات الدينية بسرية تامة باسم "نوتاري" جاء اختياره بتفويض من روما وانحصرت مهمته في استدعاء المتهمين للمثول بين يدي المحكمة[4]، اضافة الى موظفون اخرون منهم الحليف فهو رجل دين يختاره المفتش العام ليساعده في حيثيات التفتيش أما المحلفون فكانوا مجموعة منتقاة من رجال الدين والعلمانيين للاستعانة بآرائهم ولاستكمال ما قد ينقص المحكمة من معلومات[5].

1-2-2- بداية إجراء التحقيق:

[1] – بشرى محمود الزوبعي ,المرجع السابق, ص61 ;

[2]– غنيمة خابر، محاكم التفتيش الاسبانية1492م_1609م،مذكرة ماستر في التاريخ الحديث ،كلية العلوم الاجتماعية والانسانية ،قسم التاريخ، (جامعة اكلي محند اولحاج _البويرة_)،السنة الجامعية:2017م/2018م،ص43;

عادل سعيد (البشتاوي)،الاندلسيون المواركة ، ط1، مطابع انترناشيونال بريس، القاهرة، 1983م، ص222.

[3]– بشرى محمود، (الزوبعي)المرجع السابق، ص67،68.انظر الملحق 1ص 78

[4]– غنيمة خابر ،المرجع السابق ،ص43; اسحاق (عبيد)،محاكم التفتيش نشأتها ونشاطها،ط1،دار المعارف ،القاهرة،1978م ،ص43.

[5]– إسحاق عبيد،المرجع السابق، ص33.

اعتمدت محاكم التفتيش في العادة أن يتقدم شخص يكون ضد شخص آخر، لتبدأ المرحلة الأولى للتحقيق بالاعتقال من منزله الى سجن محكمة التفتيش في غرفة مظلمة تحت اشراف المحققين الذين انتهجوا طرق مختلفة للتأثير على المهرطق فأحيانا لهجة قاسية وتارة تتميز بالهدوء اما اذا اخفقت الطريقة يلجؤون الى التعذيب بأساليب مختلفة [1].

2- الأسباب الدينية والسياسية لإنشائها:

أكد المؤرخ "ليا " أن أهم أسباب انشاء محاكم التفتيش في إسبانيا خلال القرن 16 هو الرغبة في انشاء دين موحد ، ولم يكن هذا السبب كافيا لقيامها بحيث يرى آخرون أن السبب هو الحصول على مكاسب مادية عن طريق مصادرة أموال الضحايا المتهمين، وهذا ما يفسر أنّ ضحايا التفتيش كان معظمهم أغنياء[2].

وفي بداية نشأتها في أواخر القرن الثالث عشر للميلاد، كان الهدف من ورائها الرقابة على العقيدة النصرانية والتحقيق من سلامتها بين أتباعها، ولكن مهام محاكم التفتيش اتسعت في أوائل القرن الخامس عشر للميلاد، لتشمل اليهود ثم المسلمين[3].

ومن مبررات إنشاء محاكم التفتيش أيضا ما ذكره المؤرخ الفرنسي "فكتور روي"، في تاريخه، أنه كان في الجزيرة أخلاطا من المسلمين والنصارى واليهود، فأراد "فيرديناند" توحيد الهيئة بوحدة الاعتقاد وذلك تعزيزا للدولة، فأنشأ ديوان التفتيش أو "محكمة التفتيش"، وكان الملك هو الذي يعين الرئيس والمفتش الكبير[4].

- طبيعة محاكم التفتيش:

شكلت محاكم التفتيش ألية للهيمنة السياسية اتخذت من الدين غطاء لشرعية قمعها، إذ ضربت بها أي قوة مناوئة للنظام الساسي بهدف ترسيخ سلطته، لصالح الدولة، وكانت تسجن من ينتقد الحكومة، ووصل الأمر إلى إحالتهم

---

[1]- عادل سعيد، (البشتاوي)، الاندلسيون المواركة، المرجع السابق،ص216-217..انظر الملحق رقم1 ص74.الملحق 1ص76

[2]- رامز اسماعيل(الحلبي)، عوامل سقوط الأندلس، 897هـ /1492م، رسالة ماجستير، الجامعة الإسلامية بغزة، كلية الآداب، قسم التاريخ والاثار، 10 أكتوبر2015، ص 195; السيد عبد العزيز سالم ،محاكم التفتيش، القاهرة،دار النهضة العربية، ص144.

[3]- عبادة بن عبد الرحمان رضا كحيلة، القطوف الديواني في التاريخ الاسباني، الجيزة، 1998م، ص144.

[4]- شكيب أرسلان، خاتمة تاريخ العرب في الأندلس، (ط1)، دار طيبة للطباعة، 201،ص221.

للتحقيق والتعذيب ،وتم إخضاعهم للسلطات المدنية لتقضي بإحراقهم ومصادرة أموالهم[1]، وكان من وحشية محاكم التفتيش أنّها فتشت عن جميع المسلمين الذين تنصروا جهرا وأخفوا الإسلام، فلما تمكنت منهم قامت بحرقهم أحياء[2].

كانت محاكم التفتيش تستهدف من تظهر عليه أي صلة بالإسلام، أو من يكتشف يؤدي شعائره، أو عادة من العادات الإسلامية، أو يحمل شارة من شاراته، حتى الملابس والاغتسال اعتبرت دليلا كافيا على الاتهام، لذلك تنصر بعض المسلمين ظاهريا أو تورية، وأبطنوا الإسلام وسموا بالموريسكيين (Clos Morescas) وتعني المسلمون الصغار[3].

وقد اعد "ألفونسوا مانريك" وهو المفتش العام الخامس لديوان محكمة التفتيش الإسبانية لائحة بالقضايا والافعال التي ستؤدي الى معاقبة مرتكبيها عليها من يفعلها وهي كالآتي:

كل من يقول بأن الدين المحمدي هو الأفضل, وأنه من خلاله نصل إلى الجنة، أو من قال أنّ المسيح نبيا وليس إلها، أو من ذبح الدواجن والحيوانات قاطعا عنقها بالسكين، أو ختنوا أولادهم, أو حلفوا بالقرآن، أو صاموا رمضان وتسحروا، أو توضئوا وصلوا إلى القبلة، أو إذا احتفلوا بعيد الأضحى أو الفطر، أو غنوا أغاني عربية، أو غسلوا موتاهم قبل الدفن[4].

وفي الأصول التاريخية لمحاكم التفتيش نقف على عهد "مارتن ملك أرغونة"(797هـ-1395م/813هـ-1410م)، حيث صدرت قوانين تحظر عليهم إظهار شعائرهم، كمنع الآذان ومنعهم من استقلالهم القضائي، وإجبارهم المثول أمام القضاة، فيما قام "جوان الثاني" ملك قشتالة (808هـ-1406م/858هـ-1454م) بحرمانهم من تقلد وظائف عامة أو انشغالهم بالتجارة[5].

وقد رات الدولة الاسبانية المسلمين الذين كانوا يشكلون20%من السكان الاكثر تقدما وتحضرا فيما اعتبرتهم الكنيسة كفارا يجب تنصيرهم، أو نفيهم وقتلهم ،ثم دعمت الدولة لقرارات الكنيسة عام (904هـ/1499م)،حيث

---

[1]- البشتاوي ،الأندلسين المواركة، المرجع السابق، ص215.

[2]- احمد بن خالد الناصري، الإستقصاء لأخبار دول المغرب الاقصى، تحقيق جعفر الناصري ومحمد الناصري ط1،دار البيضاء ،دار الكتاب،1954،ج4، ص106.انظر الملحق 1ص75

[3]- عبد الرحمان علي الحجي، التاريخ الاندلسي، من الفتح الاسلامي حتى سقوط غرناطة، دمشق،دار القلم،1983، ص569.

[4]- رامز اسماعيل الحلبي، المرجع السابق، ص 196; السيد عبد المنعم داوود، محاكم التفتيش الاسبانية: الاصول والهيكلية والاجراءات، كلية اللغات والترجمة، جامعة الازهر، (ب,ت)، ص 241.

[5]- كحيلة،الديواني في التاريخ الإسباني، المرجع السابق ،ص216.

أستدعى" فرناندو" الكردينال خيمينيث دي ثيسنيروس مطران طليطلة (ت923هـ-1517م) إلى غرناطة، فجمع فقهاء وأعيان المدينة، وشدد إجراءات التنصير ،حيث قام بتحويل المساجد إلى كنائس وحرق ألاف من كتب المسلمين، بينما استثنى ثلاث مئة كتابا في الطب[1].

3-إستهداف محاكم التفتيش للمسلمين (الموريسكيون):

استهدفت محاكم التفتيش كل ما يمت إلى الاسلام بصلة ،فاجبر الموريسكيون ممارسة دينهم سرا، فرأى الملكين إيزابيلا وفرناندو أن يستمر بالتنصر والطرد النهائي للموريسكيين، فكانت بداية عمليات التنصير عام (904هـ/1499م)، ووصلت ذروتها عام (907هـ/1502م)، بعد إصدار مرسوم ملكي يعلن إرغام جميع الموريسكيين على اعتناق النصرانية ،أو الطرد، وأعطوا ثلاثة شهور للتنفيذ، وبناءا على ذلك صدر الامر بترحيل الذكور كافة الذي لم يتجاوز سنهم الأربعة عشر سنة، والإناث اللاتي يزيد عمرهن عن اثني عشرة سنة، إلا إذا تنصروا وقد سمح المرسوم ببيع الأملاك شرط ألا يخرجوا الذهب والفضة معهم[2].

جاء كارلوس الخامس حفيد فرناندو (925-963هـ/1519-1556م)، وكان تحت وصاية الكاردينال ثيسنيروس فأصدر سنة (930هـ/1524م) مرسوما يوجب تنصير المسلمين أو نطردهم أو إخضاعهم للاسترقاق، وكذلك إعدام كل مسيحي يتخلى عن دين آبائه ويعتنق الاسلام ،ويأمر بتحويل ما بقى من مساجد إلى كنائس ،وقد وصلت سياسة التنصير في عهد فيليب(963-1006هـ/1556-1598م) إلى اوجها ،فقد مارستها محاكم التفتيش ضد الموريسكيين، وفي 19 جمادى الثانية 974هـ الموافق لينار 1567م، ذكرى تسليم مدينة غرناطة والذي أصبح عيدا في إسبانيا، أصدر الملك قرارا يقضي بمنع الموريسكيين من حمل السلاح، أو التحدث بالعربية ،أو ارتداء الملابس العربية ،أو التسمي بأسماء عربية ،ومنع الحجاب، وأمر بهدم الحمامات العامة والخاصة، و اهتمت السلطة بمراقبة الموريسكيين أيام الجمعة والأعياد الإسلامية وعقوبة المخالفين كانت الاعدام، [3]، ويذكر أنّ فرناندو كان يميل في سياسته إلى الغدر والخيانة، فيما كانت زوجته إيزابيلا تجيش بإيديولوجية دينية متطرفة وتنفذ أبشع المجازر باسم المسيحية[4]. في (04 محرم 907هـ/20جويلية1501م) فصدر قرار يمنع المسلمين في مملكة غرناطة من التواصل مع

---

[1]- كحيلة, الديواني في التاريخ الإسباني،المرجع نفسه ،ص143.

[2]- البشتاوي :الاندلسيون المواركة، المرجع السابق ص119

[3]- كحيلة، الديواني في التاريخ الإسباني، المرجع السابق، ص145.

[4]- عبد الحكيم، ذنون، أفاق غرناطة،ط1,بيروت،دار المعرفة،2004 ، ص45.

غيرهم خوفا من تأخير عملية تنصيرهم، وكما منع المسلمون بالاتصال بمن تنصروا لضمان نجاح عملية التنصير ، ومن يخالف القرارات فسيعاقب بالقتل ومصادرة املاكه، ويجوز للخارجين التصرف بأموالهم لكن يحذر عليهم الخروج إلى إفريقيا، التي كانت في حرب مع إسبانيا، ، في 12 سبتمبر 1502م/15ربيع الأول 905هـ، منع الناس بالتصرف في أملاكهم قبل مضي عامين على تنصرهم ومنعوا من مغادرة مدينة قشتالة إلى أرغون أو إلى البرتغال[1]

امر الملك فيليب الثاني بتعذيب الافراد الذين رفضوا اعتناق الكاثوليكية، وكان الهدف من وراء الاجراءات توحيد المعتقد الديني الكاثوليكي ،وفيما يتعلق بمسلمي الأندلس فقد اتبع، سنة (967هـ/1560م)، سياسة التنصير والتهجير وأتخذ لذلك سلسلة من التدابير وكان احد اهم القرارات فرض حظر على المسلمين امتلاك الخدم أو الرقيق، وعدم استخدام الأسلحة النارية ومصادرة جميع سلاح الموريسكيين، ثم أصدر سنة 970هـ/1563م قرارا بأن يسلم جميع الموريسكيون أسلحتهم وتراخيصها في مدة أقصاها 50 يوما، وألغى الحماية القانونية للمقيمين بأراضي النبلاء، وأغلق المساجد في وجه الموريسكيين، و بذلك تعزز نفوذ محاكم التفتيش وبدؤوا بفتح ملفات القضايا القديمة التي سبق أن حوكم عليها أصحابها، أصلا، لإعادة محاكمتهم[2].

- تحديد مصطلح المورسك في المعاجم:

واستخدم مصطلح الموريسكيون للإشارة الى المسلمين الإسبان والذين خضعوا للتنصير القسري بموجب مرسوم ملكي مؤرخ بتاريخ 14 فبراير 1502م[3]، كما يطلق لفظ موريسكيون "Mauresque"، على المغاربة السود والمسلمين الذين تنصروا واندمجوا في المجتمع الإسباني[4]، وأطلق البعض لفض الموريسكين على العرب المتنصرين[5].

كانت تسمية الموريسكيين متداولة قبل بداية القرن السادس عشر الميلادي ،وتعود إلى عام 1463م، إذ أطلق الاسبان على المسلمين اسم "مورس"، وعلى المسلمين المنتصرين اسم "موريسكيين"[1]، في حين يطلق على العرب

[1]- محمد علي قطب، مذابح وجرائم محاكم التفتيش في الاندلس القاهرة ,مكتبة القران،1985، ص46.

[2]- محمد عبده حتاملة ،التهجير القسري لمسلمي الأندلس في عهد الملك فيليب الثاني(1527م-1598م)،ط1،عمان، الجامعة الاردنية،1982، ص22، 23.

[3]- محمد عبد الهادي الجازي ,وحسين رجا الشقيرات،"الموريسكيون ومحاكم التفتيش في اسبانيا"1492م-1614م"مجلة العلوم الانسانية والاجتماعية،المجلد4،العدد3(30مارس2020)ص99.

[4]- علي مظهر ،محاكم التفتيش في إسبانيا والبرتغال وغيرها، المرجع السابق ،ص23.

[5]- محمد عبد الله ،عنان، دولة الإسلام في الأندلس بعد سقوط غرناطة، ط1، دار المدار الإسلامي، بيروت, لبنان، 2004،ص9.

والمسلمين الأندلسيين داخل إسبانيا بعد سقوط غرناطة اسم الموريسكيين، أما خارج إسبانيا فأطلق عليهم لفظ الغرباء أو الأندلسي[2].

ويرى بعض الباحثين أنّ مصطلح الموريسكيون يطلق، بصفة عامة وعلى حد سواء، على كل المسلمين والأقليات الغير مسيحية، الذين حاولوا البقاء في الأندلس تحت الحكم الإسبان المسيحي سنة 1452م بعد سقوط غرناطة، وأطلق بذلك مصطلح المسيحي الجديد على الموريسكيين، بينما أطلق اسم المدجنين على الذين اجبروا على التنصر في كل من قشتالة وأراغون، وبعد عام 1500م بدا التنصير الجماعي ليشمل الجميع فأطلق عليهم اسم "الموريسكيون"[3]

تعريف المدجنين:

المدجنون هم المسلمون الذين ظلوا في الاندلس بعد اكتمال سيطرة الممالك المسيحية على مدنهم، وذلك ابتداءا من القرن الثاني عشر فصاعدا ،واحتفظ لهم بوضع خاص يتيح لهم الاقامة في الاراضي المسيحية مقابل دفع الجزية والخضوع للسلطة الملكية والكنيسة، مع السماح لهم بممارسة الشعائر الاسلامية ،والحفاظ على بعض اعرافهم الاجتماعية والاقتصادية، وقد شكلوا جماعات سكانية منفصلة نسبيا باسم "الاحياء المدجنة"[4]

– الفرق بين الموريسكيين والمدجنين:

أطلق اسم المدجنين على الذين اجبروا على التنصر في قشتالة وأراغون، وفي هذا الصدد لابد من التفريق بين المدجنين الذين تعود أصولهم الى التزاوج بين المسلمين والاسبان في قشتالة وأراغون والذين تمتعوا بحرية أكبر من مسلمي غرناطة، بعد سقوطها، وبين الموريسكيين[5]، حيث أن الموريسكيين هم المسلمون الذين أجبروا على التعميد واعتناق المسيحية في بداية القرن 16، وهم مسلمو الممالك النصرانية(قشتالة، واراغون، ونبرة ونافارا)، أما المدجنون فهم الأندلسيون الذين كان بمقدورهم ممارسة الشعائر الإسلامية في الأراضي والممالك النصرانية على مدى العصور الوسطى قبل التعميد مع

---

[1]– محمد عبد الهادي وحسين رجا, المرجع السابق، ص99;شلباية، محمد محمود بدر، الثورة الموريسكية 1568م، إسبانيا ونتائجها، رسالة ماجيستار، الجامعة الأردنية، 2008م.

[2]– رزوق محمد، الأندلسيون وهجرانهم إلى المغرب خلال القرنين16-17م، ط3، دار إفريقيا الشرق، 1989م، ص25.

[3]– أنطونيو، دومنيقير هورتز، برنارد بنثنت، تاريخ المورسكيون, حياة ومأساوية اقلية، ترجمة محمد بنيابة ، ط1، هيئة أبوظبي، للسياحة والثقافة, أبوظبي، الإمارات, 2013م، ص20. أنظر: عبد المنعم، علاء الموريسكيون في إسبانيا ، مجلة الوعي الإسلامي، العدد 565، الكويت, 2012م.

[4]–محمد عبد الله عنان ،دولة الاسلام في الاندلس ،الجزء الرابع ،القاهرة،مكتبة الخانجي،1997،ص368-370

[5] – ميغيل، انخيل دي بونيس ايبارا ،الموريسكيون في الفكر التاريخي،ط1,ترجمة وسام محمد جزر المجلس الاعلى للثقافة ،القاهرة،مصر،2005م،ص22،21;محمد رزوق ,المرجع السابق,ص25

بداية القرن السادس عشر الميلادي، أي قبل السقوط الاخير فيعدوا وجودهم قبل الموريسكيين، ويرى البعض ان مصطلح الموريسكيين شاع في غرناطة رسميا بعد صدور مرسوم عام1502م الذي خير المسلمين بين التنصير او مغادرة اسبانيا، وأشار الى المسلمين الذين اعتنقوا المسيحية بعد هذا التاريخ ، وفي الاخير نستخلص ان الموريسكيين هم العرب والمسلمون المتنصرين من بقايا الامة الاندلسية المغلوبة، والذين ارغموا على التنصر تحت الحكم الاسباني خلال قرن من الزمن حتى أصدر الملك فيليب الثالث قرارا بالطرد النهائي من اسبانيا عام1609م، فهاجر اغلبهم الى شمال افريقيا كالجزائر والمغرب وتونس[1].

المبحث الثاني: دوافع آليات محاكم التفتيش ضد المسلمين

1-الأساليب القمعية الإسبانية والتعذيب

لم تمض سنوات كثيرة على توقيع معاهدة الاستسلام عقب سقوط غرناطة اخر معقل المسلمين بالأندلس،حتى بادرت اسبانيا المسيحية الى اتخاذ اجراءات صارمة ضد المسلمين سنة25نوفمبر1491م، فسرعان ما خرقت بنود معاهدة الاستسلام المبرمة مع المسلمين والتي تمنحهم الحرية في ممارسة معتقدهم[2]، ومما جاء في هذه المعاهدة: " وفي ربيع الأول من سنة 897هـ/1491م استحوذ النصارى على الحمراء عقب تيقنهم من خضوع أهل غرناطة واستسلامهم ،وكانت من ابرز الشروط تأمين الصغير والكبير في النفس والأهل والمال وإبقاء الناس في أماكنهم وبيوتهم وعقارهم، ومنها إقامة شريعتهم على ما كانت ولا يحكم على أحد منهم إلا شريعتهم، وأن تبقى المساجد كما كانت والأوقاف وأن لا يدخل النصارى دار مسلم ولا يغتصبوا أحدا ،ومن أراد الرجوع إلى العدوة فلا يمنع[3].

لكن سرعان ما جرى تجاهل تلك البنود ، وارغم المسلمون على اعتناق المسيحية، وأنشأت محاكم التفتيش لإجبار المسلمين المستضعفين على التنصير من خلال قرار حاسم يلزمهم اما بالتنصير أو مغادرة الأندلس[4].

---

[1]- محمد عبد الهادي وحسين رجا ، المرجع السابق، ص 100

[2]- عبدالقادر مرجاني ،هجرات الموريسكيين الى الجزائر و مساهمتهم في مواجهة المد الإيبيري في حوض البحر الابيض المتوسط خلال القرن 16م،مجلة القرطاس،العدد11،الجزائر،جانفي2019،ص 49

[3]- بشير مبارك، الحروب الصليبية على العالم الاسلامي، حركة الاسترداد في الاندلس واثرها على المغرب الاوسط ،مجلة العبر للدراسات التاريخية والاثرية في شمال افريقيا، ع3،م5،الجزائر،جوان،2022، ص501

[4]- عبد الرحمان على الحجي، التاريخ الاندلسي من الفتح الاسلامي حتى سقوط غرناطة ،دار الرشاد ،المغرب، 1979، ص570.

مارست السلطات الاسبانية سياسة قاسية وحازمة ضد الموريسكيين، فتحول الموريسكيون الى ضحايا التطهير العرقي الذي طبع ذلك التاريخ الاسود، فأرغموا على تقليد النصارى، والتماهي معهم في حياتهم اليومية، لإبعاد شبح العقاب وتمكينهم من الهجرة نحو المغرب الإسلامي أو العالم الجديد[1].

كما حدد الحكام ثلاث رؤى رئيسية اتجاه الموريسكيين في إسبانيا وهي عملية التنصير، والابادة الجماعية والطرد النهائي في حال تعثر مشروع التنصير، وبعد اخفاق سياسة التنصير وعدم امكانية الإبادة الجماعية، استقر الاسبان على الخيار الأفضل وهو الطرد النهائي من شبه الجزيرة الايبيرية[2].

2-سياسة التنصير الإجباري والقسري:

2-1- التنصير الإجباري:

استهلت السلطات الإسبانية جهودها بتنصير المسلمين عبر الوعظ والإقناع ، لكن سرعان ما فشل هذا الأسلوب فانتقلت السلطات الى اعتماد القوة والمطاردة ليتولى هذه المهمة ديوان التحقيق المقدس وهو ما يسمى بمحاكم التفتيش، وارغم الكثيرون على اعتناق المسيحية ظاهريا تحت التهديد والوعيد حتى وصل ذلك إلى ابناء الحكام والأمراء[3]، ومن اكثر المحاكم بطشا تلك التي أنشئت عام 1478م، وتعيين المحققين المتشددين من قبل البابا سيكستوس الرابع(1484-1471م)[4]، فضلا عن تسيير دوريات شرطة سرية لضمان سير عمل هذه المحاكم سيئة السمعة واظهرت هذه المحاكم سيطرة الكنيسة الكاثوليكية على الأمور[5]، ومع تطور الإمبراطورية الإسبانية أنشئت مكاتب رسمية لهذه المحاكم عام 1478م، بموافقة البابا سيكستوس الرابع[6]، ويمكن التمييز بين ثلاث فترات رئيسية في صراع الموريسكيين مع السلطات الإسبانية وهي:

---

[1]- حسن أوريد ،الموريسكي، ترجمة: عبد الكريم الحويطي، ط1، دار أبي رقراق، الرباط، المغرب، 2011م، ص58،9.

[2]- ايزابيل، بوتران، تنصير المسلمين، إسبانيا 1491، 1609م, ترجمة وتعليق عبد الرحيم الرجوني، منشورات الجامعة الفرنسية، باريس فرنسا،puf،2013م، ص273-287-306

[3]- عنان عبد الله، الصراع الأخير بين المورسكيين وإسبانيا، مجلة الرسالة، العدد24،203/05/ 19ص853-857 .

[4]-Kelly ,JN.D, The oxford dictionary of popes,oxford university press,1986,p263

[5]

[5] – Lor i,Nykanan, queen isabella and spanish inquisition1478-1505.athesis in the major program in history,college of arts and humanities ,university of Central Florida Orlando,2014,p4

[6] - محمد عبد الهادي وحسين رجا ،المرجع السابق،ص101;

-Clara Steeinberg-Spitz.the inquisition the new world,1999

-فترة تنصير المدجنين القشتاليين 1500م-1502م

-ثورة الموريسكيين الغرناطيين 1568م-1570م.

-فترة الطرد العام والنهائي 1609م-1614م[1].

وبذلك يمكن القول ان الموريسكيين مروا بثلاث مراحل متميزة عقب سقوط غرناطة وهي: مرحلة الملكين الكاثوليكيين فرناندو و إيزابيلا، و تميزت بمقاومة الأندلسيين وفرض التعميد الإجباري وفيها بدأت مرحلة الإسلام السري[2]، ومرحلة شارل الخامس(1516م-1556م)[3] وفيليب الثاني(1556م-1598م)[4] وتميزت بمحاولة دمج الموريسكيين بالمجتمع الإسباني وفيها بدأت مرحلة الجهاد البحري ضد الإسبان ومرحلة فيليب الثالث[5](1598م-1621م)، عندها توصل الملك الى قناعة بعدم جدوى استيعاب الموريسكيين داخل المجتمع الاسباني فاصدر قرارا نهائيا بنفيهم جماعيا من إسبانيا[6] وقد مرت سياسة الإسبان بملاحقة الموريسكيين بثلاث مراحل:

1- مرحلة التنصير القسري الذي مارسته محاكم التفتيش.

2- مرحلة الإقصاء الحضاري وفيها تم القضاء على كل ما يمت الى الإسلام والعروبة بصلة وطمس جميع المظاهر الحضارية العربية والإسلامية المتعلقة بالدين واللباس واللغة.

3-مرحلة الطرد النهائي والذي إتخذعام1609[7].

وبعد سقوط غرناطة ولتنفيذ سياسة التنصير فوض الملكان الكاثوليكيان إلى مجموعه من الرهبان مهمة التنصير وهم انبيغولوبث دي مندوسا والاب ابرناندو تالافيرا والاب خمنيس دي سيسنيروس ، المتعصب للمسيحية والذي قام

---

[1]- أنطونيو دومينقير ، وبرنارد بنثنت، تاريخ الموريسكيون، حياة مأساة اقلية، المرجع سابق ص19.

[2] -الاسلام السري :هو ممارسة الموريسكيين للشعائر والعبادات الاسلامية خفية في ظل القمع الديني في اسبانيا ,انظر :علي عبد الواحد علي ,الموريسكيون دراسة في تاريخ الاضطهاد الديني ,القاهرة ,نهضة مصر,1993م,ص103.

[3] -شارل الخامس :هو احد ملوك اوروبا في القرن الخامس عشر :انظر :عبد الرحمان علي الحجي ,تاريخ اوروبا في العصور الحديثة ,دار النهضة العربية,بيروت1996م,ص112

[4] -فيليب الثاني :هو ابن الامبرطور شارلوكان تولى العرش الاسباني عام1556م بعد تنازل والده ,اتسمت فترة حكمه بالاتساع الكبير للامبراطورية الاسبانية ,انظر :عبد الرحمان علي الحجي, المرجع السابق,ص498-500

[5] - فيليب الثالث :امبراطور اسباني شهدت فترة حكمه تدهورا داخليا وبلغت سياسة التطهير الديني ذروتها بطرد الموريسكيين سنة 1609م,انظر:عبد الرحمان علي حجي ,المرجع السابق,ص171

[6]- رزق, الأندلسيون وهجراتهم إلى المغرب, المرجع السابق, ص50.

[7]- محمد عبد الهادي وحسين رجا ،المرجع السابق، ص101

باضطهاد المسلمين من خلال الجرائم المروعة التي ارتكبها، وهدم المساجد وتحويل بعضها إلى كنائس وغيرها من التدابير الصارمة بحق المسلمين[1]، ومن أهمها:

-سلب الأطفال من ذويهم ممن كانت اعمارهم أعمارهم بين الـ 5 والـ 12 سنة، وقد اودع هؤلاء الاطفال في معاهد مسيحية ، حيث غرس فيهم الحقد على الاسلام، واستخدموا لاحقا للتجسس على عائلاتهم[2].

-التهجير: وفي تلك المرحلة اجيز للموريسكيين الانتقال للمغرب والجزائر ، لكنهم لم ينجو من سياسة التضييق التي انتهت بصدور قرار الطرد الكلي 1609م[3].

2-2- التنصير القسري: لقد شكل اكراه اهالي غرناطة على التنصير ذريعة لتوسيع صلاحيات محاكم التفتيش واستثناءها للعمل في تلك المنطقة ،حيث تم تنصير ما يقارب خمسمائة الف اندلسي[4].

ويعد التنصير احد الوسائل الرئيسية التي لجا اليها الغرب الاوروبي لأحكام سيطرته الدينية والثقافية قديما وحديثا، وقد اعتمدوا في البداية على الحجة والاقناع غير ان هذا الاسلوب باء بالفشل، فانتقلوا الى اعتماد اساليب العنف والمطاردة لتنصير المسلمين[5]، وبالرغم من إعلان الموريسكيين انتماءهم للنصرانية واظهارهم الولاء للديانة الجديدة ،إلا أن الشعب الإسباني ظل يتعامل معهم باعتبارهم مواطنين من الدرجة الثانية ،اذ كان ينظر إليهم باحتقار وازدراء في جميع الأحوال[6]،وقد امتدت سياسة التنصير على نحو متواصل لما يقرب مئة عام من عام 1451م حتى عام 1609م، إلى حين صدور القرار الملكي بطرد أكثر من 300 ألف نسمة من الموريسكيين المتنصرين خارج إسبانيا[7].

ومما عجل بعملية تنصير مسلمي الأندلس (الموريسكيين) حالة التعصب المفرط الذي تميزت به الملكة الكاثوليكية "إيزابيلا"، كما كان لها ارتباط قوي بشبكة العلاقات مع رجال الكنيسة، حيث اتخذ قرار في سنة 1500م، بإرسال

---

[1]-محمد عبد حتاملة،التنصير القسري لمسلمي الاندلس في عهد الملكين الكاثوليكيين1474م,1516،ط1،الجامعة الاردنية، ،الاردن،1980،ص61-62.

[2]- محمد عبد الهادي وحسين رجا، المرجع السابق ،ص101

[3]- السرجاني راغب ، قصة الأندلس من الفتح إلى السقوط، ط1، مؤسسة اقرا للنشر والتوزيع،القاهرة،مصر،2011م، ص696.

[4]- طه عبد الواحد ، ذنون، حركة المقاومة العربية الإسلامية في الأندلس بعد سقوط غرناطة، ط1، دار المدار الإسلامي، بيروت، لبنان، ص 24، 36.

[5]- عبد الرزاق ديار بكرلي، تنصير المسلمين،ط1،دار النفائس،الرياض،السعودية،1989م،ص21

[6]- السرجاني، قصة الأندلس من الفتح إلى السقوط،المرجع السابق ،ص694، 695.

[7]- ايزابيل، بوتران، تنصير المسلمين، إسبانيا، المرجع السابق ص120

الرهبان والكهنة و القساوسة إلى غرناطة لتكثيف الجهود التنصيرية للمذهب الكاثوليكي، وإذا لم يتحقق ذلك طوعا لجات السلطات الى وسائل الاكراه والعنف ، وكان من أشد الرهبان المتحمسين لذلك الراهب خميس(سيسنروس) (1436م-1517م)[1]مطران طليطلة، والذي ارتكب افظع المجازر والمذابح في حق المسلمين[2]،وكانت أشهر مراكز التنصير في مدن بلنسية وأرغون وغرناطة[3]

2-3- محاكم التفتيش وتدمير المساجد:

وجه اسقف قرطبة طلبا الى إمبراطور إسبانيا "شارلوكان"(شارل الخامس)،والذي امتدت فترة حكمه(من1516م الى غاية 1556م) سنة (928هـ/1524م)، في إقامة هيكل قوطي كبير وسط مسجد قرطبة الجامع ،فوافقه شارلوكان على طلبه وقد قاموا بإزالة السقف الاندلسي بسبب علو قبة الجامع, ثم زار "شارلوكان" مسجد قرطبة، واعرب لاحقا عن اسفه لموافقته بسبب ما نتج عنها من تشويه لهيئة المسجد[4].

3-ردود فعل الموريسكيين على السياسة الإسبانية:

3-1- ردة فعل الموريسكيين:

لم يبق الموريسكيون في موقف المتفرج اتجاه السياسة الاسبانية، فمارسوا شعائرهم الدينية في الخفاء ،محافظين على بعض العادات والتقاليد بعيدا عن اعين محاكم التفتيش، ومع مرور الوقت فقدت اللغة العربية حضورها بين الموريسكيين ولم يعرفوا إلا الإسبانية وانعكس ذلك على الإنتاج الأدبي، فلجأ الموريسكيون إلى تدوين أفكارهم وأدابهم بلغة سرية مميزة تم تطويرها عرفت باللغة الخميادية لتجنب عقوبات محاكم التفتيش[5]، ومع انقطاع الموريسكيين عن العالم

---

[1] -خميس سيسنيروس :هو رجل دين ، شغل منصب رئيس اساقفة طليطلة، اشتهر بدوره الحاسم في سياسات التنصير القسري للمسلمين بعد سقوط غرناطة1492م، انظر: محمد عبده حتاملة ، التنصير القسري، المرجع السابق، ص60،69

[2]- محمد حتاملة، المورسكيون ومحاكم التفتيش في الأندلس ،الجامعة الاردنية،الاردن، ص213 ،289، 290.

[3]- محمد عبد الهادي وحسين رجا ، المرجع السابق ص102;شلباية، محمد محمود بدر، الثورة الموريسكية1568م اسبابها ونتائجها، رسالة ماجيستير، الجامعة الاردنية، 2008.

[4]-الحاجي، التاريخ الأندلسي ص534.

[5]-أنجل جنثالث، بالنسيا، تاريخ الفكر الأندلسي، ط2، الترجمة: حسين مؤنس، مكتبة الثقافة الدينية، القاهرة، مصر، 1945م، ص24، 25.

الإسلامي اصبح من الطبيعي أن تتقارب العديد من طقوسهم وعاداتهم الموريسكية مع التقاليد المسيحية الإسبانية[1]، الا ان التفاعل الديني والحضاري مع الاسبان ظل محدودا وصعبا في كثير من الجوانب[2].

بعد خيبة الامل من وعود السلطات الاسبانية، اتجه الموريسكيون الى الثورة والتمرد كوسيلة للدفاع عن انفسهم وهويتهم الثقافية.

3-2 – ثورات الموريسكيين:

– **الثورة الأولى:** كانت من حي البيازيين في غرناطة ضد الإسبان في عام 1499م، ولم يكتب لها النجاح فقد قمعها الإسبان ،بعدها قام الثوار بالانتقال والتجمع بجبال البشرات وشنوا غارات متتالية على القوات الإسبانية[3].

– **الثورة الثانية:** ثورة البشرات كانت سنة 1501م، و قد انتهت الثورة بتوقيع معاهدة مع الإسبان حيث يسمح من خلالها للموريسكيين باستخدام اللغة العربية وممارسة الشعائر الدينية، إلا أن الإسبان سرعان ما اخلوا ببنود هذه المعاهدة[4].

– **الثورة الثالثة:** ثورة المجاهد سليم منصور في جبل بلنسية عام 1526م، نتيجة لحملات التنصير والتعميد القسري، التي انطلقت من مدينة ابن الوزير في بلنسية ،اندلعت هناك مقاومة شعبية غير ان سرعان ما قمعت بدعم من الجيش الالماني الموالي للإسبان[5].

–**الثورة الرابعة:** الثورة الموريسكية الكبرى، 1568م, اندلعت اثر المراسيم الظالمة التي استهدفت الموريسكيين[6]، وقد نهض بقيادة هذه الثورة احد أبناء حي البيازيين، ذلك الحي العريق الذي كان رمزا لصمود الموريسكيين وتمسكهم

[1]–محمد عبد الله عنان، دولة الاسلام في الاندلس، ج7،ص145-150

[2]– هشام سنوسي ،نبؤات الموريسكين يبين الحقيقة التاريخية والمغامرة اللاهوتية، مختصر القاسم الحجري، نموذجا، مجلة الحوار المتوسطي، العدد13، 14، جامعة جيجل، 2016، ص71، 72.

[3]– محمد عبد الهادي وحسين رجا، المرجع السابق، ص 107

[4]– المرجع نفسه ،ص107

[5]– حتاملة ,محمد عبده ،الموريسكيون ومحاكم التفتيش في الاندلس ،دراسة شاملة،ط1،دائرة المكتبة الوطنية،عمان،الاردن،2000م،ص675-680

[6]– حتاملة، المصدر نفسه،ص427

بهويتهم في وجه محاولات الطمس والاقصاء[1]،وكان قائدها يدعى فرج بن فرج، وهو منحدر من سلالة بني سراج ، احدى ابرز اسر الاشراف في غرناطة [2].

– **الثورة الخامسة:** اندلعت ثورة أهل الأندلس بقيادة الأمير محمد بن أمية وكانت امتدادا لثورة حي البيازيين التي اشعل شرارتها القائد فرج بن فرج عام1568م.ولم يكن هدفها مجرد التخلص من ظلم الاسبان و اضطهادهم ،بل تعدى ذلك الى السعي لتأسيس مملكة إسلامية جديدة في غرناطة. غير ان الثورة سرعان ما انتهت بالفشل نتيجة للخيانة التي دبت بين صفوف قادتها، وتفرق الثوار، ويرجع بعض المؤرخين سبب هذا الاخفاق إلى هزيمة المسلمين في معركة ليبانتو[3]عام 1571م، والتي كانت لها تداعيات سلبية على معنويات الثوار، فقد ساند الاتراك العثمانيون العرب المسلمين في شمال افريقيا [4]. وفي هذا الاطار بعث محمد بن امية مبعوثين الى الجزائر ،التي كانت أنذاك خاضعة للحكم العثماني ، ووجه رسالة الى السلطان العثماني سليم الثاني يلتمس فيها الدعم، خاصة مع النشاط الملحوظ للبحرية العثمانية في البحر المتوسط .وقد كان امل الثوار معقودا على تدخل عثماني مباشر، إلا أن ذلك لم يتحقق[5]، ولقد عرفت عدة بلدان موجة من الثورات والتمردات رفضا للسياسة الاسبانية وهيمنة الحكم المسيحي[6]، وعموما يعزى اخفاق هذه الثورات الى خيانة بعض القادة وعدم تحرك الموريسكيين في باقي أنحاء الأندلس للانضمام إليها[7].

3-3- ردة فعل المسلمين لنجدة إخوتهم الموريسكيين:

[1] –حي البيازين :هو اقدم واشهر احياء مدينة غرناطة في الاندلس ,كان مركزا مهما للحياة الاسلامية ،بعد سقوط غرناطة ,اصبح الحي مسرحا لحملات التنصير القسري ,وعلى وجه الخصوص في عهد الكاردينال "خميس سيسنيروس,"انظر :محمد عبد الله عنان،دولة الاسلام في الاندلس الجزء السابع القاهرة مكتبة الخانجي ص78-85,

[2] –محمد عبد الله عنان ,الصراع الاخير بين الموريسكيين واسبانيا ،مجلة الرسالة،العدد204

[3] -معركة ليبانتو:1571م,بخليج ليبانتو ،غرب اليونان ،هي من اكبر المعارك البحرية في التاريخ ،وشكلت هزيمة كبرى للدولة العثمانية امام التحالف الاوروبي الكاثوليكي ،عرف" بالتحالف المقدس "الذي كان بقيادة "دون خوان النمساوي" اما الاسطول العثماني بقيادة "علي باشا" ،اسفرت المعركة على تدمير جزء كبير من الاسطول العثماني ،انظر:اندروهس:"معركة ليبانتو ومكانتها في تاريخ البحر المتوسط" مجلةpast and preset العدد57،1972م،ص53-54

[4] –رزوق، الأندلسيون و هجرانهم إلى المغرب، ص78، 95.

[5] –محمد عبد الله عنان دولة الاسلام في الاندلس,ج5,مكتبة الخانجي,القاهرة,1997,ص396

[6] –حتاملة،الموريسكيون ومحاكم التفتيش في الاندلس،ص241

[7] –انطونيو دومينقير وبرنارد بنثنت ، المرجع السابق،ص71

كان الموريسكيون في حاجة دائمة الى التواصل والدعم من إخوانهم المسلمين في كل المغرب العربي أو المشرق العربي، ويذكر أنّ محنة غرناطة(المسلمون الموريسكيون) كانت ايام السلطان العثماني بايزيد الثاني(1481-1512م)[1]، ومع استنجاد أهل الأندلس به اتفق مع سلطان المماليك قايتباي (1468م-1496م)[2] سلطان مصر على مساعدة أهل غرناطة بإرسال أسطول بحري إلى شواطئ إسبانيا وأن يرسل السلطان قايتباي جيشا من شمال إفريقيا ،غير ان المشكلات الداخلية التي كانت تعصف بالعثمانيين والمماليك حالت دون تحقيق هذا التواصل والدعم، وعندما توجه وفد من اهل الاندلس الى سلطان المماليك ليشرحوا له احوال المسلمين في الاندلس ، وقد هدد السلطان بفرض دخول المسيحيين في البلاد الإسلامية في دين الإسلام ،إلا أنّ ملكا اسبانيا أقنعا السلطان المملوكي بأن اوضاع المسلمين بالأندلس كانت مستقرة ويمارسون كامل حرياتهم، كما استنجد المسلمون في الأندلس بسلاطين المغرب ،غير ان الاضرابات الداخلية والثورات اعاقت تقديم اي مساعدة، بل هاجم الإسبان شواطئ وسواحل شمال إفريقيا[3].

ويشير بعض المؤرخون الى أنّ اللجوء الى العثمانيين من قبل المسلمين في الاندلس تم في وقت متأخر عن الحاجة الفعلية، فقد وجهوا أنظارهم في البداية إلى بلاد المغرب والمماليك وبعد عدم تلبية دعوتهم لجئوا إلى العثمانيين، وقد استعمل أهل الأندلس الشعر والخطابة والكتابة كوسائل للتعبير عن استنجادهم بالأمة الإسلامية غير ان هذه الجهود لم تؤت ثمارها، حيث اشترك الجنود الأتراك إلى جانب الموريسكيين[4].

---

[1] -السلطان بايزيد الثاني: هو احد سلاطين الدولة العثمانية ابن السلطان محمد الفاتح ،كان له دور مهم في تعزيز استقرار الدولة العثمانية داخليا وتوسعاتها خارجيا ،انظر: شفيق غربال ،دائرة المعارف الاسلامية،المجلد4،(القاهرة :الهيئة المصرية العامة للكتاب،1998)ص512

[2] -السلطان قايتباي :حاكم دولة المماليك ،تولى الحكم في فترة عصيبة، حيث شهدت الدولة المملوكة اضرابات داخلية وبداية التوتر مع الدولة العثمانية ,بسبب تحرك العثمانيين في المناطق القريبة من الحدود المملوكية ،انظر :محمد سهيل طقوش ،تاريخ المماليك في مصر وبلاد الشام ،بيروت ،دار النفائس ،2009،ص185

[3] -علي مظهر، محاكم التفتيش في إسبانيا والبرتغال وغيرها, المرجع السابق،ص18، 15.

[4] - دي ايتا, خينيس بيريث ،الحرب ضد الموريسكيين، الجزء الثاني من الحروب الأهلية في غرناطة, ترجمة: عائش ة محمود سويلم، ط1، المركز القومي للترجمة، العدد 2127، القاهرة، مصر، 2009م، ص309.

الفصـــل الثـــاني: التـــأثيرات الاجتماعية لمحاكم التفتيش

المبحث الاول: التغيرات الاجتماعية للمسلمين في ظل محاكم التفتيش

المبحـث الثـاني: محـاكم التفتـيش بـين التهجـير القسري وتشكيل الخطاب الغربي اتجاه الاسلام

الفصل الثاني: التأثيرات الاجتماعية لمحاكم التفتيش

المبحث الأول: التغيرات الاجتماعية للمسلمين في ظل محاكم التفتيش.

1-التحولات الديموغرافية(التهجير القسري، والوفيات):

1-1/طرد الموريسكيين:

في الأول من نوفمبر1570م، وقد جمع الموريسكيون قسرا في قرية وارغموا على ترك اوطانهم والهجرة قهرا تحت حراسة مشددة إلى خارج مملكة غرناطة، وكان من المفروض أن يتم ذلك الإجراء منذ سنوات إلا أنه لم ينفذ حتى ذلك الوقت[1].

وقد شمل قرار الطرد كافة الموريسكيين ،سواء المسالمون منهم او المقاتلون الذين استسلموا من بعد ،صار ذلك النفي الخيار الوحيد من أجل إخماد شرارة الثورة، وأمكن بهذه الطريقة عزل الذين لم يقبلوا الهزيمة ولجئوا إلى الجبال لمواصلة القتال[2].

أما طريقة التهجير فقد تمت على الشكل التالي:

قسمت المملكة إلى سبع مناطق ووضع كل منها تحت رعاية مسئول واحد أو أكثر ليقودوا عمليات الترحيل من مراكز التجميع في كل من مناطق روندا ،وملقا، وغرناطة، و جواديكس، وباثا، وفيرا، ألميريا، وكان يساعد هؤلاء أشخاص آخرون، وكل واحد منهم كان مسئولا عن جمع سكان عشر قرى ، واستمرت هذه المرحلة أسبوعا عانى منها المورسكيون مصاعب جمة، وتمكن بعضهم من الاختفاء بينما فر البعض الآخر، فيحين قاومت مجموعة ثالثة قوات النصارى، وكانت تلك المقاومة بصورة عامة لرد الإستفزازات[3]

وقد جمع هؤلاء الموريسكيون المسلمون داخل المصحات والكنائس، من الأماكن السبعة المذكورة سابقا، وكان عددهم يزيد عن الخمسين ألف شخص (50.000)، ومن بينهم ألفين وسبعمائة شخصا، أعمارهم بين أربعة عشر

---

[1]- أنطونيو دومينقير هورتز و برنارد بنشت ، تاريخ مسلمي الأندلس،الموريسكيون ،"حياة ومأساة أقلية"،ترجمة عبد العال صالح طه،دار الأشرف للطباعة والنشر، ص61.

[2]- المرجع نفسه،ص61.

[3]-المرجع نفسه،ص62

سنة والستين سنة من الرجال وبصحبتهم عددا لا يحصى من العجائز والمسنين والأطفال، واعتبرت هذه المرحلة الاولى من الخروج[1].

أما المرحلة الثانية من الخروج ،فكانت مسيرة شاقة نحو الشمال أو نحو الغرب ،وقد أعد كل شيء في البداية إذ قسمت المجموعات إلى فرق، وكل فرقة مكونة من ألف وخمسمائة شخص (1500)عليهم مائتي جندي(200) لحراستهم، وكان لا بد من قطع حوالي عشرون كيلومترا كل يوم، ويتبع هذا الطابور عربات تحمل حقائبهم ومتاعهم، وأما التغذية فقد أمنت أيضا بحيث يتم توزيع وجبتين كل يوم، الأولى خفيفة في الصباح والثانية كبيرة بعد نهاية السير[2].

وقد شهد أحد الوجهاء اسمه خيروتيمو دي فونيتيس، في رسالته التي بعثها من الباثيني[3] للكاردينال دي سيفونيثا قائلا :"إنه لشيء مؤسف يدعو إلى الحزن رؤية هذا العدد من الأطفال والنساء يصاحبه الفقر والحرمان الذي يصعب القضاء عليه، مع سوء الأحوال الجوية وكثرة عددهم، لقد كان من الصعب إكمال كل ما يجب مهما كانت طبيعة الحاجات"[4].

لم تسمح السلطات بتجمع هذه الأعداد في مكان واحد بهذا الشكل فستة ألاف من المورسكيين وصلوا إلى قرطبة وسبعة آلاف وخمسمائة(7500)إلى طليطلة وستة آلاف(6000) تركوا طليطلة إلى سيجوبيا (تقع وسط اسبانيا) وبلد الوليد (شمال غرب مدريد) وبالنسيا (شمال اسبانيا) وسلمنكا(غرب مدريد)، وبعد هذه المرحلة تم تقسيم الموريسكيين على القرى التابعة لكل المدن المذكورة بهدف تشتيتهم، وانتهت هذه المرحلة يوم 20ديسمبر1570 م، بعد عذاب طال شهرين كاملين[5].

ومن الطبيعي أن تؤول هذه العملية الى نتائج غير مرغوبة في نهاية المطاف سلبية فلابيري يرى أن نسبة الوفيات الحاصلة منذ الـ 01 نوفمبر 1582م حتى ربيع عام 1581م وصلت إلى حوالي العشرون بالمائة، ويعتبر هذا الرقم أقل من الإحصاء الذي واقع في منطقة استرامادورا غرب اسبانيا التي وصلت نسبته إلى الثلاثون بالمائة، هذا بالإضافة إلى الذين بقوا على قيد الحياة وكانوا في وضع مزر للغاية، اد تفشى بينهم داء التيفوئيد وأدخل عدد كبير

---

[1]- أنطونيو دومينقير هورتز وبرنارد بنثت، المرجع نفسه ،ص62.

[2]- المرجع نفسه،ص63.

[3] **-الباثيني**:حركة احتجاجية دينية نشأت في شمال ايطاليا،وخاصة في ميلانو خلال القرن الحادي عشر ،هدفت الى اصلاح الكنيسة الكاثوليكية ومعارضة الممارسات الفاسدة مثل زواج رجال الدين وبيع مناصب في الكنيسة.

[4]- انطونيو دومينقير هورتز وبرنارد بنثت،المرجع السابق، ص64.

[5]- المرجع نفسه، ص64.

منهم إلى المصحات وحاولت بعض المدن رفض السكان الجدد ولكن دون جدوى، فقد كان على هؤلاء التعساء أن يستقروا في مكان ما[1].

يشير بعض المؤرخين أن طرد نوفمبر 1570م هو الطرد الأوسط المركزي، ويعد الاكثر جوهرية، رغم أنه لم يكن الطرد الوحيد ،وقد تكبد الموريسكيون وطأة هذه العملية التي اشتملت على ثلاث مراحل متتابعة، وقد اشار المؤرخ الاسباني ماربول كربخال عن العمليات الواقعة في حي البايزين في شهر جوان من عام 1565م،فذكر منطقة هويسكار في نوفمبر ،أما مناطق : البورخا، كوتار، كومارس، بني أمارغوسا في ريف غرناطة كانت في مارس 1580م وفي منطقتي تولوكس وموندا في شهر ماي، وفي كل هذه العمليات رحل جزء كبير من السكان، وبعضهم استثنوا من ذلك بينما فر البعض الآخر[2].

يبدو أن المؤرخين في تلك الفترة لم يولوا اهتماما كافيا لتدوين عمليات الترحيل تلك على الرغم من كثرتها وسرعة أدائها و عشوائيتها ،وقد وصف لنا بيدرو لوبيشا دي ميسا[3]، إحداها وقد حدثت في شهر ديسمبر من سنة 1569م، فقال: "لقد أمرني السيد خوان دي استوريا أن أحتجز الموريسكيين الذين بقوا في هذه المدينة كلهم في أربعة كنائس من أجل ترحيلهم إلى خارج المملكة، وقد احتجزنا ألفين وسبعمائة(2700) شخص، ومن هؤلاء رحل أكثر من النصف، أما الباقون فقد تركوا لكونهم من المرضى والعجزة، وبقي مائة وخمسين(150) حرفيا بين خباز وحداد ليبيعوا أماكن عملهم، حيث أمهلوا خمسة عشر يوما، ثم قام كل منهم بتجهيز أمواله للرحيل وكان يخرج بعضهم كل يوم"[4].

وقد بلغ عدد الذين رحلوا قبل الطرد الرئيسي عشرون ألف نفس(20000)، منهم بين أربعة آلاف (4000) إلى خمسة آلاف(5000) شخص من غرناطة في شهر جوان 1569م، وأكثر من ألفين (2000) في شهري ديسمبر و جانفي, وبين خمسة آلاف (5000) إلى ستة آلاف(6000) من منطقة بيفا في شهر مارس من عام 1570م، وألفا (1000) من مناطق تولوكس وموندا وغواروا ،إضافة إلى ذلك عدد الأطفال والنساء الذين لم نجد لهم حصرا أو

---

[1]- أنطونيو دومينقر وبرنارد بنشت ،المرجع نفسه، ص65.

[2]- المرجع نفسه، ص66.

[3] **–بيدرو لوبيشا دي ميسا** :شخصية بارزة في الادارة الملكية الاسبانية خلال القرن السادس عشر،كما انه تولى مهاما ادارية وقضائية ، بالاضافة إلى الاشراف على الشؤون الامنية والعسكرية المحلية.

[4]- أنطونيو دومينقير هورتز و برنارد بنشت، المرجع السابق، ص67.

عددا قد غادروا في مايو من عام 1580م،واستنادا الى القاعدة المتبعه في هذه العملية ، كان يتم خراج الرجال أولا قبل النساء والأطفال[1].

أما اخر حملات الطرد بدأت عام 1570م، فكانت الأكثر تعقيدا من حيث التنفيذ والنتائج، ويصعب تحديد الفريق الذي تنتمي إليه ضحايا هذه الحملة بدقة، فهم بين أناس بقوا في أراضيهم حتى ذلك التاريخ، وهم الذين وقعوا أسرى أو هم موريسكيون عادوا إلى أراضيهم بطريقة غير قانونية بعد طردهم منها، كما أن عددا كبيرا منهم ينتمي إلى أرض تابعة إلى أحد الإقطاعيين وحرص هؤلاء السادة الإقطاعيين الإبقاء على عمالهم، ومن أجل ذلك دخلوا في مفاوضات مع الملك ليسمح لتابعيه بالبقاء، فلم يؤذن إلا للسادة في قشتالة للاحتفاظ بعمالهم بينما اقتيدت ثلاثة آلاف وخمسمائة شخص (3500) في ديسمبر 1570م من جهات أخرى، وتبعهم بعد ذلك واحد وخمسون موريسكيا من دائرة الماركيز دي لوس فيليس ،والذين وصلوا إلى طليطلة في أفريل 1574م [2].

وقد تحولت طليطلة إلى مركز استقبال للموريسكيين الغرناطيين في جوان 1571م، ثم التحق بهم أربعة وثمانون(74)شخصا من ألميريا في نوفمبر 1572م واثنان وثلاثون(32) من مناطق من بورتشيا و موتريل في شهر فيفري عام 1573م، وهكذا يمكن أن يزيد عدد ضحايا هذه الحملة من الطرد بعد نوفمبر عام 1570م على خمسة آلاف(5000)، وربما يصل إلى عشرة آلاف(10000) شخصا[3].

1-2 /اقتراح الطرد العام:

سعى القساوسة والرهبان الى اطلاق حملة تبشيرية أكثر فعالية ، واعتبروا الموريسكيين أعداءً خطيرين يشكلون تهديدا جسيما ،مما استدعى الى اعتماد اجراءات جذرية وأكثر كفاءة[4]، حيث أرسلوا إلى الملك بعد أثار إجراءات 1570م اقتراحات أخرى وهو طرح فكرة "الطرد العام"، وهو الاقتراح أو الإجراء الذي تغلب على الاقتراحات الأخرى التي قدمها رجال دين ومستشارون وقضاة آخرون[5].

---

[1]- أنطونيو دومينقير وبرنارد بنثنت ،المرجع نفسه، ص68.

[2]- المرجع نفسه ،ص67-68

[3]- المرجع نفسه،ص68

[4]-المرجع نفسه ، ص86

[5]- المرجع نفسه، ص87.

أما الراهب فرانسيكو دي ريباس قام باقتراح انشاء مناطق خاصة بالموريسكيين تتيح لهم التمتع بحرية محدودة، أي حقهم في الاختيار بين اندماج كامل وبدون تحفظات للجماعة النصرانية أو استمرارهم بالوفاء للإسلام، ففي الحالة الأولى يجب حراستهم بقوة من جانب النصارى القدامى ،بينما في الحالة الثانية كان يجب أن ينفوا إلى منطقة ألجيتو، ويعد ذلك نوعا من الاجراءات الصارمة في العصور الوسطى، وبذلك ينتهي غموض الموريسكيين الذي لا يطاق[1].

أما من تبنى موقف القضاء على السلالة الموريسكية فقد ظهروا بشكل عنصري، ومن أبرز هؤلاء على سبيل المثال "بيدرو بونشي دي ليون" الذي قضى عشرون عاما في الخدمة الملكية وأراد حل المشكلة الموريسكية عام 1581م، وكان على معرفة بالمشاكل المتعلقة بالسفن فأراد إرسال الشباب المتراوحة أعمارهم بين 18 و 40 سنة للعمل في السفن، وأن يحرموا من الحصول على الغداء الكافي ، وهكذا لن يكونوا تهديدا لأمن الدولة وينتهي بهم المطاف الى الانقراض، ويقول : "إنّ قدرة الذين فوق 40 عاما على التناسل قليلة وبهذا يمكننا في وقت قصير طرد الجنس الملعون من أعداء صاحب الجلالة"[2].

وفي سنة 1573م وصل المثقف توريخوس، وكان من أب نصراني وأم موريسكية ،كان قسيسا في قرية داريكال في الأندلس ووضع خطة للقضاء على الموريسكيين، وذلك بإختطاف الأطفال دون ستة سنوات ثم يرعون ويربون باعتبارهم نصارى حقيقين ويحرمون من حق الزواج [3] من الموريسكيين بهدف انهاء وجودهم خلال فترة وجيزة، وهكذا يتضح على انه هناك اتجاهان من الأفكار ،على الرغم من كونهما يتعلقان بأقلية مستضعفة غير أن الخيار الابرز والأكثر تداولا آنذاك هو الطرد، وقد تجلى ذلك من خلال الآراء التي نوقشت في اجتماعات لشبونة، بحضور فيليب الثاني بعد توليه عرش البرتغال ، وقد عقدت عدة جلسات منها 4 ديسمبر سنة1581م، وجلسة أخرى يوم 19جوان الى 13سبتمبر1582م، وهكذا ظهر لأول مرة اقتراح بالطرد العام، وقدم لمجلس الدولة في يوم 19 سبتمبر لنفس العام[4].

---

[1]- أنطونيو دومينقير هورتز وبرنارد بنثنت، المرجع نفسه، ص87.

[2]- ،المرجع نفسه، ص88

[3]-المرجع نفسه ص،88

[4]- أنظر: أنطونيو دومينقر هورتز وبرنارد بنثنت، ص89.

ومن الممكن حصر بعض الفوائد و الأضرار المترتبة عن ذلك الطرد التعسفي وتكمن الأثار السلبية في المجال الاقتصادي بانخفاض دخل البناء، وأخطار سياسية تصاحب التنفيذ[1]، أما الأخطار الدينية فتمثلت في خسارة المجتمع المسيحي لعدد كبير من الافراد ،إذ أن بعض رجال الدين المسيحيين لم يوافقوا على ذلك الطرد ومن بينهم أسقف طليطلة وبلنسية، بل كانوا ينوون إرسالهم إلى جزيرة قاحلة ،وحتى النبلاء لم يتقبلوا الفكرة لأنهم سيكونون عرضة للضرر نتيجة هذه الإجراءات مثل الماركيز دينا، وفي عام1598م وقعت معاهدة سلام مع فرنسا وكانت بداية السلام العام وهي معادة فيرفين[2]،وتحدد بذلك مستقبل المورسكيين، وقرر الأرستقراطيون في أراغون وبلنسية احلال الموريسكيين بمهاجرين جدد[3].

1-3/بداية الهجرة قبل صدور القرار:

أجل طرد المورسكيين عدة مرات ثم نفذ أخيرا لعدة أسباب منها السياسية والدينية، وأنّ ذلك الطرد كان سيؤدي إلى ارتفاع الأزمة الاقتصادية[4] لان الموريسكيين أصحاب حرف فقد اعتمدت مناطق كثيرة مثل فالنسيا وغرناطة على الزراعة ،وادى طردهم الى تدهور ملحوظ في الانتاج الزراعي بسبب نقص القوى العاملة المؤهلة ،كما ان الموريسكيين أخدوا أموالهم وثرواتهم مما ساهم من إفراغ إسبانيا من عناصر اقتصادية مهمة[5].

شرع الموريسكيون بالهجرة الإرادية منذ عام 1608م، ويعود ذلك لكونها خيارا أكثر جدوى مقارنة بالطرد الإجباري وكانوا من الأثرياء القادرين على تغطية تكاليف الرحلات الطويلة رغم أنهم منعوا من حمل أموالهم بصورة نقدية معدنية، فيقول الأب بليدا[6]، بعد عودته من روما أنه قد قابل بعض الموريسكيين الذين كانوا متخفين،" وبعد

---

[1]-المرجع نفسه ، ص89

[2] -معاهدة فيرفين:سنة1598م بين ملك فرنسا هنري الرابع وملك اسبانيا فيليب الثاني ،لانهاء النزاعات بين البلدين بسبب الحروب الدينية ،هده المعاهدة ساعدت اسبانيا على انهاء الصراعات الخارجية ،مما سمح لها بالتركيز على قضاياها الداخلية ،وعلى رأسها مسألة الموريسكيين

[3]- أنطونيو دومينقير وبرنارد بنثنت، المرجع السابق، ص90.

[4]-المرجع نفسه،ص219 -220

[5] - عبد الرحمان علي الحجي ،تاريخ المسلمين في اسبانيا والبرتغال :الاندلس من الفتح الاسلامي حتى سقوط غرناطة ،دار القلم،دمشق،ط1989،2م ص،477-480

[6] -الاب بليدا: خوان دي بليدا ،هو راهب دومينيكاني اسباني ،عاش في القرنين16مو17م.يعتبرمن أبرز الشخصيات التي ساهمت في نشر الافكار المعادية للموريسكيين في اسبانيا خلال تلك الفترة.

مدة وضع قرار 1608م على والي كاتلونية ،التعرف على الموريسكيين الذين يذهبون إلى فرنسا، وأن الأغنياء يجب احتجازهم، أما الفقراء فيتركون ويذهبون حيث يشاؤون"[1].

نظم الموريسكيون مع شبكة من الوسطاء في فرنسا خطة، وكانوا يستفيدون من الثروات التي يحملها الهاربون وهذه الخطة كانت تحت إشراف رجل موريسكي اسمه أغا إبراهيم، وقد أخبر الموريسكيون أنهم إذا مروا من فرنسا فإنهم سيتركون أحرارا ويمكنهم إظهار عقيدتهم الدينية وهكذا هرب جزءا كبيرا من البورجوازيين الموريسكيين، أما الطرد الإجباري فقد كان في بداية 04 أفريل 1609م من قرار مجلس الدولة[2]وكانت من تبريرات القرار الحفاظ على أمن الدولة ،بينما اعتبر السبب العقائدي الديني موضوعا ثانويا، وقرر بطرد البلنسيين، وأعدت التجهيزات بسرية تامة، ووجهت أوامر بتجميع سفن إيطالية في مايوكا، ومن هنا تتوجه إلى موانئ الترحيل، وتأهبت القوات المسلحة خوفا من حدوث مقاومة من الموريسكيين في تلك المملكة، وقد جمعت 50 سفينة كبيرة و4000 جندي بالإضافة إلى خيالة قشتالة التي قامت بحراسة الحدود، وكذلك ميليشيا وخفر مملكة بلنسية[3].

1-4/طرد الموريسكيين من عدة ممالك:

طرد الموريسكيون من مملكة غرناطة:

وفي سنة 1610م، سجلت ألفا ومائة وواحد وعشرون(1121) رحلة من ميناء مالقة، وثمانمائة وخمسة وعشرون(825) رحلة أخرى من مينائي ملقة والمونيكار سنة1611م، وهناك آخرون سافروا برا عن طريق الشمال ،بينما بقي أصحاب الاعتبار، وقد رفع رئيس أساقفة غرناطة رفع رجاء للملك يوم 24جانفي1610م، ذكر فيه أنهم لا يمثلون أي خطر وأنهم أعطوا أدلة على إخلاصهم وأنّ عددا منهم اعتنق النصرانية[4].

طرد موريسكيي مملكة قشتالة:

لقد كانوا أقلية مشتتة عكس حالهم في بلنسيا، ولم يتمكنوا من جمع الثروات وكانوا يتقبلون ما كانوا يتفرسون من مصيرهم المحتوم ونهايتهم بصبر،

---

[1]- أنطونيو دومينقر وبرنارد بنشت ،المرجع السابق، ص220.

[2]-المرجع نفسه ،ص221

[3]- المرجع نفسه، ص222.

[4]- انطونيو دومينقر هورتز وبرنارد بنشت ،المرجع نفسه ،ص233.

طرد مورسكيي أندلوسيا ومرسية:

تم توقيع مرسوم الطرد سنة 1609م، إلاّ أنّه تأخر تطبيقه إلى غاية 10 جانفي1610م، وكان بإمكانهم بيع أي شيئ ماعدا الديون التي تبقى في الخزانة[1].

طرد المورسكيين من مملكة جيان:

وقد جرى تنفيذ طردهم من تلك المملكة عام 1569م، واذ بلغ عددهم حوالي ستة آلاف موريسكي، إضافة إلى أعداد أقل في القرى المحيطة بها، وقد غادر معظمهم عبر ميناء ملقة.

طرد الموريسكيين من قرطبة:

هناك مركزان لتجمعهما، الأول في بريقوا وما حولها ،ويصل عددهم إلى ألفان ومائتين وأربعة وستون شخصا، بينما كان الثاني هو الأهم إذ يزيد عدد جمعهم عن الأول بأربعة آلاف، وكان موقعه في العاصمة(مدريد)،وكان هؤلاء هم اليد العاملة في تلك المنطقة، وذوي أصول غرناطية ،فتضررت هذه الأخيرة كثيرا بعد طردهم منها، وكان ذلك متوقعا إذ أن أرباب الأعمال والوجهاء ضغطوا على البلدية، قبل ذلك، عرقلة قرار الطرد لادراكهم بالعواقب، ولكن الكنيسة أصرت على تنفيذ القرار[2].

ومهما يكن من أمر فإن العدد الإجمالي للذين رحلوا من ميناء اشبيلية، قد وصل إلى ستة عشر ألف وأربع مائة وواحد وعشرون، شخصا، وقد اضطر الأثرياء لدفع مصاريف نقل الفقراء، لأن الملك الذي كان يستغل هؤلاء الفقراء لم يدفع لهم أجرتهم لتغطية تكاليف السفر[3].

وقد انطلقت الهجرة بالطريقة التلقائية سنة 1609م،فأدركت الحكومة أنه من المصلحة دعم هذه الحركة لتجنب أعمال المقاومة والعنف التي حدثت في بالنسيا، وقد منحوا لهم مهلة ثلاثين يوما لبيع عقاراتهم ثم يخرجون قيمتها بصورة منتجات تجارية، أما فيما يخص المال فيحملون ما هو ضرورة للسفر ،ثم سمح لهم بحمل نصف ذلك المال فقط والباقي يوجه إلى خزينة الدولة، وشكلت فرنسا الطريق الوحيدة المتاح ودفعوا رسم الخروج في بورغون الفرنسية[4].

---

[1]- أنطونيو دومينقير هورتز ، برنارد بنشت، المرجع نفسه ،ص231.

[2]-المرجع نفسه ، ص234

[3]- المرجع نفسه،ص235.

[4]- المرجع نفسه،ص236.

وقد سبق الكثير من الموريسكيين بالمغادرة، قبل صدور القرار بالطرد ،فخرجوا عن طريق فرنسا، ومنهم من خرج بطريقة غير شرعية ،فيما أعفي آخرون في بداية الأمر ثم مستهم الحملة فطردوا لاحقا، وقد ترك هذا الطرد آثارا عميقة من التعاسة والفقر المدقع والآلام النفسية والجسدية جراء جهد السفر والحرمان وضبابية المستقبل ،وفي هذا الصدد قال أزنار كاردونا[1]: " خرجوا كمشهد كنسي غير منظم ،واختلط المشاة مع الراكبين وسادهم الألم وامتلأت عيونهم بالدموع، وأحدث خروجهم ضجيجا كبيرا وهم يحملون نساءهم ،وأبناءهم ،ومرضاهم، وعجائزهم، بعضهم معه عربات تزاحم مع أهله عليها ،بينما امتلك آخرون دوابا، ومشت أغلبيتهم على قدميها رث الثياب، متعبين، خائفين، ويعانون من المرارة والتعاسة ويبحثون عن الظل والماء في ذلك الصيف الحار " [2].

2- فقدان اللغة والثقافة الإسلامية:

2-1/عباداتهم وتقاليدهم الدينية:

وفقا لابحاث الأب بيدرو لونجاس[3] فقد تبين أنّ هناك سلوكا دينيا حافظ عليه الموريسكيون، و على سبيل المثال التقويم الإسلامي الذي يحتوي على شهر رمضان والذي يهتم الموريسكيون أثناءه بالصلاة والصيام ويمتنعون عن تناول الطعام خلال النهار، وفور نهاية رمضان يأتي العيد الأول وهو العيد الأصغر ويسمى بعيد الفطر ،الذي تتجلى أهميته في أعمال البر كالتصدق على الفقراء ،فيدفع مسلمو غرناطة ضريبة من القمح تسمى زكاة الفطر، أما العيد الثاني فهو عيد الأضحى ،حيث يتم ذبح الخرفان لإحياء ذكرى الايمان والطاعة بتضحية النبي إبراهيم، عليه السلام، بابنه إسماعيل، عليه السلام[4]، ويلي ذلك فترة احتفالية مدتها أربعين يوما تسبق يوم عاشوراء ،وكانوا يخصصون يوم الجمعة للصدقة والصلاة والصيام ذلك، ومن المناسبات الدينية أيضا الفداء، ويعني تقديم الطفل لله بعد ولادته، وبعد أسبوع

---

[1] **-ازنار كاردونا** : بيدرو ازنار كاردونا كان كاتبا دومينيكيا وكاتبا اسبانيا ،عاش في اوائل القرن السابع عشر ،اشتهر بدوره في تبرير طرد الموريسكيين والذين تم تنصيرهم قسرا من اسبانيا خلال الفترة من1609مالى 1614م

[2]- أنطونيو دومينقير هورتز و برنارد بنثنت، المرجع السابق، ص243.

[3] **-الاب بيدرو لونجاس بارتباس**:كان مؤرخا وكاهنا كاثوليكيا اسبانيا ،ولد عام 1881وتوفي عام1968اشتهر بأبحاثها لتاريخية حول الموريسكيين ومن ابرز اعماله "الحياة الدينية للموريسكيين"

[4]- أنطونيو دومينقير هورتز وبرنارد بنثنت، تاريخ مسلمي الأندلس، المرجع السابق ،ص113.

يكون الختان، كما أنهم يمتنعون عن بعض الأطعمة ،كلحم الخنزير، وشرب الخمر ،وعدم تناول لحم حيوان ذبح دون أن يذكر عليه اسم الله، أو أنه ذبح على طريقة غير شرعية[1].

ولاختصار الأمر فإن الموريسكيين كانوا ملتزمين بالواجبات الدينية الإسلامية كلها، متى كان ذلك ممكنا، من صوم وصلاة وصدقة وطهارة، لاسيما فيما يتعلق بالصلاة التي حافظوا عليها سرا بعيدا عن أعين النصارى، إضافة إلى حضورهم بمدارس الكتب الدينية، أما الحج فقد كان صعب الأداء لشرط الاستطاعة ولم يكن شائعا بينهم إلا أنه لم يكن مجهولا بينهم[2].

وفي عام 1502م بدأ اجبار المسلمين على اعتناق النصرانية وذلك بالارتداد الإجباري، وقد تم تحويل المساجد إلى كنائس ابتداء من يوم 13 سبتمبر 1525م، حيث صدر قرار التنصير أو الارتداد الإجباري ،ولو أن السلطات ادعت ، أن إجبارهم على اعتناق المسيحية يتضمن حرية في الاختيار، إذ أنه كان بإمكان المسلمين التمسك بدينهم الأصلي والهجرة، أما في حالة البقاء فان إجبارية التخلي عن الإسلام لا مفر منه، ورغم تحول المسلمين إلى النصرانية إلا أنه لم تختفي الشعائر الدينية بين مسلمي قشتالة و أوراغون[3].

وبهذا بدأت عملية التبشير عام 1501م وظلت متواصلة خلال القرن السادس عشر الميلادي، واتخذت هذه العملية شكلين بارزين على مستويين مختلفين، الأول علمي تولت الكنيسة الكاثوليكية زمام قيادته عبر المراسيم ،الكتب التبشيرية والتعليم، والثاني اتخذ طابعا شعبيا والذي ارتكز على الضغوط الاجتماعية وهي الاقصاء والتميز ،والمراقبة اليومية مثل اجبارهم على اظهار التنصير كتناول لحم الخنزير او الامتناع عن شعائرهم الاسلامية [4].

2-2/تأليف كتب ضد الدين الإسلامي:

2-2-1/تأليف مؤلفات تطعن بالإسلام ونسبه:

ألف برناردو بيريز في القرن السادس عشر الميلادي كتابا في مواجهة القرآن ،لإثبات تفوق الإنجيل على القرآن، والتعميد على الختان ،وذلك عام 1528م في مدينة اشبيلية ،و ألفت كتب اخرى من شأنها الطعن بالنبي صلى الله

---

[1]- أنطونيو دومينقيير وبرنارد بنشت، المرجع نفسه،،ص114.

[2]- المرجع نفسه،ص115.

[3]-المرجع نفسه،ص115

[4]- المرجع نفسه، ص116.

عليه وسلم واتهامه بفرض الإسلام عنوة، وادعى أنّ أصل العبارات الطيبة في القرآن ذات اصول نصرانية أو يهودية ،ومن ابرز الكتب التي تناولت هذا الموضوع "كتاب إزهاق القرآن للراهب""الفورانس ريكولدو دي فونتكروثي"، في إشبيليا عام 1500م باللغة اللاتينية وفي طليطلة عام1502م،ومن بين الكتب التي ظهرت فيما بعد كتاب نور الإيمان ضد القرآن، من تأليف خوان دي تين ،وقد ظهر في بالنسيا عام 1519م[1].

2-2-2/إعداد جيش من القسيسين وأعمال رجال الدين النصارى:

لقد بذل الملكان الكاثوليكيان ايزابيلا ملكة قشتالة وفيرديناند ملك اراغون جهدا كبيرا في تحقيق اهدافهما، إذ قاما بتوزيع القسيسين في مملكة غرناطة، منهم الراهب هرناردو دي تالابيرا منذ عام 1494م، حيث حاول توزيع قسيسين يجيدون اللغة العربية، وأشرف عام 1501م على طبع كتابه من إعداد الراهب بيدرو دي ألكالاء من أجل الإسهام في إعداد القسيسين لهذه اللغة، وقد بعث عدد كبير من القسيسين إلى غرناطة بقرار ملكي يوم 24أكتوبر1500م ،ولقد تأخر إقامة شبكة من الكنائس لمدة عشر سنوات في بلنسية وذلك لاستيعاب الموريسكيين بعد الارتداد سنة1525م, وقد أمر أسقف مدينة(ثيوداد رودريقو) واسمه أنطونيو راميريث بإنشاء كنائس في أماكن وجودهم ،وتم إنشاء 120 كنيسة ولم يستطع ان يمولها لهذا خصص جزءا من العشور أو الممتلكات الخاصة بالمساجد والحبوس وهي عبارة عن أراض حيث يدفع خراجها للكنيسة.[2]

وقد طبقت سياسات مشابهة ، في مملكة غرناطة تعود إلى سنة 1502م، وتمحورت حول تعميد أبناء المسلمين وتعليمهم أصول الإيمان المسيحي الى جانب تلقين العقيدة للمتنصرين الجدد[3].

ولم يرق نشاط رجال الدين المحليين الكاثوليك الى المستوى المطلوب لإنجاح عملية التنصير ،فقام الملك باستدعاء الدومينيكان والأوغسطيين[4] وكذلك بصفة أكبر الفرنسيسكان والياسوعيين[1]وذلك في القرن السادس عشر الميلادي،

---

[1]- أنطونيو دومينقير وبرنارد بنشنت، المرجع نفسه،ص116-ص117.

[2]- المرجع نفسه ،ص118

[3]-المرجع نفسه ،ص119.

[4]-**الدومينيكان الاوغسطينيين**: تشير الى جماعتين مختلفتين ،فأما الدومينيكان ،فهم اعضاء في رهبنة الواعظين التي اسسها القديس دومينيك في اوائل القرن الثالث عشر، يشتهرون بدورهم في التعليم والوعظ والدفاع عن العقيدة الكاثوليكية، اما الأوغسطيين، فهم ينتمون الى رهبنة القديس أوغسطين وهي تركز على الحياة المجتمعية والتأمل

وقد شيدت العديد من الأديرة للرهبان والراهبات للانعزال والهدوء وكذلك للعبادة واداء الاعمال الخيرية، اثنين للفرانسيسكان وآخرين للدومينيكان، وقد اولت ال سلطة عناية خاصة بتنصير مجموعتين بشكل رئيسي وهما الأطفال والوجهاء، كما كان لهؤلاء الأثر الحقيقي في ارتداد الشعب الموريسكي، فقد كان الأطفال يربون وينشئون بطريقة مغايرة لتربية آبائهم المسلمين ،وذلك ليكون ارتدادهم حقيقيا وليس مجرد مظهر خارجي ،وكانت تلك السياسة انعكاسا للرؤية التي تبناها الملوك الإسبان، وقد عبر الامبرطور الروماني المقدس كارلوس الخامس(1500-1558م)بوضوح في توجيهاته لوعاظ مملكة بلنسية عام 1525م، قائلا : "في حال تشبث الموريسكيين بعقيدتهم وقرار الخروج من بلدنا فعليهم أن يتخلوا عن أبنائهم ليغدوا نصارى وهكذا نؤثر في الآباء كما نؤثر في الأبناء"، وكما ورد في حديثه الى بعض سكان سيفوري الذين كانوا يرغبون في الهجرة حيث قال: "يجب أن تتركوا أبنائكم ليتعلموا كلمة الرب ويتحولوا إلى عقيدتنا الكاثوليكية المقدسة" [2].

وفي عام 1526م، قرر المجلس الغرناطي إنشاء مدارس خاصة لأطفال الموريسكيين في غرناطة وفي منطقة ألميريا و جواديكس وفتحت مدارس تستوعب مائة تلميذ عام 1530م ، وقد منحت مدرسة سان ميغل مبلغ خمس مائة وخمسين ألف ريالا مرابطيا ومديروها هو فرانسيسكو دي أوتيل كاهن كاتدرائية غرناطة[3].

وقد اضطر الموريسكيون، في المدارس، على تعلم الصلوات المسيحية الجوهرية الأربعة، والوصايا العشر، وأركان الإيمان المسيحي، والإشارة بالصليب، والتقديس ،كما كان لزاما عليهم حضور الصلوات بالأعياد وممارسة شعائر خاصة بأعياد الميلاد ،ويجب على القسيس الوعظ خلال الصلاة، يوم الأحد، بالإنجيل ،ويخصص الأيام التي لا يوجد بها أسواق وهي يومي الاربعاء والجمعة ، لوعظ النساء، أما الأطفال فيجب أن يعلمهم يوميا وهذه أهم النقاط التي يجب أن يركز عليها[4].

ونظرا لقصور عمل القسيسين ، كان من الحتمي إيجاد وسائل أخرى بديلة، ومن بين هذه الوسائل تشكيل مدارس خاصة لأبناء الموريسكيين خلال القرن 16م، ففي بلنسيا شكلت ستة إرساليات، فشكلت الأولى العمل التنفيذي

---

[1] **–الفرنسيسكان الياسوعين**: أما الفرنسيسكان فهي رهبنة كاثوليكية تركز على الفقر والتواضع ،وتهتم بالفقراء والمرضى ،وهي مأخودة من فرنسيس الاسيزي والذي أسس الرهبنة عام1209م ، بينما اليسوعيين فهي مأخوذة من يسوع ،تركز على التعليم والتبشير ومقاومة الاصلاح البروتيستانتي ،يشتهرون بأنهم مثقفون ولهم جازعات ومدارس حول العالم

[2]– أنطونيو دومينقير هورتز و برنارد بنثنت،المرجع السابق، ص120.

[3]– المرجع نفسه، ص121.

[4]–أنطونيو دومينقر هورتز وبرنارد بنثنت، المرجع نفسه، ص121.

لقرار الارتداد الصادر يوم20أكتوبر1525م،وفي شهر مارس تم تعيين عدد من مندوبي محاكم التفتيش وهم أسقف جواديكس جيسبار دافالوس، والفرنسيسكان أنطونيو وديجيفارا، سعيا الى تنصير الموريسكيين في جنوب بلنسية ،ثم قام هؤلاء في شهر نوفمبر بالتبشير في شمال بلنسية وهي الحملة الثانية، لكنها حملة تنصير سريعة لم تسفر الا عن نتائج شكلية أما الحملة الثالثة فقام بتنظيمها أساقفة بلنسيا سنة 1568م، وانطلقت مبادرات مماثلة لتلك الحملات سنة 1568م، منها حملة تحت إشراف رجال الدين البلنسيين وقد عهدها إلى خمسة من الفرنسيسكان واليسوعيين، أما المحاولة الأخيرة فكانت من طرف البابا بولس الخامس سنة 1606م[1].

تجلت لدى النصارى رغبة ملحة في إدماج الأقلية الموريسكية في النصرانية، وبث الثقافة المسيحية وفرضها عنوة في أوساط المسلمين ،فكانت المرحلة الأولى مرحلة الإدماج في القرن السادس عشر الميلادي ،ثم تلتها مرحلة أخرى وصفت بالقهر اتجاه المسلمين في النصف الثاني من عام 1580م،إذ أن خيبة السلطة في محاولات الاستمالة إلى المسيحية اتجهت مباشرة للجوء إلى القهر، كما أنّ السلطات استخدمت أجهزة قضائية كبيرة ضدهم مثل المحكمة العامة في غرناطة، ولكن الجهاز الأكثر تسلطا عليهم كان بلا منازع محاكم التفتيش[2].

وخلال عام (1500م-1501م) تم تحديد السياسة العامة التي اعتمدت خلال ذلك القرن، حيث أصدر الأسقف الراهب هرناندو دي تلبيرا نصا يستعرض فيه الشعائر المسيحية، التي يتعين التشبث بها ويعمل المبشرون على ترسيخها[3]،أما على مستوى المبادئ فقد كان هدفهم الطمس الشامل للإسلام مع اعدادهم ليكونوا نصارى متبنون حقيقيون للعقيدة ، وذلك باستئصال المكونات الثقافة الإسلامية في النصوص الدينية التي بحوزة المسلمين الموريسكيين، فقد ورد ما يلي: "يجب إحضار الكتب التي كانت في حوزة الموريسكيين دون السماح بإبقاء أي شيء من يوم إجراء هذا الإعلان ولمدة ثلاثين يوما سواء أكانت الكتب قرآنا أو أي كتاب حول النحلة المحمدية ويجب حرقها علنا"، وفرض على من بحوزته كتب أن يقوم بتسليمها خلال خمسين يوما إذ لم يعف من المصادرة إلا كتب الطب والفلسفة والتاريخ، ورغم شدة القمع استمرت مقاومة الموريسكيين حاضرة على الدوام اذ عثر الجنود في البايزين على أكثر من نسخة من القرآن الكريم والكتب الدينية الأخرى التي توضح نحلة محمد صلى الله عليه وسلموا الصلوات المرتبطة بها[4].

---

[1]- أنطونيو دومينقير وبرنارد بنشنت ،المرجع نفسه، ص122، 123

[2]- المرجع نفسه، ص124.

[3]-المرجع نفسه، ص124

[4]- المرجع نفسه، ص125.

كما حظر على الموريسكيين الذبح بالطريقة الإسلامية، التي تتم بذبح الحيوان على سنة الرسول صلى الله عليه وسلم بإنزال دمه موجهين رأسه ناحية الشرق أي ناحية القبلة، وتحديدا إلى البيت الحرام بمكة، لذلك أمروا يوم 20جويليةسنة 1511م الاستعانة بقصاب مسيحي لذبح أضاحي المسلمين عوضا عنهم، وعندما اشتكى الموريسكيون من ذلك بسبب الأضرار التي لحقت بهم، سمح كارلوس الخامس، ملك اسبانيا ،أن يقوم أحد الموريسكيين بهذه المهمة عندما لا يوجد نصراني ليقوم بذلك شريطة اختياره من قبل القسيس، ثم فرضوا قانونا خاصا على الحمامات العامة لخوفهم من ممارسة الشعائر الدينية فيها ،وفرضوا المنع بترميمها، وقد صدر القرار يوم 12 نوفمبر 1532م،والذي يمنع بموجبه الموريسكي بامتلاك او تشغيل الحمامات ، وحرم أيضامن الدخول إلى الحمام ما عدا أيام الأحد أو أيام العيد قبل الصلاة، كما حرم هذا القرار أيضا على المرأة الموريسكية العمل كقابلة للولادة للحد من ممارسة الختان[1]، وأجبروا بالتعميد من النصارى القدماء الذين استغلوا الوضع فطلبوا أجرا مقابل عملهم، ومنعوا تداول الأسماء الإسلامية وهو الأمر الذي أرغم الموريسكيين استخدام اسما إسلاميا سريا ومسيحيا علنيا، فقد تم العثور في الوثائق الرسمية أسماء وألقاب إسلامية ترجع حتى عام 1500م، وأما بعد الارتداد صار يتداول الشكل التالي في الوثائق الرسمية (أنا-اسم ولقب نصراني- كنت أدعى سابقا-اسم ولقب إسلامي)، ثم بعد ذلك استخدم الاسم النصراني فقط[2].

كما منعوا من مواراة اجساد موتاهم في مقابر خارج العمران ، وذلك لنشر العادة النصرانية بينهم المعروفة بالدفن داخل الكنيسة أو الدير ،وكان ذلك قرار بلدية يانا في 3جويلية 1524م،ومع ذلك بقيت المقابر الإسلامية قائمة لمدة طويلة، وقد كانت لمحاكم التفتيش دورا بارزا في اجتثاث الشعائر الإسلامية القائمة ودفع الموريسكيين إلى الاندماج التام بالإيمان المسيحي استطاعت التغلغل في مختلف شؤون الحياة اليومية كلها ،كما أنها قامت بالتسهيل للمسيحيين بإدانة الهراطقة عندما تتوفر المعلومات اللازمة عنهم ،لذلك أعتبر الموريسكيون هذه المحاكم رمزا للإرهاب والقهر، ويصفوهم أنها محكمة الشيطان[3].

كان الموريسكيون يضمرون مشاعر عداء اتجاه المسيحين ، وكان الفلاحون منهم لا يشاركون النصارى طعامهم خوفا من لحم الخنزير ولا يحضرون زواج النصارى الموريسكيين، الذين تنصروا حقيقة وليس ظاهريا فقط، ولم يكن

[1]- انطونيو دومينقير وبرنارد بنثنت ، المرجع نفسه ، ص126

[2]- المرجع نفسه، ص127.

[3]-المرجع نفسه، ص166.

الموريسكيون يظهرون عداوة النصارى ،كونهم أقلية، فكانوا يتعاملون مع الاستفزاز ببروده ولا مبالاة ، و لجؤوا الى التقية لأن الإسلام يسمح للمعتنقين الذين يعانون من اضطهاد فريق معاد إخفاء شعائرهم الدينية التي كانت مفروضة عليهم بشرط أن يبقى الإيمان الإسلامي في القلب، كما ذكر في سورة النحل الآية 106 في قوله تعالى : ﴿ مَن كَفَرَ بِاللَّهِ مِن بَعْدِ إِيمَانِهِ إِلَّا مَنْ أُكْرِهَ وَقَلْبُهُ مُطْمَئِنٌّ بِالْإِيمَانِ وَلَٰكِن مَّن شَرَحَ بِالْكُفْرِ صَدْراً فَعَلَيْهِمْ غَضَبٌ مِّنَ اللَّهِ وَلَهُمْ عَذَابٌ عَظِيمٌ﴾.[1]

والتقية هي الاسلوب الذي اتبعه الموريسكيون لممارسة شعائرهم الاسلامية في سرية تامة اتقاء للبطش في الوقت الذي يظهرون فيه اندماجا كاملا في العالم المسيحي، حيث أفتى مفتي وهران عام 1504م للموريسكيين الغرناطيين بأداء الفرائض بالليل، مثل الصلاة، إن لم يتمكنوا أداءها نهارا[2].

وكان أغلبية الفقهاء وكل من يجيد القراءة باللغة العربية يقرؤون المواعظ والكتب الدينية على الموريسكيين الأميين ويعلمونهم أمور دينهم، وهؤلاء كانوا يمثلون الأغلبية ،وقد كان هناك رجل يدعى لوبي هينيستروسا، في محافظة كونيكا ،وكان يقرأ على جيرانه القرآن وكتب أخرى كانت مكتوبة باللغة العربية والموريسكية وكما اقيمت سنة1541م جلسات سرية لتلاوة القران الكريم ،وحرصا على التمسك بجوهر الشريعة الإسلامية جرى اهمال بعض الممارسات الثانوية التي اندثرت مع الزمن وكانت هذه الظواهر منتشرة بكثرة في أقاليم بلنسية حيث كثافة موريسكية كبيرة، ورغم ذلك التخطيط إلا أنّ الصلوات الخمس اليومية لم تعد تؤدى بصورة عامة في النصف الثاني للقرن16 الميلادي ،كما أصاب التقويم الإسلامي جذر عميق أفضى إلي طمسه ثم زواله ،وأما الموريسكيون الذين كانوا يعيشون في أرض كونيكا، وقد أشار جراثيا ارينتال إلى أنّ الكثير منهم لم يعد يفرق معاني الكلمات العربية ولا حركات الصلاة[3].

ومن ابرز الشعائر التي ظلت قائمة صيام رمضان، وقد استمرت حتى الطرد عام 1609م، والتي كان يمارسها الجميع في كونيكا وحتى الذين تم احتوائهم ،فضلا على أن الموريسكيون في بلنسيا كانوا لا يشربون على الرغم من شدة الحر وتمسكوا بتحريم تناول لحم الخنزير وكانوا يرفضون اللحم الذي لا يعرفون طريقة ذبحه، وكذلك في طليطلة كانوا لا يستهلكون إلا اللحم المباح شرعا في الإسلام، وقد أثبت الباحثة جراثيا أرينال أن الموريسكيين في قشتالة

[1]- انطونيو دومينقر وبرنارد بنثنت ،المرجع نفسه، ص166

[2]-المرجع نفسه،ص166.

[3]- المرجع نفسه،ص168.

كانوا يلجؤون عمدا الى التقيؤ، إذا ما تناولوا لحم الخنزير مكرهين أو دون معرفتهم بذلك مسبقا[1]،وأما لشريعة الختان فقد كان أغلب المحكوم عليهم مختونين ،وكان هناك عائلة بربرية تخصصت في ختان المورسكيين في منزلها، في النصف الثاني من القرن 16م، وقد أثبت مارمول كارباخال أن في سنة 1569م وجد 110 موريسكيا مختونا بين الذين قتلوا في السجن[2].

ويبدو من المصادر التاريخية إنّ إقليمي بلنسية وأراغون كانا أكثر استمرارا في الالتزام بالإسلام، وذلك لاحتفاظهما بالفقهاء، ولأن الاسبان استردوا هذه الأقاليم قبل غرناطة بوقت كبير، ولان المسلمون في غرناطة وبلنسية كانوا كثيروا العدد قاموا بسياسية الإحتواء الثقافي الاسلامي , بينما تجمعات المندجين في المناطق الاخرى وهي قشتالة و كاتالونيا, كانوا قليلي العدد، أما كونيكا فقد ظل فيها الإسلام قويا مع نهاية القرن 16م[3].

لقد ظل الإسبان يشعرون بالريبة والخوف من الأقلية الموريسكية لرفضها الاندماج ،واستمرت الاقلية في حالة من التهميش والاضطهاد بسبب الجانب الديني ،حتى أن المبشرين كانوا يرون أن ترك المرأة الموريسكية ثيابها التقليدي تقدما كبيرا، وفي هذا الصدد يقول أحد الباحثين، وهو برادول، أن إسبانيا طردت الموريسكيين لأنهم ظلوا غير قابلين للاندماج، ولم تكن العداوة موجهة ضد عرق محدد بل كانت تعبيرا عن عداء اتجاه حضارتهم ودينهم ،ثم انفجرت هذه العداوة بصورة الطرد لعجز الاسبان في سلخ الموريسكيين من تقاليدهم وعقيدتهم ، والدليل على ذلك أنّ الموريسكيين ،وحتى بعد مضي قرن وقرنين وثلاثة قرون، كان سيظل المسلم المعروف بثيابه ودينه ولغته ومسكنه وحمامه ،فقد احتفظ ذلك المسلم بكل شيء وأدار ظهره للغرب رغم أنّ بعض الموريسكيين ارتدوا ثياب النصارى ،إلا أنهم بقوا مسلمين يحافظون على تقاليدهم ولو سرا[4].

3-تراجع مكانة المسلمين إقتصاديا ومصادرة الأراضي:

3-1/مصادرة أراضي الموريسكيين:

[1]-أنطونيو دومينقر وبرنارد بنشنت،المرجع نفسه ، ص169

[2]-المرجع نفسه،ص169

[3]- المرجع نفسه،ص180.

[4]- المرجع نفسه، ص202.

شجعت عملية بيع أراضي الموريسكيين المصادرة رجال الإدارة في الفترة 1559-1567م إدخال كميات كبيرة من الأموال إلى الخزانة الملكية وأتاحت تلك الفرصة للموظفين بامتلاك الأراضي بأرخص الأثمان، وتمكن كثير من المحاميين بامتلاك أراض قريبة من المدينة وذلك بفضل نظام الإحصائيات، وسيطرت البيروقراطية الغرناطية على أراضي وأموال الموريسكيين التي صادرتها كل من المحاكم والموظفين وكذا الكنيسة حيث لم يتوانوا أن يكونوا أول المستفيدين من ذلك النهب والظلم[1].

ويبدو أن محاكم التفتيش بدأت أول الأمر في اضطهاد اليهود المنتصرين، لكنها تفرغت بعد سقوط غرناطة للمسلمين المتنصرين (الموريسكيين)،فقد كان ينظر إلى الموريسكيين بعين الريبة واتهموا بممارسة الإسلام سرا، وبموجب هذه الاتهامات تمت مصادرة ممتلكاتهم وسلمت إما للدولة أو للكنيسة أو لشخصيات نافذة في البلاط الملكي، وبهذا الشكل أدتا لمصادرات الاقتصادية والضغط النفسي والمادي على الموريسكيين بحرمانهم من أبسط الحقوق الآدمية[2].

3-2/تجريد المسلمين من ملكياتهم:

التنصير والدمج القسري: بدأت بأبعاد دينية فكانت النتائج كوارث اقتصادية عميقة تمثلت في تراجع نشاط المسلمين في ميادين كثيرة اقتصاديا وزراعيا وحرفيا ،فقد شهد المسلمون، خاصة في القرن الخامس عشر الميلادي، تراجعا اقتصاديا حادا تمثل في مصادرة أراضيهم وحرمانهم من مصادر العيش التي شكلت أساس قوتهم لقرون ،وقد عمدت السلطات القشتالية بعد سقوط غرناطة عام 1452م إلى تنفيذ سياسة منهجية لنزع الأراضي من أيدي المسلمين وتوزيعها على النبلاء المسيحيين، فيما عرف باسم إعادة التوزيع[3].

وهكذا فقد المسلمون السيطرة على الأراضي الزراعية الخصبة التي كانت المصدر الرئيسي للثروة والغذاء ،وعلاوة على ذلك فرضت عليهم ضرائب باهظة تفوق طاقتهم، ما زاد من إفقارهم فأجبر الكثير منهم على بيع ممتلكاتهم بأثمان زهيدة[4].

هذا التدهور الاقتصادي أدى إلى انحدار مكانة المسلمين الاجتماعية بعدما كانوا يشكلون طبقة من الفلاحين المهرة والحرفيين والتجار ،فأصبحوا يعانون من التهميش والاضطهاد، كما منعوا من ممارسة التجارة وبعض الحرف في

---

[1]- المرجع نفسه، ص173.

[2]- henry kamen, the spanish iquisition ; A historcal révision, penguin Book, 1998 , p114.

[3]- علي عبد الواحد وافي، تاريخ المسلمين في الأندلس، دار النهضة، مصر، 2002، ص315.

[4]- محمد عبد الله عنان، دولة الإسلام في الأندلس،الجزء الرابع،مكتبة الخانجي، القاهرة، 1997، ص440.

المدن ،الأمر الذي قيد فرصهم في الكسب الشريف، ما دفع العديد منهم إلى سلوك طريق الهجرة أو التحول إلى المسيحية مرغمين[1].

كانت الأراضي الزراعية في الأندلس تمثل مصدر رزق أساسي للمسلمين، فقد امتلك الموريسكيون مساحات زراعية كبيرة، خاصة في غرناطة وفالنسيا ،إلا أن محاكم التفتيش صادرت تلك الأراضي بتطرفها وتعصبها الديني وقانوني الظالم مثل شبهة عدم الولاء أو الردة أو حتى مجرد الشك في ممارسة الموريسكيين لشعائر الإسلامي سرا، وعليه تم نقل ملكية الأراضي إلى نبلاء كاثوليك حاقدين ومتطرفين أو إلى مؤسسات كنيسة معروفة بعدائها الشدين للإسلام وأهله، فنتج ذلك حرمان ألاف العائلات المسلمة والموريسكية من جميع موردها الاقتصادية والرئيسي، وكذا تحول الفلاح المسلم إلى أجير عند المسيحيين بعد ما كان يعمل حرا في أرض كانت ملكه، وبعد ما تحقق كل ذلك تفككت البنية الاجتماعية والإسلامية في الأندلس والتي كانت أساس تماسك المسلمين وازدهار ثقافتهم[2].

ولا شك أن التراجع الاقتصادي بالأندلس قد بلغت ذروته بعد طرد الموريسكيين نهائيا عام 1609م،لأن اسبانيا كانت قد فقدت مجتمعا كبيرا من الفلاحين المهرة والصناع الحرفيين وعمال الري وكلهم كانوا من المحترفين، ما تسبب في ركود الزراعة ونذكر على الأخص زراعة الزيتون والفواكه وكذا الأرز، ثم تدهورت كل نظام الري الذي طال ما أتقن الموريسكيون إدارته دون غيرهم، وأخيرا أدي ذلك الإنهاك الاجتماعي والاقتصادي والثقافي الذي تعرض له المسلمون خاصة في الأندلس الصليبية إلى هجرة رؤوس الأموال والمهارات في جميع الميادين إلى شمال إفريقيا خاصة، والدولة العثمانية عامة، حتى وصل الحد ببعض القادة الإسبان إلى دق ناقوس التحذير من المغبات والتبعات الخطيرة على أحوال الأندلس عامة جراء هذا الطرد المجنون كما ذكره المؤرخ الإسباني أنطونيو دومينقير هورتز[3].

والجدير بالذكر أن السلطات الإسبانية لم تفرط فرصة لإذلال وإفقار وتعذيب الموريسكيين فلجأت أيضا إلى فرض ضرائب باهظة عليهم منه ما هو ضريبة خاصة على الممارسات الثقافية الإسلامية وذلك بلا شك لإبعادهم كل البعد عن ذكرى دينهم وسنة نبيهم، كما ألزمتهم بضرائب على الحرف التقليدية كصناعة النسيج والخزف لإلحاق أكبر ضرر ممكن بهم عسى أن يتركوا تلك الحرف للمسيحيين، ثم آخرا سلطت عليهم ضرائب على التجارة الداخلية والتنقل للحد

---

[1]- حسين مؤنس، فجر الأندلس،دار الرشاد،بيروت، 1980، ص281.

[2]– Emilia Salvador Esteban, la economia morisca agriculturay sociedad en la valencia del siglo xvi, universidad de valencia, 2004, p80,85.

[3]- Dominguez ortiz, antonio los moriscos del reino de granada alianza elitorial, 1978, p211.

من حركة البضائع التابعة للموريسكيين عامة والمسلمين خاصة، وقد شرع هذا التميز الضريبي بقوانين محلية ما قلص من فرص المسلمين في البقاء ضمن ذلك النظام الاقتصادي الإسباني المبتكر، فأرغم الكثير منهم إلى بيع ممتلكاتهم بثمن زهيد للنجاة، على الأقل، من الإفلاس الذي كان المسيحيون الإسبان يرجونه لهم[1].

ثم إن الجدير بالذكر أن هذه السياسة التمييزية والتعجيزية والتخريبية لم تقتصر على الجانب الاقتصادي فحسب، بل تجاوزته إلى الاجتماعي والسياسي تضييقا على المسلمين، فأصبحوا هؤلاء طبقة مهمشة فسهل فرض سياسات التنصير القسري عليهم ،أو تهجيرهم نحو شمال إفريقيا حيث لجأ الكثير منهم إليها فارين بدينهم وأغلى ما عندهم من مال وأهل وشرف طلبا للأمن والكرامة ،في حين أجبر من بقي منهم في الأندلس على الاندماج القسري في المجتمع القشتالي عبر التنصير أو إخفاء الهوية الدينية وهم من عرفوا لاحقا في صفحات التاريخ بالموريسكيين[2].

والحقيقة أن هذا التراجع الاقتصادي للمسلمين لم يمر دون استنكار ومقاومة لذلك الظلم وذلك الإرهاب، فقد اظهر الموريسكيون محاولات متعددة للحفاظ على أراضيهم أو استردادها سواء بالالتفاف على القوانين أو من خلال التحالفات القبلية والعائلية، كما شهدت مناطق معينة مثل منطقة البشرات ثورات فلاحية، رافضة الضرائب المجحفة وممانعة عن مصادرة الأراضي، وكان من أبرزها ثورة البشرات الأولى في الفترة (1455-1501م)ثم الثانية في فترة (1568-1575م)، غير أنّ هذه الثورات قمعت بوحشية نادرة النظير[3].

ويبدو أنه لم يكن تراجع مكانة المسلمين في الأندلس بسبب محاكم التفتيش لأسباب دينية فحسب، بل كانت عملية متكاملة للإقصاء الاقتصادي والاجتماعي والثقافي، وقد أدت المصادرات والضرائب والتمييز إلى الإفقار الجماعي ،والطرد الشامل، الذي استهدف الوجود الإسلامي ،كما أضعف أيضا البنية الاقتصادية لإسبانيا نفسها، وبذلك يمكن القول أنّ محاكم التفتيش لم تكن مجرد محاكم دينية بل أداة للتغيير الديموغرافي والاقتصادي في شبه الجزيرة الإيبيرية، وكانت جزءا من استراتيجية شاملة لتقليص الوجود الإسلامي في الأندلس حيث مهد التراجع الاقتصادي طريق الاضطهاد الديني والثقافي ،إذ كان أحد محاور التدمير التدريجي للوجود الإسلامي في شبه الجزيرة الايبيرية.

---

[1]- Leonard patrik,harvey, muslims in spain, 1500 to 1614, university of chicago press, 2005 ,p133.

[2]– توماس غليك، الحياة اليومية في الاندلس الإسلامية، ترجمة قاسم عيد قاسم، المركز القومي للترجمة،القاهرة، 2011، ص341.

[3]- Leonard Patrik,harvey,muslims in spain, 1500 to 1614, university of chicago , 2005 , pp85-90.

المبحث الثاني: محاكم التفتيش بين التهجير القسري وتشكيل الخطاب الغربي اتجاه الاسلام.

1-الموريسكيون و الإمبراطورية العثمانية:

إنّ الأتراك كانوا أهل الموريسكيين حيث بدأ تواجدهم في بداية القرن السابع عشر في الجزائر وطرابلس، واستطاعوا طرد الإسبان من تونس سنة 1573 وبعدها طردوا أنظارهم من الحفصيين، ويمكننا أن نميز مرحلتين في علاقة الأتراك بالموريسكيين:

1-الدعم لعسكري والسياسي والديني قبل عملية الطرد 1609، 1914.

2-الدعم السياسي والاقتصادي لتسهيل هجرتهم وإعادة توظيفهم في المنفى.[1]

- **حياتهم قبل الطرد:**

بعد ما تم غزو غرناطة عام 1492 قام مسلمين الأندلس بالتوجه إلى عدة ملوك المسلمين لطلب النجدة، خاصة سلطان مصر بالقاهرة وإلى السلطان العثماني بايزيد، ولم يتمكن هؤلاء بالمساعدة و اكتفوا فقط بالتهديد بمعاملة المسيحيين المتواجدين ببلادهم بالمثل، إذا هدد السلطان سليم الأول بتهديم الكنائس وإجبار المسيحين على اعتناق الاسلام كرد فعل على سياسة الملوك الاسبان.[2]

لقد ساعد الأتراك المسلمين بحرب البشرات بغرناطة عام 1570م، كما أنّ الموريسكيين تواجدوا كمستشارين وعسكريين في خدمة القوات البرية والبحرية العثمانية.

من جهة أخرى عرفت اسطنبول أنها قطب لهروب الموريسكيين من اسبانيا عبر فرنسا وايطاليا.[3]

- العثمانيون واحتفاؤهم بالموريسكيين المطرودين:

اتخذ العثمانيين مجموعة من الاجراءات بعدما جاء قرار الطرد ضد الموريسكيين، اذ ارسل السلطان العثماني رسائل لعدة ملوك أوروبيين يتدخل فيها لصالح الموريسكيين منها إلى جاكوب الأول ملك بريطانيا وايرلندا واسكتلندا

---

[1]- ايبارا ميغيل، الموريسكيون في الفكر التاريخي،المشروع القومي للترجمه،ترجمه محمد جزر،ط1،القاهرة،2005، ص334.

[2]- ايبارا ميغيل، المرجع نفسه، ص335.

[3]- ايبارا ميغيل، المرجع نفسه، ص336.

سنة 1903-1625، قد عرض عليه التحالف مع انركي الرابع ملكك فرنسا من أجل الموريسكيين، كما أرسل إلى ماريا دي ميديتس، الوصية على الموريسكيين عبر فرنسا، إضافة إلى رسالة إلى دوق فينسيا بطلب منه توفير سفن تحمل الموريسكيين إلى الأراضي العثمانية، ولقد قامت الدولة العثمانية بإصدار عدة أوامر إلى الولايات العثمانية المختلفة لتوفير أماكن إقامة ومنح أراضي الأندلسيين.[1]

وفي اطار هذه السياسة العثمانية الداعمة للمسلمين المضطهدين في الاندلس، برز دور القائد البحري خير الدين بربروس الذي جعل من السواحل المغاربية قاعدة لإنقاذ الموريسكيين ونقلهم الى بر الامان.

فقد أدرك بربروس أن مأساة هؤلاء المهاجرين لم تكن قضية دينية فحسب ،بل مسألة انسانية وحضارية تستوجب التدخل العاجل .ومن ثم سخر اسطوله البحري لنقل الاف الاسر الموريسكية من المرافئ الاسبانية، في رحلات محفوفة بالمخاطر ،الى الجزائر وتونس .ولم يقتصر دعمه على تامين وصولهم ،بل عمل على دمجهم في الحياة الاقتصادية والاجتماعية، حيث استثمر خبراتهم الزراعية والصناعية التي حملوها من الاندلس ،فانعكس ذلك ايجابا على عمران مدن المغرب الاوسط .وبذلك تحول فعل بربروس الى تجسيد عملي لسياسة الدولة العثمانية في حماية الاسلام والمسلمين كما اسهم في ترسيخ الطابع الاندلسي في الثقافة المغاربية ،وربط الضفتين الغربية والشرقية للمتوسط برابط تاريخي وحضاري متين[2]

1.1الموريسكيون في تونس:

ان هجرة الموريسكيين الى تونس ساهم فيها أشخاص معروفين مثل "التاجر الموريسكي المقيم في مارسيليا خيرو تيمو انريكيث، وكان يساعدهم على الفرار من اسبانيا وقام بإعداد سفن فرنسية لنقل الموريسكيين المطرودين، واختار تونس لأنه كان على دراية أنها تستوعب عدد كبير من السكان خاصة بعد زيادة توافد الموريسكيين والدولة العثمانية بتوطينهم في البلاد الاسلامية . وتدخل السلطان العثماني أحمد الأول (1603م-1617م) لدى السلطات الفرنسية والسلطات التركية بتونس، وقام بأمرهم باستقبال الموريسكيين وكما أن الداي بتونس أمر بعدم أخذ الرسوم الجمركية من سفن الموريسكيين ومنحهم اعفاءات ضريبية.[3]

---

[1]- ايبارا ميغيل، المرجع نفسه، ص337.

[2]-عبد الجليل التميمي،دراسات في تاريخ الموريسكيين ،ص45،52;محمد عبد الله عنان ،دولة الاسلام في الاندلس،ج7،ص312-318

[3]- ايبارا ميغيل، المرجع السابق، ص317.

وقد أجبر الزعيم الديني "الغيث القشاش" التونسيين على استقبال الموريسكيين في بيوتهم، حتى أن بعد شكوى أحدهم إلى أبو الغيث على تبول الأطفال في المساجد، فأجابها أنّ المساجد لو تحدثت لفرحت بقدوم المسلمين، ودعم تعليمهم لتعاليم الدين الإسلامي بلغتهم الاسبانية لعدم معرفتهم للعربية، كما أنّ الأندلسيين عملوا على تنظيم أنفسهم، واختاروا زعمائهم، ونظموا أنفسهم في الحرف كما نسبوا مؤسسات دينية خاصة بهم، وأحياء في مدن تونسية.[1]

وقد استقروا في عدة مدن منها مدينة تونس وتحديدا الحي القريب من القصبة وقصر الحكم مايعرف حاليا بشارع الأندلسيين، وحي العطاريين، باب السويقة، وهناك حي بها يسمى حي الأندلس.

كما سكنوا بالمناطق الريفية القريبة من العاصمة، حيث بنوا قرى صنعت على نمط خاص بهم يختلف على النمط المغاربي.[2]

وقد كانت القرى التي بنوها الأندلسيين تتمتع بخصائص حضارية ومعمارية نذكر منها تستور، وهي عاصمة اقليمية لقرى وادي نهر مجيردة ومر مباليا التي تعتبر مركزا اقليميا للقرى الأندلسية.[3]

كان للموريسكيين المهاجرين أسماء وألقاب عائلية اسبانية، وأثناء سفرهم غيروا أسمائهم ولكن الكثير منهم احتفظوا بالأسماء القديمة، ومنهم من غيروا أسماءهم مثل عائلة بن عاشور وعائلة الاخوة(واللتان تنحدران من نسل أندلسي).

استمرار اللغة الاسبانية: انّ جزء كبير من المهاجرين الموريسكيين لا يعرفون اللغة العربية وكان أصلهم من أراغون، وادي البيروني كتالونيا حيث اندثرت اللغة العربية، وأهل قشتالة الذين لا يعرفون إلاّ الاسبانية فعند وصولهم إلى تونس قاموا بالسماح لهم بتعليم الدين الاسلامي باللغة الاسبانية وكان يدرسونهم كل من (أوايفراسين، هارفي غاليس دي فونيسن)، وهناك مخطوطات تونسية باللغة الاسبانية وقد تناولت موضوعات دينية وأخلاقية.[4]

أنشطة أندلسية:

[1]– ايبارا ميغيل، المرجع السابق، ص318.

[2]– ايبارا ميغيل، المرجع ،نفسه ص319.

[3]– ايبارا ميغيل، المرجع ،نفسه ص321، 322.

[4]– ايبارا ميغيل، المرجع نفسه، ص323.

كان الموريسكيون أحد أهم العناصر ازدهار تونس في الفترة العثمانية، حيث عرفوا بالاهتمام بالجانب العسكري (أعداد كتاب المدافع، فرصة جندية) وقد امتهنوا عدة وظائف من بينها التجارة.[1]

وهناك أسماء عائلات كبيرة من التجارة، خاصة من صانعي الطواقي، واشتغلوا كل أنواع الحرف اليدوية و لا يتعارض مع الدراسة ولا مع شعائر الدين، وهناك كتاب منهم من وضع كتبه في اللغة الاسبانية وهم المهاجرين الأوائل ومنهم باللغة العربية.

كما اشتغلوا بالبناء والخزف، المنتوجات الراقية كذلك اهتموا بالزراعة والصناعات الجليدية.[2]

طور الموريسكيون خلال الفترة العثمانية العمران في تونس كما قاموا بنفس الدور بباقي الدول المغاربية وشمل تطورهم أيضا الزراعة وقنوات الري لتزويد الأحياء التونسية بالماء.

كما قام الموريسكيين في المناطق الريفية بإنشاء التحصينات العسكرية و تعبيد الطرق وانشاء قناطر.[3]

وقد ترك الموريسكيين عدة آثار من بينها المساجد في الأحياء والقرى الأندلسية من بينها مسجد تستور الذي ليس له مثيل في العالم.[4]

1-2.الموريسكيون في الجزائر:

كان الساحل الجزائري-الجبلي- وغير الأهل بالسكان هو أوسع البلاد الاسلامية مساحة، وكان الأقرب إ لى اسبانيا، وهذا الموقع جعل الجزائر مهمة كموطن يستقبل الموريسكيين المطرودين من اسبانيا، وهذا ما أدى إلى وجود عداء من الاسبان للجزائر.[5]

أدى القرب الجغرافي إلى تكون سواحل الجزائر مكانا يتطلع إليه المهاجرون الأندلسيون منذ استوطانهم ضفتي البحر المتوسط.[1]

---

[1]-ايبارا ميغيل، المرجع السابق، ص325.

[2]- ايبارا ميغيل، المرجع نفسه، ص326.

[3]- ايبارا ميغيل، المرجع نفسه، ص327.

[4]- ايبارا ميغيل، المرجع نفسه، ص328.

[5]- ميكاييل دي ايبالثا، الموريسكيون في اسبانيا وفي المنفى،المشروع القومي للترجمة،ترجمة جمال عبد الرحمان،ط1،القاهرة،2005 ، ص246.

كان الساحل الشرقي للأندلس بمثابة "بوابة الأندلس"، فمن خلال هذه السواحل كان يميز الناس في الطريق البحري من قرطبة إلى القنوات وإلى الشرق بمحاذاة الساحل الجزائري، وفي فترة لجوء الموريسكيين في القرن 16 و القرن 17، كانت المناطق التي تسكنها أغلبية موريسكية تتوجه في علاقاتها بالعالم الاسلامي عن طريق هذا الساحل.[2]

هجرة الأندلسيين في القرنين الثالث عشر والرابع عشر:

في القرن 13 وصل العديد من الموريسكيين إلى بلاد المغرب العربي بعد استلاء المسيحيين على مناطقهم في الغرب،[3] أندلوسيا ومرسية وفالنسا، جزر البليار.

أدى هذا إلى هجرتهم بشكل نهائي خاصة القادة خلال العصر الموحدي، وكانت عدة مناطق ملجأهم مثل تلمسان، تونس، بجاية، قسنطينة.

وقد تشجع الأندلسيون للهجرة في القرن 13 نظرا لاتصالهم بمهاجرين قبلهم مثل ابن الأبار المؤلف السياسي من فالنسيا والذي هاجر بعد سقوط فالنسيا عام 1238م، إلى تونس وكانت الهجرة كبيرة خلال هذا القرن وقد استمرت بعد هذا القرن عدة هجرات إلى السواحل والمدن المغاربية، ومنهم فقيه أوارغواني في اوائل القرن الرابع عشر الى بجاية وعدم الاستقرار السياسي الذي كان انذاك بعد سقوط الموحديين والصراع بين الحفصيين في تونس وبني عبد الواد في تلمسان والمرينيين في فاس أدى إلى توقف الهجرة الأندلسية إلى المغرب وتغيير الاتجاه إلى العواصم البعيدة مثل فاس وتونس.[4]

إنّ أغلب المهاجرين بعد سقوط غرناطة 1432م توجهوا إلى المغرب والجزائر بالضبط مدينة تلمسان ومنهم العائلة الملكية الغرناطية وأغلب الفقهاء من الجزائر اهتموا بمسألة الشعائر الدينية التي يمارسها المسلمون المقيمين في البلاد الواقعة تحت حكم المسيحيين مثال، المغراوي الوهراني، ابن مقلاس الجزائري، الزرقاني وهو من بجاية.[5]

---

[1]– ميكاييل دي ايبالثا، المرجع نفسه، ص249.

[2]– نفس المرجع السابق، ص250

[3]– نفس المرجع السابق، ص251.

[4]– نفس المرجع السابق، ص252.

[5]– نفس المرجع السابق، ص253.

إنّ مدينة الجزائر امتلأت بالموريسكيين بعد ثورة غرناطة 1502م قبيل إقامة الاخوة بربروس في الجزائر، وقد استقبلت وهران عام 1493م عددا كبيرا من الغرناطيين، وكانت السواحل تتحول تدريجيا إلى جبهات معارك ضد المسيحيين وبالتالي شنت اسبانيا هجومات على السواحل الجزائرية في أوائل القرن 16 فاحتلت كل من موانئ مليلة، دلس، عنابة، بجاية، وهران، المرسى الكبير، الجزائر، وهنا تدخل الاخوة بربروس بالتعاون مع الجزائريين وتخلصوا من الهجومات والاحتلال الاسباني ولم تتبقى إلا وهران تحت السيطرة، وبدخول الاخوة بربروس للجزائر أصبحت الجزائر مركزا للمنطقة (المغرب) ودعم الأندلس الجزائر المعادية للمسيحيين، فاستقبلت الموريسكيين المسلمين، واسكنتهم في السهول الخصبة حول مدينة الجزائر متيجة والبليدة، كما قامت على احضار المهاجرين من اسبانيا، خاصة بعد هزيمة شارلوكان عام 1541م بتامنفوست في الجزائر، كما ساند الجزائريون الأندلسيون في ثورة البشرات عام 1568م، بفضل جيشها القوى كما أنهم استقبلوا مهاجرين موريسكيين 1570م ونظموا عملية الترحيل من منطقة اليكانت عام 1584م، ومنطقة لوركا 1591م.[1]

لقد شجعت الظروف التاريخية في القرن 16 المهاجرين الأندلسيين للتوجه للجزائر عكس تونس في عهد الحفصيين، حيث لم يتلقوا أي دعم لأنها كانت عرضة للتدخل الاسباني ولم يتمكن من استقبالهم، إلاّ بعد تولي العثمانيين الحكم بها حتى المغرب الأقصى لم يشهد هجرات جماعية كذلك كالتي كانت في الجزائر رغم قربها الجغرافي من اسبانيا وذلك سبب وضع السلاطين السعدين الدين كانوا يريدون التوازن بين القوة العثمانية والاسبان, بينما مدينة الجزائر كانت مركز امال للموريسكيين والبلد الذي تخشاه السلطات الاسبانية.[2]

الكثير من الموريسكيين كانوا يجدون الجزائر هي الملجأ الوحيد لهم اذ هناك وثيقة تتحدث عن الموريسكيين المقيمين في الجزائر طوال القرن 16، ومنهم بحارة وتجار ويصفوا حياة الموريكسسن في الجزائر بالهانئة وأن الجزائر استقبلتهم بحفاوة وهذا كان قبل عملية الطرد من اسبانيا.[3]

وبعد عملية الطرد الكبرى توجه العديد من الموريسكيين إلى الجزائر لأسباب استراتيجية وكانوا من مملكة فالنسيا الذين كانوا الأقرب لبلاد المغرب.[4]

---

[1]– ميكائيل دي ايبالثا ،المرجع نفسه ص254.

[2]– المرجع نفسه، ص256.

[3]– المرجع نفسه، ص257.

[4]– المرجع نفسه، ص258.

أول فوج من المطرودين كان من ميناء دينا في أكتوبر 1609م ووصل إلى وهران 25 أكتوبر بعد شهرين كان الذين وصلوا إلى وهران 116 ألف وجهوا إلى الأراضي الجزائرية.[1]

لقد هوجمت سفن المطرودين العزل، كما ان ضباط البحرية الاسبانية يشاركون في سرقة الموريسكيين كما الوازع الديني المسيحي يمنع هجرة الموريسكيين إلى الجزائر لأن الترحيل سيزيد من قوة الجزائر التي كانت العدو الأول للمصالح الاسبانية في الجزء الغربي من المتوسط، كما أنهم منعوا الأطفال بالسفر الى البلاد مسلمة لذلك تفادى الموريسكيون السفر للبلاد المسلمة وذلك لعدم منعهم باصطحاب أبنائهم معهم ثم يغادرونها ويتوجهوا البلاد الاسلامية.[2]

أنّ المؤرخ الجزائري الحديث ناصر السعدوني قد تحدث عن استطان الموريسكيين في كل من أرزيو، مستغانم، تلمسان.[3]

أنّ الجالية الأندلسية في مدينة الجزائر كانت كبيرة حسب رواية هابيدو الذي أكد بوجود ألف أسرة أندلسية عام 1625م، أي 50 ألف شخص.[4]

في الجزائر يوجد حي الثغرين وهو يعني لأهل الجزائر الموريسكيين مملكة كل من أوراغون وفالنسيا وكتالونيا، أما أهل قشتالة فيطلق عليهم في الجزائر "غرناطيين".[5]

قائمة الموريسكيين خارج الاسوار في البساتين المجاورة للمدن، كان شيئا منطقيا نتيجة لوجود دفعات كبيرة من المهاجرين في وقت واحد إلى المدن المغاربية وقد استوطنوا في مناطق زراعية بجانب المدن في التلال ووادي متيجة حول مدينتي البليدة والقليعة في مناطق مرتفعة عن سهول متيجة.[6]

حيث منح خير الدين بربروس لمواطن أندلسي اسمه سيد أحمد الكبير في البليدة اراضي عام 1540م، كما شيد الأندلسيين العناصر الأساسية للمدينة الاسلامية منها الحمامات، الأفران، المساجد، ومن جامع الترك، وبعد ذلك بقرن يذكر المؤرخ التلمساني المقري مدينة متيجة وكيفية احتواءها للمسلمين المطرودين كما أن مدينة البليدة تحدث

---

[1]– ميكاييل دي ايبالثا،المرجع السابق، ص259.

[2]– المرجع نفسه، ص263.

[3]– المرجع نفسه، ص265.

[4]– المرجع نفسه، ص266.

[5]– المرجع نفسه، ص267.

[6]– المرجع نفسه، ص268.

عنها المؤرخون والتي تقع على بعد 50 كم في جنوب بالعاصمة الجزائر من بينهم الرحالة البريطاني شاو في القرن 18م.[1]

كما أنّ الأندلسيين استقروا بها منذ العصور الوسطى في الساحل الشرقي مثل مدينة بجاية، دلس، عنابة، أما الساحل الغربي للجزائر كانت أهم مراكز استقرارهم التنس.

كما أنّ خلال عملية الطرد أبحرت سفينتان من اشبيلية وقد غرقت احداهما وقد توجهت بالموريسكيين إلى عنابة شرق الجزائر[2]، وفي منتصف القرن 17 لجأ إلى عنابة قادما من تونس شيخ الأندلسيين مصطفى دي كارديناس أو القردناش، وقد مارس نشاطه الزراعي.[3]

لقد امتهن هؤلاء الموريسكيون عدة مهن وحرف منهم من كان يضع البنادق، والبارود، والبعض حدادون، أما البعض الآخر فقد مارسوا التجارة، البناء، الخياطة، كما يوجد منهم اسكافيين وصانعوا الأواني.[4]

وكانوا يشكلون في الجزائر عنصرا اجتماعيا كبير وثري إلى جانب طبقة الزعماء الأتراك، كانوا بمثابة محرك للحياة الاقتصادية في العاصمة الجزائرية وقد شكلوا أهم مركز حضري في بلاد المغرب الاسلامي.[5]

يعد مصطفى بن عمار أكبر أثرياء مملكة الجزائر ومالك أكبر عدد من العبيد كما تذكر الوثائق اسم محمد توبال تغري من الجزائر يعد من أكبر أثرياء الجزائر وهؤلاء كانوا من بين النماذج للنفوذ الموريسكي في المجتمع الحضري في القرنين17م و18م.[6]

كان اسهام الأندلسيين في الحياة الاقتصادية والعمران بالجزائر تتمثل في شق قناة لجلب الماء إلى العاصمة على مسافة 4 كم ونصف، والذي ساند أندلسيا وهو الأسطى مصطفى شيدت القناة حتى عام 1610م، 161م، كما ساهموا في منتصف القرن 18 في تزويد المدينة بالماء من الجبال المحيطة بها.[7]

انّ مدينة الجزائر لم تكن خالية من المياه حتى قبل تحويلها من طرف الاخوة بربروس إلى عاصمة لهم حيث أن الاندلسيين استفادوا من مخزنيين للمياه في المنطقة الأول مصدر الماء في ابار مدينة الجزائر، واستطاع الأندلسيون جلب

---

[1]- ميكائيل دي ايبالثا ،المرجع نفسه، ص269.

[2]- المرجع نفسه، ص270.

[3]- المرجع نفسه، ص271.

[4]- المرجع نفسه، ص276.

[5]- المرجع نفسه، ص279-280.

[6]- المرجع نفسه، ص281.

[7]- المرجع نفسه، ص284.

مياه هذه إلى المدينة وحدائقها من خلال قنوات، أما المصدر الثاني تتمثل في ترك متيجة والتي تكونت فوق سطح الأرض والتي ثاني من الجبال القريبة وقد اعدوا من خلالها عدة أراضي زراعية خصبة.[1]

إنّ الأندلسيين اندمجوا في النشاط العسكري وكونوا فرق بربرية في الجيش الجزائري، قد شاركوا في عدة حملات خاصة تلك على السواحل الجزائرية مثل مدينة تنس في القرن 16، كما أنهم عملوا على تدريب الرماة الجزائريين من تلمسان، كما أنّهم شاركوا مع حسن اغا ضد حملة كارلوس الخامسة على الجزائر عام 1541.[2]

كان للخبراء العسكريين الأندلسيين في الجزائر تأثير يتجاوز حدود الولايات فقد استدعى في منتصف القرن 17 مواطن خاميروا الأندلسي الغرناطي الذي عمل على بناء تحصينات ميناء الجزائر ومن طرف داي تونس لبناء ميناء في خليج تونس، وقد اندمج الموريسكيون في المجال البحري ودعموا الجهاد الاسلامي وشاركوا في الحروب البحرية فأضافوا إلى فنون القتال وكانت لهم علاقات حكيمة بالأجانب وبالسلطات المحلية، كما أنهم مولوا الحملات البحرية ضد المسيحيين وتولوا بيع ناتج تلك الحملات لكونهم تجارا.[3]

وقد نبه المؤرخ دييغو دي هايبدو في أواخر القرن 16 كيف ساعد الموريسكيون في صناعة السفن الشراعية التي استخدمتها التجارة الجزائريون في ميناء شرجيل(شرشال).[4]

لم تكن سبب الحروب البحرية دينيا فقط بل ماديا كذلك وقد شارك الموريسكيون في الحروب البحرية ومنهم محمد توبال، علي قبطان، سيدي علي مورينور.[5]

وقد وصف الفرنسي فينتور باراديس مدينة البليدة ذات الأصل الأندلسي في أواخر القرن 18 وقد قال عنها من أجل مدن الجزائر وتقع على بعد ستة فراسخ من مدينة الجزائر في طريق مدينة معسكر وكل بيت لديه نافورة بها بساتين بها كل أنواع الفواكه والخضروات التي تؤكل في الجزائر وكل يوم خميس تقام سوق، حيث يحضر الناس من الضواحي ومعهم الدجاج والبيض و البقول والشعير والقمح، كما يتواجد الأندلسيين في المناطق الزراعية في مصب نهر الصومام في ضواحي مدينة بجاية.[6]

---

[1]- ميكائيل دي ايبالثا، المرجع نفسه، ص285.

[2]- المرجع السابق، ص289.

[3]- المرجع السابق، ص290.

[4]- المرجع السابق، ص291.

[5]- المرجع السابق، ص292.

[6]- المرجع السابق، ص295.

ويؤكد أن الأندلس اهتموا بالزراعة وقد نسب ذلك لنشاطهم السابق في الأندلس كما أنهم أدخلوا عدة متنوعات ولم تكن معروفة في المنطقة.[1]

إنّ الأندلسيين شيدوا قرى وسكن منعزلة و أرادوا الاقامة دون أن تكون لهم علاقة بسكان المنطقة الريفيين لأنهم كانوا ينظرون لهم أنهم أعداء، وكما كانت زراعتهم زراعة حضرية وكانت التجمعات الزراعية الأندلسية تسمح بالمشاركة في حياة وازدهار المدينة التي كانوا يتبادلون معها كل المنتجات.[2]

يشير كثير من المؤلفين إلى تراث حرفي أندلسيين مناطق جزائرية مختلفة، طواقي أندلسية في تلمسان، أزياء موريسكية في شرشال، تطريزات وسجاد و أواني وشاشيات سوقها الخاص مثل سوق تونس بالقرب من باب الوادي بمدينة الجزائر، النسيج خاصة الحرير المستورد من غرناطة في القرن 14 في المنطقة الغربية من الجزائر وقد نسبت صناعة الحرير في الجزائر للأندلسيين وبالتحديد الغرناطيين في أوائل القرن 17.[3]

انّ الصناعات التي كانت في أيدي الأندلسيين ساهمت في نهاية القرن 16 عدة مهن منهم صناعة الحرير الحر، التجارة، الإدارة.[4]

اندمج الموريسكيون في مدينة الجزائر فقد تعلموا وأدخلوا ثقافتهم الاسبانية الاسلامية، ولم يكونوا منعزلين كما كان حالهم في مدن مغربية أخرى، الا ان كل المجموعات في مدينة الجزائر أقليات.[5]

إنّ انتقال الموريسكيين للجزائر كان سبب من أسباب دينية فقد حافظوا على هويتهم الاسلامية، فقد كانوا يذهبون للمساجد لأداء الصلوات المفروضة حيث كانوا محرومين منه في اسبانيا بسبب محاكم التفتيش، كما شيدوا الحمامات والمساجد تبين هويتهم الدينية.[6]

انّ ثقافة الموريسكيين في الجزائر ارتبطت بمهاراتهم في مجالات الزراعة و الحرف اليدوية وبناء السفن والتشييد كما هناك جراحين منهم الطبيب جابر هو موريسكي من فالنسيا، وغارثيا دياث وهو جراح من طليطلة.[1]

---

[1]- ميكائيل دي ايبالثا ، المرجع السابق، ص296.

[2]- المرجع نفسه، ص297.

[3]- المرجع نفسه، ص299.

[4]- المرجع نفسه، ص300.

[5]- المرجع نفسه، ص301.

[6]- المرجع نفسه، ص302.

لقد كان هناك تضامن بين الموريسكيين المطرودين من اسبانيا، وهو تضامن عرقي خاصة في المدن الساحلية، حيث ترى مثال التضامن الديني بين الموريسكيين عندما يحزنون للأضرار التي تصيب مسلمي اسبانيا.[2]

التضامن يتضح أيضا بصورة بارزة بين الموريسكيين المتواجدين في الجزائر والذين كانت تربطهم مصالح وثقافة مشتركة.[3]

وكذلك نرى التضامن بين الغرناطيين والثغريين ، ويتضح هذا التضامن في التعامل مع الفقراء، وقد تم من خلاله إنشاء مؤسسات خيرية لسد حاجاتهم، كما أنّ الحرف كانت هناك شبكة تعاون الأندلسيين مثل صناعة الشاش في تونس، وكانت تقليدا للشاشة الجزائرية التي كان يصنعها الموريسكيون في مدينة الجزائر والبليدة، وكان انفتاحهم في الجزائر مستمرا وذلك لأن المجتمع الجزائري متعدد الثقافات والأعراف.

2-تأثير محاكم التفتيش على العلاقات الإسلامية الأوروبية:

من المرجح أن يكون التأسيس الأول لمحاكم التفتيش الإسبانية في نهاية القرن الخامس عشر الميلادي حينما بدأت الكنيسة الكاثوليكية في تلك الفترة باستخدام المحاكم السالفة الذكر كأداة، أو قل كهراوة غليظة، سياسية ودينية لتوحيد وفرض الهوية المسيحية على جميع مكونات مجتمع شبه الجزيرة الإيبيرية، وكان من بين أهدافها الأساسية القضاء أولا على أي تأثير إسلامي في الثقافة الإسبانية، وهذه بالذات كانت تمثل منعطفا أوليا للعلاقات الآنية والمستقبلية بين العالمين الإسلامي والأوروبي في العصور الوسطى، المتأخرة، وبداية العصور الحديثة ،ولم تقتصر هذه المحاكم على إجبار الموريسكيين للتحول إلى المسيحية بل وتعدت ذلك بحملة تشويه واسعة لصورة الإسلام في الذهن والوعي الأوروبي، لقد سعت تلك المحاكم إلى تصوير الإسلام كخطر كبربرية وخطر في العصور الوسطى و تهديدا للنظام المسيحي ،وعززت هذا التصور بين الطبقات الأوروبية الساذجة أحيانا الجاهلة أحيانا والمتعصبة الحاقدة أخرى ،وكان الموريسكيون يجبرون على إثبات إخلاصهم للمسيحية وإلا اضطهدوا بشدة ودون أي أدنى رحمة، مما رسخ التصور النمطية الذي يصف المسلمين كدخلاء على تلك البلاد التي يجب طردهم منها بعد تعذيبهم، وما أشبه اليوم بالأمس[4].

---

[1]- ميكائيل دي ايبالثا، المرجع السابق، ص304.

[2]- المرجع السابق، ص305.

[3]- المرجع السابق، ص306.

[4]- edward said, orientalism vinttage books 1978, p95.

والحقيقة الواضحة أمامنا ولا تخفى إلا على الأعمى، ولا نقصد هنا عمي الأبصار بل عمي البصيرة، أن محاكم التفتيش كانت المصدر الرئيسي للترويج للإشاعات والأباطيل حول الإسلام، كما هو الحال في زماننا هذا، باعتباره دينا داميا وغير عقلاني، وما يسمى في وقتنا الحالي بفوبيا الإرهاب الملتصق بالمسلم حتى ولو كان رضيعا حديث الولادة، من خلال الأعمال الأدبية والفكرية التي نشأت في تلك الفترة، وبذلك تم تصوير المسلمين كأعداء للإنسانية ولحضارتهم المسيحية بصفة خاصة والغربية بصفة عامة، وعلى هذا النهج المعوج استمر تأثيره في الأدب الأوروبي ثم العالم بأسره في عصورنا الحديثة، حيث استخدم الإسلام كرمز للتهديد في الخطاب الإستدماري الذي عمق العداء الأزلي بين الشرق والغرب[1].

ومن المؤكد بالفعل أن محاكم التفتيش ساهمت في تكريس السياسات الصليبية تجاه العالم الإسلامي من خلال نشر صورة سلبية عن المسلمين ،وكان ذلك الخطاب وقودا لتبرير السياسات الإستدمارية مستقبلا ،فقد تم تصوير المسلمين كتهديد وجودي لمنهج معيشة المسيحيين يتطلب الرد بالحزم في العزل للمسلمين ومقاومة دعوتهم للإسلام، وبذلك تم بناء فكرا إيديولوجيا سياسي هجينا يرسخ فكرة التفوق والاستعلاء المسيحي على العالم الإسلامي ويعزز مشاعر معاداة للمسلمين أينما تواجدوا في الفترات اللاحقة[2]، وبذلك بقي ذلك التأثير الثقافي الهجين في أوروبا حتى بعد انتهاء محاكم التفتيش في الفترات الإستدمارية الحديثة ولا يزال، والشاهد ما يجري حاليا في أقطار مسلمة عديدة، وتم استحضار هذه الصورة السلبية المختلقة على الإسلام لتبرير عنف وهمجية الاحتلال الأوروبي وتوسعه في العالم الإسلامي ،وهكذا أثرت محاكم التفتيش على الفكر الغربي طويلا, وأسهم في تشكيل سياسة استعمارية أوروبية مقيتة في الشرق والغرب على السواء[3].

2-1/التوترات السياسية بين إسبانيا والعالم الإسلامي:

شهدت العلاقات بين إسبانيا الصليبية وبين العالم الإسلامي، منذ سقوط غرناطة عام 1492م،توترات كبيرة ساهمت محاكم التفتيش في تفاقمها ،وبخاصة بعد الطرد الجماعي للمسلمين الموريسكيين، فتزايدت مشاعر العداء بين الطرفين، بما في ذلك الإمبراطورية العثمانية، وبالتأكيد كان لعملية الطرد في بداية القرن السابع عشر الميلادي تأثيره الكبير على توتير تلك العلاقات خاصة بعد فرار الكثير من الموريسكيين إلى الإمبراطورية العثمانية شرقا وإلى دول شمال إفريقيا غربا

[1]- Norman Daniel, islam an the west, the making of an image, one world publications, 1993, p89.
[2] -Norman Daniel, 1993 ,p116.
[3]- Norman daniel, 1993, p89.

والتي قدمت لهم الدعم، واطلعوا على أثرها على قصص الرعب والإرهاب والاضطهاد المسيحي الصليبي، ما كرس شعورا عميقا بالحقد والعداء تجاه الغرب عامة وإسبانيا خاصة فزادت التوترات بين إسبانيا والدول العثمانية توسعا[1].

إن العثمانيين قاموا بتدعيم الموريسكيين من خلال استقبالهم بعد طردهم وهجرتهم هذا الدعم لم يكن فقط دعما سياسيا, بل يشمل الدعم العسكري. في بعض الأحيان ضد اليهود الإسباني في البحر المتوسط من خلال هذه العلاقات تم تعزيز الصراع بين العثمانيين و إسبانيا, واعتبرت إسبانيا في الوعي الإسلامي من دولة معادية مما أثر سلبا على إمكانيات الحوار الحضاري أو التعاون التجاري أو الثقافي بين أروبا والعالم الإسلامي[2].

ويبدو أن الاضطهاد الجماعي للموريسكيين والدعم العثماني المطرد للمسلمين والشعور بالمسؤولية الأخلاقية والتاريخية والعاطفة الدينية، أسهم كله في تأجيج نيران التوتر والصدام العسكري بين إسبانيا والإمبراطورية العثمانية، في حين سعت إسبانيا إلى توسيع نفوذها في البحر المتوسط ما أدى إلى صراع عسكري بحري وسياسية حدودي مع الامبراطورية العثمانية المسلمة[3].

ومن المؤسف إنّ تأثير محاكم التفتيش لم يقتصر على فترة القرون الوسطى فحسب بل واستمر إلى العصور الحديثة فكانت أثاره دائمة ومتواصلة على مستوى العلاقات بين العالم الإسلامي وأوروبا في عدد غير هين من جوانب السياسة والاجتماع، واستمرت الصورة السلبية المشاعة على الإسلام في التوترات بين الشرق والغرب لاسيما خلال فترات الإرهاب الصليبي الحاقد والاستدمار والصراع في منطقة الشرق الأوسط ،فكانت هذه الصورة المحرك الأمتن لتجدد العداء عبر العصور، ما جعل الحوار بين الثقافات غير ممكنا بل ومستحيل الحصول ،ما أدى إلى استمرار النزاع السياسي وغيره[4].

بعد الطرد الجماعي للموريسكيين في الفترة (1609-1614م) استقبلت بلدان المغرب الإسلامي، الأقصى والأوسط والأدنى وما يعرف اليوم بالجزائر وتونس والمغرب، عددا كبيرا من اللاجئين المسلمين من الأندلس، بجميع

[1]- Leonard Patrik harvey, muslim in spain, 1500 to 1614 university of chicagop ress, 2005, p85; Fernand braudel, the mediterranea and the mediterranea world in the age of philip 2 ; harper and row1972, p340.

[2]- Hazar B, paksoy, the attoman empire and the world around it, harvard university press, 2003, p220; Leonard Patrik harvy, muslims in spain, 1500 to 1614, university of chicago press 2005, p202.

[3]- Fernand braudel, the mediterranean and the mediterranea world in the age of philip2 , harper a row , 1972, p410.

[4]- Norman daniel, p176;honickbhabha, the location of culture, routledge, 1994, p57.

طبقاتهم السياسية والثقافية والعلمية، فساهم الكل في إضافة تنوع ثقافي وعلمي في تلك الدول لم تكن تحلم به لولا تلك المصائب التي جعلت من وجودهم في دار غربتهم بين إخوانهم تذكيرا دائما لفظائع محاكم التفتيش الصليبية الرهيبة، مما عمق شعور العداء اتجاه إسبانيا ،حشودا كبيرا من هؤلاء اللاجئين المظلومين انخرطوا في أنشطة الجهاد البحري ضد السفن الأوروبية والذي لا شك أنه زاد التوتر بين الطرفين ولم يكن ليهدأ لعقود مستمرة[1].

2-2/تأثير ثقافة العنف الصليبي في الأدب والفن الغربي وعلاقته بالإسلام :

يصور الإسلام في الغرب كدين متخلف وعدائي لكل ما هو حضارة، وأثر هذا الوصف في الأدب الغربي الحاقد حتى في العصر الحديث ،فكان لهذا التأثير الثقافي دوره الكبير في تشكيل مواقف الغرب اتجاه العالم الإسلامي حيث تم تصوير المسلمين في الأدب والفن الغربي على أنهم يمثلون تهديدا للغرب، واستمرت تلك الصورة القاتمة في الأدب الإستدماري وهو ما يعكس تواصي الأجداد والأبناء ثم الأحفاد به، واستمرار تأثير محاكم التفتيش على الفكر الأوروبي قديما وحديثا[2].

لم يعد الأمر سرا أو خافيا ولم تعد تفاصيله تنسج في الأقبية والدهاليز، بل بات الكلام فيه مفضوحا ومنتشرا، فأوروبا باتت تشعر بقلق بالغ من وجود المسلمين على أراضيها وباتت تشعر بخطر داهم يهدد هويتها، ويبدو أنها أصرت على استدعاء أسوء ما في جعبتها من خبرة خسيسة في التعامل مع المسلمين بصورة تناسب عصرنا، ملفقة بما استجد فيه من قيم ومبادئ، ما يدل على أن محاكم التفتيش ببشاعتها وإجرامها لا تزال عالقة في الذهن والعقلية الأوروبية كأنجع وسيلة استخدمتها لطرد المسلمين نهائيا من القارة الأوروبية، ومن الأندلس تحديدا بعد أن فرضت عليهم قوانين التنصير قسوة وقهرا، وفي هذا العصر بات واضحا أن أوروبا العلمانية، ظاهرا ،تنتهج نفس الأسلوب في تعاملها مع ساكنيها من المسلمة بعد أن شعرت أن القارة العجوز تتجه نحو التحول إلى الإسلام إثر تزايد أعداد المسلمين ومواليدهم ،إذ نشرت الصحفية البريطانية "الديلي تيلغرام" تقريرا حول أزمة ديموغرافية تمثل في تزايد الجالية المسلمة المهاجرة إلى أوروبا وتزايد مواليدها فيها مقابل انخفاض مواليد الأوروبيين بشكل رهيب، أمر الذي يؤثر على أوروبا ثقافيا واجتماعيا ويلقي بظلاله على السياسة الخارجية للقارة بسبب تضاعف الجالية المسلمة في أوروبا خلال الثلاثة عقود الماضية إذ قفز معدل نموها في إسبانيا من 3.2 بالمئة عام 1998م إلى 13.4 بالمئة عام 2007م، فيما

[1]- محمد عبد الله عنان، دولة الإسلام في الأندلس الجزء السابع، القاهرة, مكتبة الخانجي.ص384

[2]- Edward said , p114.
Tariq ali, the clash of fundamentalisme ,gusades, jihad and modernity, verso, 2002, p98.

يقابله توقع تراجع تعداد سكان دول الاتحاد بـ ستة عشر مليون نسمة بحلول عام 2050م، ولوحظ أنّ أسماء كمحمد، ومهدي، وأيوب، وأسامة ،وآدم باتت الأكثر شيوعا في القارة وبخاصة دولة بلجيكا، وعلى هذا تسعى أوروبا جاهدة لإبادة الهوية المسلمة من قارتها أملا في إلغاء خصوصياتها الثقافية والحضارية الخطر الداهم على نصرانيتها، فقد صدر تقريرا من اتحاد هلسنكي العالمي يبرز ضخامة التميز ضد المسلمين والذي تصاعدت حدته بشكل رهيب بعد أحداث الحادي عشرة من سبتمبر سنة واحد وألفين للميلاد فازداد التحرش والكراهية اتجاه المسلمين، إلى حد أن سمح في بعض دول الاتحاد بمواجهة المسلمين بعنف واستخدام ألفاظ معادية ضدهم[1].

3- استخدام تجربة محاكم التفتيش في الخطاب الإسلامي الحديث:

يمكن اعتبار محاكم التفتيش في القرون الوسطى وحتى الحديثة التي هي في الحقيقة امتدادا لها زمنيا، إحدى ركائز خطابات المظلومية التاريخية للإسلام في العصر الحديث باستحضار معاناة المسلمين في الغرب الأوروبي وتبرز هذه التجربة في الخطاب كدليل لاستمرارية الاضطهاد الغربي، تاريخيا، اتجاه الإسلام، وقد تطرق الباحث رضوان السيد إلى كيفية استخدام الذاكرة التاريخية في الخطاب الإسلامي المعاصر ،وعلى الأخص الأحداث الفاجعة التي بصمت الوعي الإسلامي مثل سقوط الإسلام بالأندلس وما تبعه من فضائع محاكم التفتيش ،وأشار إلى أن هذه الأحداث كانت أداة لاستنهاض مشاعر المظلومية المستمرة لأمة الإسلام ،فتحول تاريخ المآسي الكبرى في الوعي الإسلامي المعاصر إلى تكريس الشعور بالمظلومية الدائمة لهذه الأمة مستهدفة عبر العصور، وتلك حقيقة ولن ترضى عنك اليهود ولا النصارى حتى تتبع ملتهم[2].

ويرى السيد أنَّ تلك المآسي تم توظيفها لتعزيز خطاب الخصومة مع الآخر وتجديد مشاعر الحذر والعداء اتجاه الغرب في العصر الحالي، بينما كان من الأجدر والأكمل استخلاص الدروس والاعتبار للتعلم والتبصير[3]، ولذلك أصبحت الذاكرة الإسلامية المعاصرة، عوض إعادة بناء الماضي من أجل الفهم والتجاوز، نجدها تفعل ذلك من أجل تجديد

---

[1]- سمير العركي،أوروبا محاكم التفتيش تعود من جديد،مجلة اسلام ويب الالكترونية،العدد4096, بتاريخ2010/04/18.انظر الرابط:
www.islam web.com

[2]- رضوان السيد، الذاكرة والتاريخ: استعمالات الماضي في الخطاب الإسلامي المعاصر، بيروت، الشبكة العربية للأبحاث والنشر، 2010، ص122.

[3]- رضوان السيد، المرجع السابق، ص123.

الحاضر وتمديد حالة الصراع، وهذا الاستخدام لم يقتصر على توظيف التاريخ بشكل انتقائي, بل يتحول إلى وسيلة لتبرير الصراعات المستمرة فقط[1].

فلا شك أن توظيف، هذه وتلك، المآسي عاطفيا يجعل من الذاكرة التاريخية عبئا يعيق قيام وعي نقدي قادر على فهم الأسباب الكامنة وراء تراجع وتخلف أمة الإسلام، مما يعطل بناء الفكر النقدي القادر على التقدم والتجديد[2].

في حين يناقش الباحث " العلواني جابر طه" العلاقة المعقدة بين الإسلام والغرب وكيف تم تشكيل هذه العلاقة عبر قرون من التوتر السياسي والثقافي ،فبين أنّه رغم ما كان من تفاعل وتبادل ثقافي بين العالمين الإسلامي والغربي إلا أن الغرب الصليبي استمر في تصوير الإسلام كتهديد دائم مستفيدا من مجموعة من الأحداث التاريخية مثل الحروب الصليبية والهجمات التي نفذتها جماعات متطرفة في العصر الحديث[3].

وهكذا تمكن التغريبيون من تشويه صورة الإسلام، فلم يقصر هؤلاء على تسخير الحروب أو الأحداث العنيفة لأغراضهم الخسيسة فامتدت إلى تشويه فهم الغرب للممارسات الثقافية والاجتماعية وسياسية التي يمارسها المسلمون فالإسلام في الفكر الغربي السائد غالبا ما يتم اختزاله في زاوية واحدة وهي العنف والإرهاب ،وبالتالي شوه البعد الروحي والثقافي للدين فبدلا من تقديم الصورة الحقيقية الطاهرة للإسلام عمد الغرب الصليبي الحاقد وبكل مكر إلى تقديمه كمنهج لا يتماشى وقيم الحضارة الراقية وهو تهديد لأصول الحضارة الغربية، فهذا التصور الغربي عن الإسلام يبقى بعيدا عن الفهم الموضوعي بل تغلب عليه التصورات والأفكار المسبقة التي نشأت في فترات معينة من التاريخ (الحروب الصليبية محاكم التفتيش[4]).

ومن الواضح بمكان، أن هذا الهجوم الغربي على معتقد الإسلام لم يكن وليد العصر بل امتداد للصور النمطية التي وجدت في العصور الوسطى ،وكان ينظر للإسلام على أنه أول ما يجب مقاومته ،فيذكر العلواني كيف استخدم الغرب الأحداث التاريخية لتدعيم هذه الصور السلبية عن الإسلام، يؤكد أن الاعتقاد السائد في الغرب بأن الإسلام يشكل

[1]- المرجع نفسه، ص124.

[2]- المرجع نفسه، ص125.

[3]- طه جابر العلواني، الإسلام والغرب، صراع أم حوار، القاهرة، دار السلام، 2001، ص89.

[4]- العلواني ،المرجع نفسه، ص90.

الخطر المتقدم على حضارته، وهذا الاتجاه جعل المسلمين في تهديد دائم وهو ما يعزز الخطاب السياسي الغربي حول مواجهة الإسلام[1].

وعلى هذا أصبحت الحجة قائمة والأدلة دامغة على أن سياسة الغرب نحو الإسلام لم تكن أبدا محايدة، ولو قيد أنملة أو طرفة عين، بل كان التحيز للجاهلية العمياء التي أثرت سلبا على المجتمع الأوروبي لقرون ولا زالت، وهي تلك الصورة السلبية والمشوهة التي تهدف خاصة إلى تبرير البربرية الغربية والتكبر والطعن في الإسلام ومبادئه[2]، ما يؤكد أن السياسات الغربية المعاصرة تحمل في جوهرها امتدادا لأنماط الاضطهاد التي جسدتها محاكم التفتيش، وفي هذا المنوال يسهب البحث في التاريخ الأستاذ عبد الله عنان في توثيق تفاصيل الفظائع التي ارتكبتها تلك المحاكم كاشفا النقاب عن وحشية تعرض لها المسلمون في سبيل محو جذورهم الدينية والثقافية فيقول أنه لم تكن من أهداف محاكم التفتيش العقاب الجماعي، وإن كان ذلك في طياته حقا، بقدر ما كان لاجتثاث الإسلام من جذوره وقلعه من بلاد الأندلس[3].

ومن جانب آخر فإن هذا التوظيف المكثف لمأساة محاكم التفتيش في الخطاب الإسلامي يولد توترا ثقافيا ومعرفيا في العلاقات الإسلامية الغربية إذ يشعر المواطن الأوروبي بأن ذلك الخطاب ينفي عن الغرب الفكر عقلاني أو انساني ويقر بسلوكه الانتقامي الانتقائي، في حين يسعى الغرب جاهدا في بعض المحافل إلى تقديم نفسه كمدافع عن الحريات والحقوق في حين سجل التاريخ عقودا من المجازر والاضطهاد ما يفشل فرص بناء الثقة، وفي هذا السياق يقول عنان: "من المؤسف أنّ أوروبا التي تدعي اليوم نشر الحرية لا تزال حبيسة إرثها الدموي ولم تبرأ منه تماما[4]، بل وقد ذهب بعض المفكرين المسلمين إلى أنّ ما جرى في الأندلس ليس إلا نموذجا مصغرا لما يمكن أن يتكرر ومن الممكن أن يتحول مجتمع إسلامي حديث إلى أندلس آخر يتنازل عن لغته وثقافته ومقدساته، ولذلك يؤكد الباحث عنان ذلك بقوله: "ما حدث في غرناطة قد يتكرر في أي بقعة من العالم إذا ما تكررت ظروف الضعف والانقسام والجهل"[5].

---

[1]- المرجع نفسه، ص91.

[2]- المرجع نفسه, ص92.

[3]- محمد عبد الله عنان، مأساة المسلمين في الأندلس بعد سقوط غرناطة ومحاكم التفتيش ، القاهرة ، مكتبة الخانجي، 2001، ص327.

[4]- محمد عبد الله عنان، المرجع نفسه، ص342.

[5]- المرجع نفسه، ص345.

ومن هنا يمكن القول بأن الذاكرة التاريخية لا يقتصر وصفها مجرد وعاء لوقائع مؤلمة، بل هي استمرارا لمادة حية تنتج حيث تنتج رؤية سياسية وثقافية عالمية خاصة وتتحول الى الة للمانعة والدفاع الذاتي وهكذا تتحول المأساة الى معرفة والمظلومية الى وعي حضاري عالمي.

الخاتمة

الخاتمة

هذه دراسة معمقة لتاريخ محاكم التفتيش الاسبانية منذ بداياتها، وتحديدا أثارها الاقتصادية والاجتماعية على فئة الموريسكيين، وقد شكلت هذه الحقبة منعطفا حاسما في التاريخ الإنساني عامة ثم الأندلسي والاسباني خاصة لما له من تبعات على المستوى العالمي والتي لا تزال تبعاته مشاهدة حتى يومنا هذا، وليس فقط من الناحية الدينية أو السياسية بل من حيث انعكاساتها العميقة على جميع الأصعدة الاقتصادية، والاجتماعية، والثقافية، والنفسية، كانت نتيجتها زلزالا تاريخيا لم يقتصر أثره على الموريسكيين وحدهم بل امتد ليطال الدولة الاسبانية نفسها وكل شبه الجزيرة الأيبيرية.

أولا:التأثير الاقتصادي:

شكل الموريسكيون قاعدة إنتاجية قوية داخل المجتمع الاسباني، لا سيما في المناطق الجنوبية والشرقية مثل الأندلس، غرناطة، وموريسيا، وأراغون، وقد تميزوا بخبراتهم المتوارثة في مجالات الزراعة المتقدمة خاصة في تقنيات الري وتسوية المدرجات الجبلية، كما أبدعوا في الصناعات التقليدية كالغزل والنسيج، وصناعة الحديد والفخار، والدباغة وساهموا في تنشيط التبادل التجاري.

لكن مع تنامي حملات الاضطهاد، خصوصا بعد إنشاء محاكم التفتيش في أواخر القرن الخامس عشر، بدأت فرض الضرائب الباهظة، ومنعهم من امتلاك الأراضي وإقصاءهم من المهن الحرفية المنظمة، ثم بلغت ذروتها بمرسوم الطرد النهائي بين 1609م و1614م حيث فقدت الدولة الاسبانية فجأة شريحة كبيرة من قواها العامة والمنتجة.

هذه العملية كانت لها نتائج كارثية على مستوى الإنتاج الزراعي، إذ هجرت ألاف الحقول والبساتين وتدهورت أنظمة الري التي أبدع فيها الموريسكيون من قبل، مما جعل الدولة عاجزة عن تعويض الخسائر، خاصة أن الفلاحين المسيحيين الذين استوطنوا تلك المناطق بعدهم لم ولن يمتلكوا الكفاءة الزراعية التي رحلت مع أصحاب الأرض للأبد.

كما تراجع الإنتاج الحرفي في تلك المناطق بشكل ملحوظ، مما أثر على الاقتصاد المحلي وحتى الخارجي، وفتح بعد ذلك مجال الاعتماد المفرط على الذهب والفضة التي أصبحت تستقدم بشكل خاص من مستعمرات أمريكية لتعويض النقص الفاحش لهذه المادة في شبه الجزيرة الإيبيرية خاصة وفي أوروبا عامة، وهو ما خلق اقتصادا هشا غير متلائم وأدى إلى تضخم مالي وانهيارات لاحقة في البنية الاقتصادية والتمويل المالي للدولة.

ثانيا: التأثير الاجتماعي والسكاني:

أ/اجتماعيا:

أدى ظهور محاكم التفتيش السيئة السمعة عالميا وتاريخيا إلى تمزيق النسيج الاجتماعي داخل اسبانيا وضياع الأنساب، فالموريسكيون ورغم اعتناقهم للمسيحية إلا أنهم لم يعاملوا كمواطنين متساويين مع من كانوا يظنون أنفسهم مسيحيين ينتمون إلى المسيح عيسى عليه السلام، وهم بعيدون عليه كل البعد بمفهومه الدقيق، بل وكانوا يعاملون معاملة من هم أدنى من البشر إن لم نقل أدنى من الحيوان، وبل ظلت الشكوك تحيط بهم باستمرار، ولسان حالهم يقول أن الجميع متهم حتى تثبت براءته المستحيلة التحقق، فكانوا عرضة للوشاية والتفتيش والتعذيب بتهمة الردة وحتى الردة الخفية، أو ممارسة شعائر الإسلام سرا، وكأن المشهد يرجع بنا قرونا بعيدة إلى عصر الإمبراطور الروماني نيرون الذي أسرف في ذبح المسيحيين حتى لقب عصره بعصر الشهداء، وقد خلقت هذه الأجواء حالت رعب دائم ومعاناة نفسية شديدة في صفوف الموريسكيين الذين اضطروا للهجرة لمن استطاع إليه سبيلا، أو العيش في عزلة ثقافية واجتماعية، مع فقدان الثقة في الدولة ومؤسساتها، وحرمانهم من التعليم والعمل والمشاركة في الحياة العامة، باعتبارهم عنصرا غريبا أو دخيلا وهم في الأصل أصحاب الأرض وأصحاب الحق، وليت شعري وأحداث فلسطين القرن العشرين ثم الواحد والعشرين.

وأسفرت هذه السياسات عن تفكك المجتمع الموريسكي من الداخل، إذ تم انتزاع الأطفال من ذويهم لتربيتهم في بيئات مسيحية خالصة معادية للإسلام، ومنعوا من التحدث بلغتهم الأم، أو ممارسة عاداتهم، أو حتى ارتداء لباسهم التقليدي ولم تقف التداعيات عند حدود الموريسكيين بل تسببت سياسة الشك والوشاية التي نشرتها محاكم التفتيش في تحلل رابط الثقة بين مكونات المجتمع الاسباني عموما، فأصبح الناس تخشى من بعضها، وتحولت الهوية الدينية والعرقية إلى سلاح لتصفية الحسابات الاجتماعية، مما خلق بنية محتقنة وملوثة ومشحونة بالشك وخوف المستمر، ومجتمعا مضطربا يعيش في ظل الرقابة الدينية والوشاية والتجسس الدائم.

ب/التزييف الحضاري وفقدان الهوية:

لم يكن طرد الموريسكيين أو إقصائهم أو عزلهم أو إجبارهم على الفرار إلى ضفة بعيدة آمنة إقصاء جسديا فحسب، بل وحضاريا وثقافيا لواحدة من أكثر الفئات تنوعا وغنى في تاريخ العالم آنذاك، وهي من الفظائع والجرائم والإبادة التي لا تمحى بالتقادم، فقد كانت هذه الفئة تحمل إرثا أندلسيا غنيا بالمعرفة، وحافظت على بقايا الثقافة الإسلامية في اسبانيا

لما يقارب القرن ونيف بعد سقوط غرناطة، آخر قلاع وموطئ قدم في أوروبا الغربية، ومع اضمحلال تلك الشلة الأخيرة خسر المجتمع الاسباني وأوروبا بأكملها مكونا ثقافيا كان من الممكن أن يكون جسر التعايش، ومصدر التجديد الثقافي الداخلي، وكان ذلك الحدث في تعطيل ما وصلت إليه أوروبا حاليا من تقنية وصناعة لقرون، وفي المقابل استفادت بلدان شمال إفريقيا كتونس، والجزائر، والمغرب من نزوح الموريسكيين تجاربهم وحرفيتهم وخبراتهم.

ثالثا:الأثر البعيد على الدولة الاسبانية:

كان لسياسات محاكم التفتيش من تنكيل بالموريسكيين ثم طردهم نتائج وآثار عكسية على المشروع الإمبراطوري في إسبانيا نفسها، فبدل أن تؤدي تلك المنهجية إلى توحيد اسبانيا دينيا وتعزيز هيبتها، سارعت في إضعافها داخليا ثم أفقدتها القدرة على المنافسة أمام صعود قوى أوروبية جديدة مثل فرنسا وانجلترا التي شجعت التسامح الديني نسبيا، وما يسمى بالحرية المطلقة أو الإباحية أو العلمانية، وأتاحت المجال لحرية الفكر بالمنظور الأوروبي العلماني.

وهكذا فإنّ أقوى حكم لإسبانيا في القرنين السابع عشر والثامن عشر كان له جذوره الواضحة من سياسات الإقصاء والقمع التي مورست في العصر الذهبي بدلا من الاحتواء والتعدد والاستثمار في تنوعها السكاني والثقافي والفكري.

المقارنة بين محاكم التفتيش والممارسات الحديثة ضد الأقليات المسلمة:

لا شك أن قسوة محاكم التفتيش في إسبانيا والبرتغال، الممنهجة، خلال القرنين الخامس عشر والسادس عشر للميلاد ،من أبرز النماذج استخداما للمعتقد الديني كأداة للسيطرة السياسية والثقافية في قبالة المجتمعات المعاصرة رغم ما بلغه المجتمع من تطور في مفاهيم ما يسمى بحقوق الإنسان، فقد ظهرت أشكالا حديثة من القمع تمس الأقليات المسلمة وإن اختلفت الوسائل والتبريرات، فقد اتخذت هذه الممارسات طابعا مؤسساتيا وسياسيا منظما يغلب عليه خطاب الأمن القومي تارة ومكافحة الإرهاب تارة أخرى أو كلاهما في آن واحد ،إلا أن باطنه يستهدف عقيدة الإسلام وتهميش المسلمين ثم استئصالهم كما في حالة الإيغور في الصين, أو مسلمي الروهينغا في ميانمار كشكل من أشكال العنصرية والسياسة الإمبريالية وتصوير المسلمين كتهديد حضاري يبرر القمع عسكريا وسياسيا والحصار بجميع أشكاله. ومن أمثلة ذلك استخدام حكومة ماينمار الدين والعرق لاضطهاد الروهينغا وتصفهم كدخلاء بنغاليون وتنزع عنهم المواطنة رغم وجودهم في البلاد من قرون ،ولتبرير التهجير القصري والمجازر الجماعية سنة ألفين واثنتي عشر للميلاد ثم

ألفين وسبعة عشرة للميلاد،وقد تشهد مينمار منذ 2017 تطهيرا عرقيا ومنهجيا بحق الروهينغا المسلمين, حيث أجبر أكثر من سبعمائة ألف روهينغي على الفرار إلى بنغلاديش نتيجة حملة عسكرية شملت القتل الجماعي، والاغتصاب، وحرق القرى, نتيجة خطة ممنهجة لتفريغ راخين من سكانها المسلمين.

وهكذا تشابهت قوالب محاكم التفتيش والممارسات الحديثة إذ عومل المسلمون كمشتبه فيهم سواء بذريعة الحفاظ على العقيدة الكاثوليكية أو بذريعة الأمن القومي، كما قيدت الهوية باستهداف اللغة والثقافة وحتى اللباس ،ثم منع اللغة العربية من التعليم، وحظر الرموز الإسلامية كالحجاب، فكلا النظامين اعتمد على قوانين وضعية مخطط لها في مخابر الأعداء لمنح الغطاء الشرعي للقمع وهتك الحريات الأساسية للإنسان.

وفي العقود الأخيرة وبالأخص بعد أحداث 11 سبتمبر 2001م بدأت فرنسا بإصدار قوانين وتبني سياسات تستهدف المجتمع المسلم تحت عنوان حماية العلمانية ومكافحة الإرهاب، ومن بينها قانون حظر الحجاب في المدارس(2014م)، وحظر العقاب في الأماكن العامة (2010م)، وإغلاق مساجد وجمعيات دينية، ومشروع قانون الانفصالية الإسلامية (2021م) ، وهكذا فزعت أوروبا لتواجد المسلمين على أراضيها وباتت تشعر بخطر داهم يهدد هويتها فاستدعت أسوء خبراتها في لتعامل مع المسلمين بصورة تناسب عصرنا الحالي تشابه تجربة محاكم التفتيش واستخدمتها لطرد المسلمين نهائيا من القارة الأوروبية، فأوروبا التي وقفت متفرجة على مجازر الإبادة البشرية للمسلمين في البوسنة، لم تحرك ساكنا إلا بعد خشيتها من تحول البوسنة إلى قاعدة للجهاد في أوروبا على غرار أفغانستان.

لم تكن مأساة الموريسكيين هي البداية، فقد كان قبلها المغول والتتار، وليست كذلك النهاية فلسوف يتكرر المشهد لعقود ضد الشعوب المستضعفة بمحاولات الإبادة والتطهير العرقي، فما يسميه الاسبان بحروب الاسترداد وما رافقته من فضائع وما تلاه من استعمار بأشكاله في بلاد الجزائر من إبادة، مثلما صرح به المفكر الليبرالي أليكس دوتو كفيل في كتابه عن الجزائر، في زيارة لها سنة 1841م، للقضاء على العنصر العربي، أو ما تعرض له الفلسطينيون من تطهير عرقي أو مسلمي البوسنة أو ما تعرض له مسلمي الروهينغا، أو ما تعرضت له الجاليات المسلمة في بلدان الغرب من تحقير وحبس وتمييز، هذا يذكر مع مأساة الموريسكيين وما تعرضوا له من تحقيرا وإجبار على تغيير أسمائهم وعقيدتهم وعوائدهم ولم يمنعهم حتى ولو فعلوا ما أمروا به من التنكيل والتقتيل فالطرد من ديارهم والاستيلاء على ممتلكاتهم والإجهاز على ذاكرتهم وتاريخهم العريق.

وعلى ضوء ما سبق يتضح بأن محاكم التفتيش الاسبانية لم تكن كما روجت له البابوية، مجرد مؤسسة دينية لمحاربة الهرطقة، بل أداة غطرسة وظلم وجهل بالحقائق ثم قمع سياسي واجتماعي واقتصادي وثقافي بأكمل معانيها ، وتبقى تجربة الموريسكيين مع محاكم التفتيش تجربة إنسانية مريرة وفريدة وقاسية، تحمل في طياتها دروسا وعبر تاريخية بالغة الدقة والأهمية مفادها أن الاستبداد والتعصب المعوج الأعرج والانغلاق، لا يؤسس حضارة بل يسارع في انهيارها.... والله من وراء القصد وهو المستعان

قائمة الملاحق

الملحق رقم 1:منظر تعذيب المهرطقين:[1]

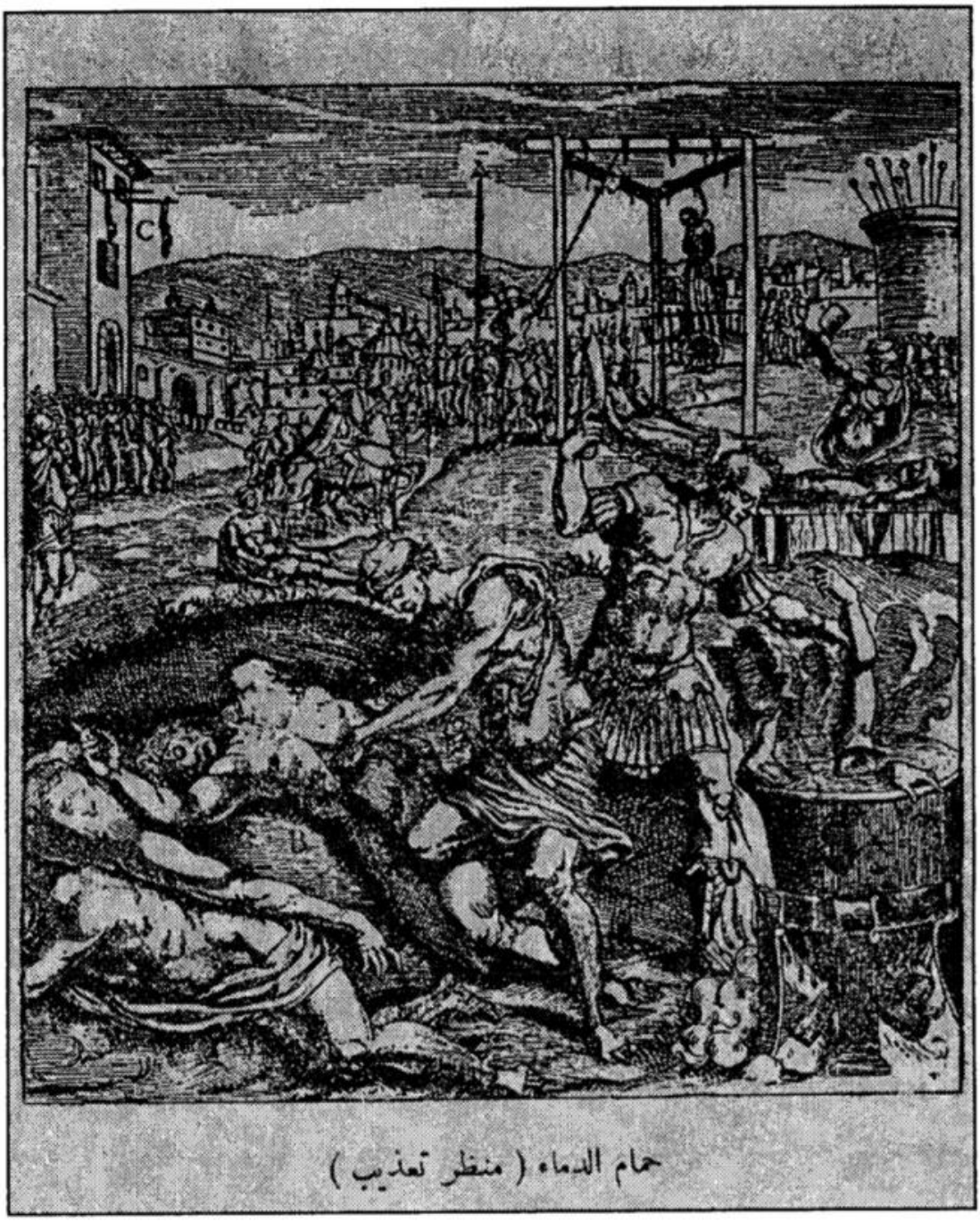

حمام الدماء (منظر تعذيب)

[1]– د. علي مظهر، محاكم التفتيش في اسبانيا والبرتغال وغيرها، المرجع السابق ، ص121.انظر ص28

الملحق رقم2: منظر لحرق المهرطقين:[1]

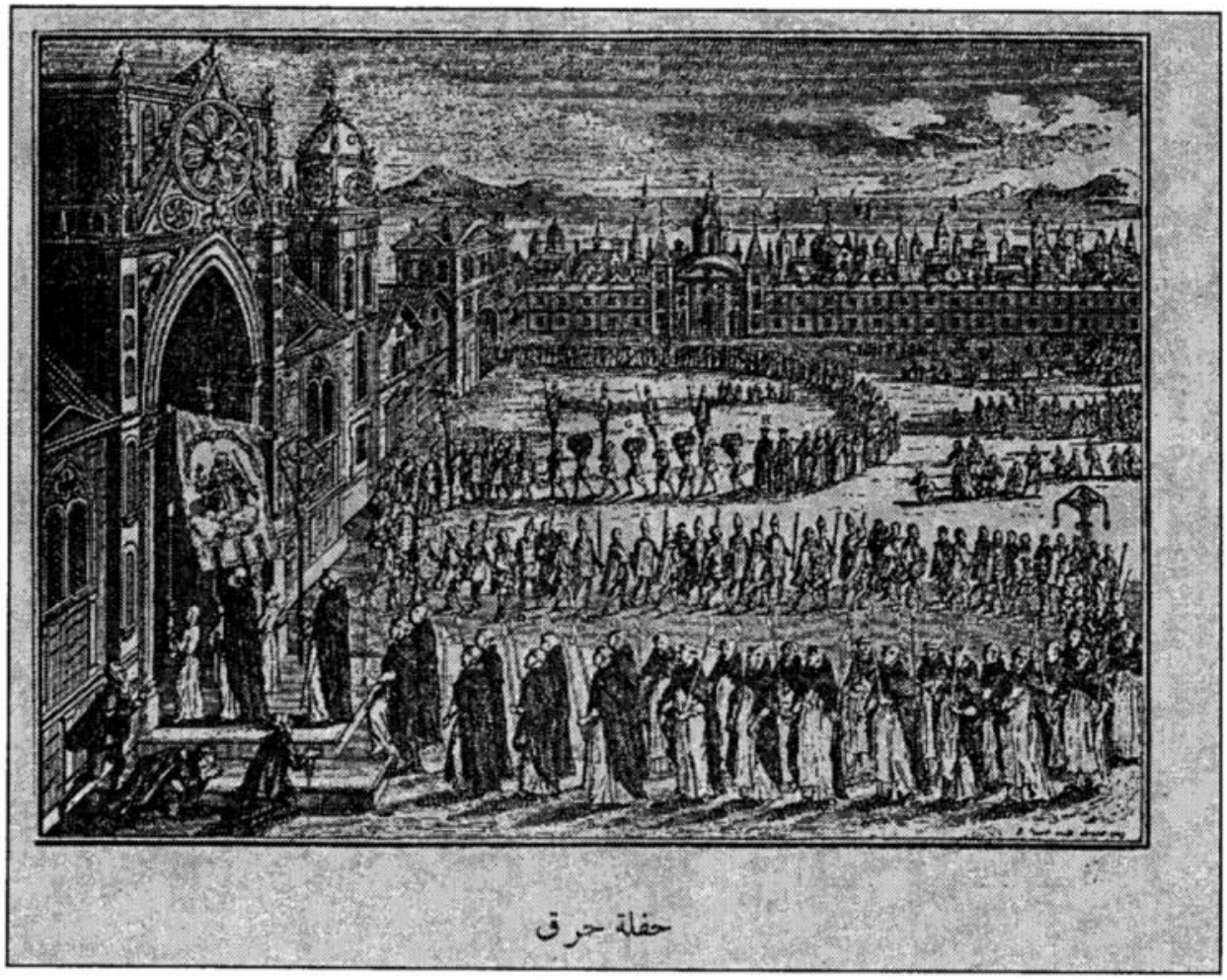

حفلة حرق

[1]– د. علي مظهر، محاكم التفتيش في اسبانيا والبرتغال وغيرها،المرجع نفسه، ص126.انظر ص14

الملحق رقم 3:منظر تعذيب:[1]

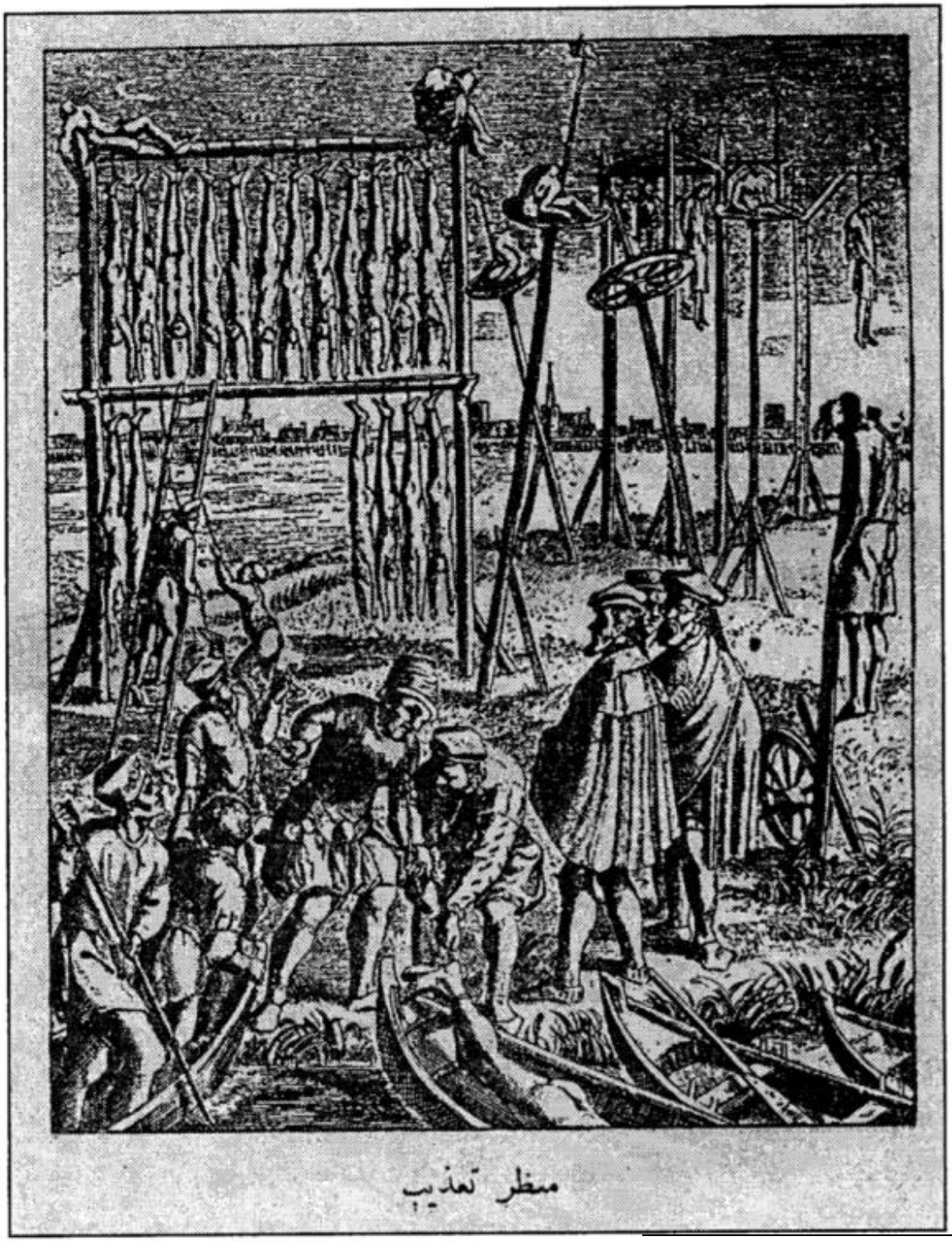

[1]– د. علي مظهر، محاكم التفتيش في اسبانيا والبرتغال وغيرها، المرجع نفسه ، ص119.انظر ص 28

الملحق رقم 4:منظر شنق و تعذيب:[1]

[1]– د. علي مظهر، كتاب محاكم التفتيش في اسبانيا والبرتغال وغيرها ،المرجع نفسه، ص117.انظر ص15

الملحق رقم 5:بناء قديم بكونيكا باسبانيا وجدت به سجون التفتيش:[1]

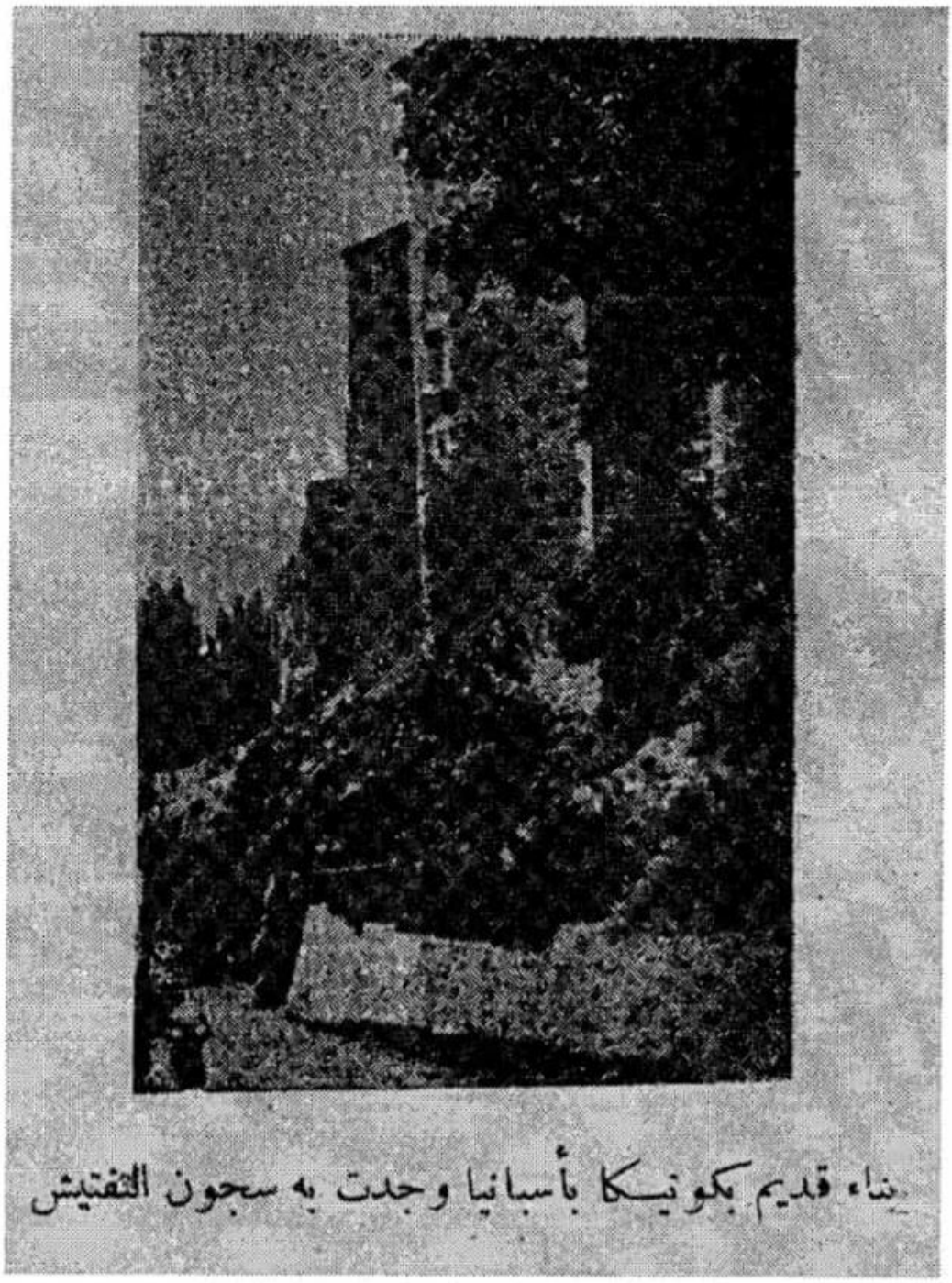

بناء قديم بكونيكا بأسبانيا وجدت به سجون التفتيش

[1]– د. علي مظهر، محاكم التفتيش في اسبانيا والبرتغال وغيرها، المرجع نفسه ، ص148.انظر ص27

قائمة المصادر والمراجع

قائمة المصادر والمراجع باللغة العربية:

أ-المراجع:

1. **أرسلان شكيب ، خاتمة تاريخ العرب في الأندلس، ط1 ،دار الطيبة للطباعة**
2. **البشتاوي ، عادل سعيد الأندلسيون المواركة ،ط1 ، مطابع أنتر ناشيونال بريس، القاهرة ،1983م**
3. **التميمي عبد الجليل** ،دراسات في تاريخ الموريسكيين،مركز الدراسات والبحوث العثمانية الموريسكيه،1989م
4. **الحجي ،عبد الرحمن ، علي ،التاريخ الأندلسي من الفتح الاسلامى من سقوط غرناطة ،دمشق ،دار القلم ،1983.م**
5. **الزوبعي ، بشرى محمود ، محاكم التفتيش الاسبانية 1480 ،1516، بغداد ،دار أهداف للنشر ، المستنصرية (ب .ط) (ب .ت).**
6. **الزوبعي ،بشرى محمود ،محاكم التفتيش الاسبانية1480–1516م،(د،ط) ،دار الزهران للنشر والتوزيع**
7. **السخيطة بسام ، قصة محاكم التفتيش في العالم ،دار هيا للنشر و التوزيع، ط1، سوريا 2004م.**
8. **السرجاني راغب ، قصة الأندلس من الفتح الى السقوط ،ط1 ،مؤسسة إقرأ للنشر و التوزيع ، القاهرة ،مصر ،2011م.**
9. **السيد ، رضوان ، الذاكرة و التاريخ استعمالات الماضي في الخطاب الإسلامي المعاصر، بيروت الشبكة العربية الأبحاث و النشر، 2010.م**
10. **السيد، عبد المنعم داوود ،محاكم التفتيش الاسبانية، الاصول والهيكلية والاجراءات ،كلية اللغات والترجمة، جامعة الازهر،(ب،ت)**
11. **السيد محمد علي القطب ، مذابح و جرائم التفتيش في الأندلس، القاهرة 1970.م**
12. **العلواني،طه جابر ،الاسلام والغرب صراع ام حوار ،القاهرة، دار السلام،2010م**

13. الناصري، احمد بن خالد، الاستقصاء لاخبار دول المغرب الاقصى،ط1،دار البيضاء، دار الكتاب 1954م،الجزء 4

14. اوريد حسن ،الموريسكي ، ترجمة :عبد الكريم الحويطي ،ط1،دار ابي رقراق،رباط،المغرب،1979م

15. ايبارا ميغيل، انخيل دي بونيس، الموريسكيون في الفكر التاريخي،ط1،ترجمة وسام محمد المجلس الاعلى

16. بالنثيا انجل، جنثالث ،تاريخ الفكر الاندلسي،ط2،الترجمة حسين مؤنس، مكتبة الثقافة الدينية،ط2،القاهرة،مصر،1954

17. بوتران ايزابيل، تنصير المسلمين اسبانيا1609،1491،ترجمة وتعليق عبد الرحيم الرحوني، منشورات الجامعة الفرنسية ،باريس،فرنسا،2013م

18. توماس .ف.غليك، في الاندلس الاسلامية، ترجمة قاسم عبد قاسم، المركز القومي للترجمة ،القاهرة 2011م

19. حتاملة، محمد عبده ،التنصير القسري لمسلمي الاندلس ،في عهد الملكين الكاثولكيين،1474م-1516م،ط1،الجامعة الاردنية،الاردن،1980

20. حتاملة ،محمد عبده، التهجير القسري لمسلمي الأندلس في عهد فيليب الثاني (1598/1527)،ط1 ، عمان ،الجامعة الأردنية 1982م.

21. حتاملة محمد عبده،الموريسكيون ومحاكم التفتيش في الاندلس،الجامعة الاردنية،الاردن

22. ديار ، عبد الرزاق ، تنصير المسلمين ط1 دار النفائس ، الرياض، السعودية 1489م.

23. دو مينقير هورتز ، أنطونيو، بنشت برنارد ، تاريخ مسلمي الأندلس حياة و مأساة أقلية ، ترجمة عبد العالي صالح طه ، دار الأشرف للطباعة و النشر.

24. دو مينقير هورتز ، أنطونيو، بنشت برنارد ، تاريخ مسلمي الأندلس حياة ومأساة أقلية ، ترجمة محمد بناية ط 1 ، هيئة أبو ظبي ،السياحة و الثقافة أبو ظبي الإمارات ، 2013م.

25. ديار ، عبد الرزاق بكرلي ، تنصير المسلمين، ط1، دار النفائس ، الرياض، السعودية 1989م.

26. دي ايبالثا، ميكائيل، الموريسكيون في اسبانيا في المنفى، ترجمة جمال عبدالرحمان ،القاهرة،مصر،ط2005،1

27. دى ايتا، خينيس بيريث، الحرب ضد الموريسكيين، الجزء الثاني من الحروب الاهلية في غرناطة،ترجمة عائشة محمود سويلم،ط1 المركز القومي للترجمةأالعدد2127القاهرة،مصر،ط2009،1

28. ذنون عبد الحكيم ، أفاق غرناطة ، ط1 ، دار المعرفة ،2004م.

29. ذنون طه عبد الواحد ، حركة المقاومة العربية الإسلامية في الأندلس بعد سقوط غرناطة ، ط1 ، دار المدار الإسلامي ، بيروت ، لبنان.

30. رزوق ، محمد ،الأندلسيين و هجراتهم إلى المغرب خلال القرنين 16–17 ط3, دار افريقيا ،الشرق 1989م.

31. طقوش، محمد سهيل ، تاريخ المماليك من قيام الدولة الى الانقراض ، بيروت ، دار النفائس 2009م.

32. عبيد اسحاق ، محاكم التفتيش ونشاطها ،ط1، دار المعارف القاهرة .

33. عطيات، احمد محمد ، الأندلس من السقوط إلى محاكم التفتيش ،دار امواج للطباعة و النشر و التوزيع ، عمان الأردن، ط1 ، 2012م

34. عنان محمد عبد الله دولة الاسلام في الأندلس بعد سقوط غرناطة،ط1، دار المدار الإسلامي، بيروت ، لبنان 2004م.

35. عنان، محمد عبد الله ، دولة الإسلام في الأندلس ،ج4،مكتبة الخانجي القاهرة م1997.

36. عنان ، محمد عبد الله ، دولة الاسلام في الأندلس، ج5، مكتبة الخانجي القاهرة 1997م.

37. عنان ، محمد عبد الله، دولة الاسلام في الأندلس الجزء السابع ، القاهرة ، مكتبة الخانجي.

38. عنان محمد عبد الله ، مأساة المسلمين في الأندلس بعد سقوط غرناطه ومحاكم التفتيش ، القاهرة ، مكتبة الخانجي ، م2001.

39. عوض رمسيس ، محاكم التفتيش ، دار الهلال للنشر ،(ب.ط)2001م.

40. غربال شفيق، دائرة المعار الإسلامية ،المجلد 4 ، القاهرة ، الهيئة المصرية العامة الكتاب 1998م

41. قطب، محمد علي،مذابح وجرائم محاكم التفتيش في الاندلس،(ب،ط) ، (ب،س) ، (ب،م)

42. كحيلة ، عبادة بن عبد الرحمان رضا، القطوف الدواني في التاريخ الاسباني، الجيزة 1898م

43. مؤنس، حسين ، فجر الاندلس ،دار الرشاد، بيروت1980م..

44. مظهر على ، محاكم التفتيش في إسبانيا و البرتغال وغيرها،المكتبة العلمية،مصر،1948م

45. ميغيل انخيل بونيس ايبارا،الموريسكيون في الفكر التاريخي،المشروعالقومي للترجمة،ط1،القاهرة،2005

46. وافي ، علي عبد الواحد ، تاريخ المسلمين في الأندلس ، دار النهضة ، مصر،2002م.

47. يحياوي،جمال، سقوط غرناطة وماساة الاندلسيين(1492 م1610م)دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع،الجزائر،2004م

ب–المجلات:

1.الجازي ، محمد عبد الهادي، وحسين رجا الشقيرات ،الموريسيكون ومحاكم التفتيش في إسبانيا1492– م 1614 "مجلة العلوم الانسانية و الاجتماعية" ،المجلد 4 ،العدد 3 (30 مارس 2020م

. 2. اندورهس، معركة ليبانتو ومكانتها في تاريخ البحر المتوسط ،مجلة past and presentالعدد57،1972م

3.بشير مبارك ،الحروب الصليبية على العالم الاسلامي، حركة الاسترداد في الاندلس واثرها على المغرب الاوسط، مجلة العبر للدراسات التاريخية والاثرية في شمال افريقيا، ع3،م5،الجزائر،جوان 2022م

4.رمضان،عبدالعظيم ،محاكم التفتيش اسوء استخدام لاسم الله، مجلة العربي،العدد257 ،الكويت،1980م

5.سنوسي هشام ، نبؤات الموريسكين بين الحقيقة التاريخية و المغامرة اللاهوتية ، مختصر القاسم الحجري ،نموذجا ، مجلة الحوار المتوسطي العدد 13–14 جامعة جيجل ، م2016

6 .شعبان ، ناديا ظافر ، حي البيازين في غرناطة المواجهة لقصر الحمراء تقيم فيه جماعة المسلمين خلفه الموريسكيون مجلة الحياة ،العدد، 8730 13 ، 2001م

.7.علاء ، عبد المنعم ، الموريسكيون في اسبانيا مجلة الوعي الإسلامي ،العدد 565 ، الكويت 2012م

8.عنان ، محمد عبد الله الصراع الأخير بين المورسكيين واسبانيا ،مجلة الرسالة ،العدد204.

9.عنان، محمد عبد الله، الصراع الاخير بين الموريسكيين واسبانيا، مجلة الرسالة ،العدد24،203/05/2019

10.مرجاني ، عبد القادر، هجرات الأندلسيين الى الجزائر ومساهمتهم في مواجهة المد الإيبيري في حوض البحر الابيض المتوسط خلال القرن 16م، مجلة القرطاس،العدد11 الجزائر 2011م

ج–المذكرات:

1 الحلبي ، رامز اسماعيل طه، سقوط الأندلس، مذكرة ماجستير، الجامعة الإسلامية ،بغزة ،كلية الآداب قسم التاريخ و الآثار، عمار الدراسات العليا ،فلسطين ،2015م

2.خابر غنيمة ، محاكم التفتيش الإسبانية ، ومعاناة الأندلسيين (1492, 1609) مذكرة ماستر في التاريخ الحديث ،كلية العلوم الاجتماعية و الإنسانية ، قسم التاريخ ، جامعة البويرة 2017م ، 2018

3.شلباية، محمد محمود بدر، الثورة الموريسكية 1568م اسبابها ونتائجها، رسالة ماجستير الجامعة الأردنية، 2008م.

د–المواقع الالكترونية:

1. العركي سمير،اوروبا محاكم التفتيش تعود من جديد، مجلة اسلام ويب الالكترونية،العدد4248. 04/18/ 2010 انظر:

www.islamweb.net

2.اوريد حسن ،الموريسكيين امس والروهينغا اليوم،مدونات الجزيرة نت،2018/02/15م

www.djazira.net

المصادر والمراجع باللغة الاجنبية

1. Ali,,Tariq, the clash of fundamentalisms crusades, jihads and Modernity, verso, 2002.
2. Braudel,Fernand, the mediterranea and Mediterranea world in the age of philip II harper and Row 1972
3. Daniel, Norman, islam and the west, the making of an image, one world publication, 1993
4. Dominguez Ortiz,Antonio lors moriscos de breino grand aalianz a clitoil 1978
5. Harvey,Leonard patrick, muslim in spain 1500 to 1614university of chicago press,2005
6. Homick bhabha,the location of culture routledge
7. kamen, Henry, the spanish inquisition, a historical révision, penguin Books, 1998.
8. Kelly, JND. The oxford dictionary of popes, Oxford university press 1986.
9. Kumer deepa (2012) islamophobia and the politics of empire, chicago, haymarcet Books
10. Kupel Gilles , la fracture, gallimard, 2016 Ali mesken. عنصرية فرنسا من الانفصالية الاسلامية ،الى تفوق العرق الابيض،وكالة الاناضول 2022

11. Lea, henry charles, history of inquisition
12. Liorente .Juan.antonio,histoire critique de l'inquisition d'Espagne ,vol,paris,1818
13. Mariejol,jean hippolyte,the spain of ferdinand and isabella ,new jersey 1961.
14. Meyers Neues Lexikon, vol. 11 liepzig 1973.
15. Nykanen Lori,queen isabella and spanish inquisition 1478 – 1505,Nor, athesis in major program in history, collag of arts and humanities, university of central florida arlo arlondo, 2014.
16. Paksoy,Hazar.B, the ottoman empire and the world around it, havared University press 2003
17. palmer, Susan J. the new heretics of France, oxford university, press 2011.
18. Roth Cecil, the spanish inquisition.1937
19. Romain ,George, l'inquisition paris 1913.
20. Said Edward, orientation vinttage Books, 1978.
21. Salvador Esteban,Emilia ,economica morisca agriculturay soaedad en lor valencia del siglo Xvi universidad de la valencia ,2004
22. steinberg de spitz,Clara , the inquisition the new world 1999.
23. UNHRC,2018 Report of independent international fact-finding mission on maynamargeneve united nation humain rights concil

فهرس المحتويات

فهرس المحتويات

الاهداء

الشكر والتقدير

مقدمة.....**01**

الفصل التمهيدي.....**07**

محاكم التفتيش التعريف والاصل التاريخي 07

1-التعريف بماهية محاكم التفتيش.....07

2-تطور محاكم التفتيش من النظام الامبراطوري إلى السلطة البابوية 08

3-الاساس العقائدي والديني لنشأة محاكم التفتيش.....10

4-المراحل التأسيسية لمحاكم التفتيش و أراء بعض المؤرخين 12

5-استراتيجيات محاكم التفتيش البابوية و التعذيب في أوروبا.....13

الفصل الأول :محاكم التفتيش والموريسكيين.....24

المبحث الأول: نشأة محاكم التفتيش في إسبانيا و أهدافها.....**24**

1- محاكم التفتيش الاسبانية.....**24**

1-1-التصميم الهندسي للمحكمة.....25

1-2- الية عمل محاكم التفتيش الاسبانية.....27

1-2-1-بنية المحكمة.....27

1-2-2بداية اجراء التحقيق.....27

2- الأسباب الدينية والسياسية لانشاءها.....**28**

طبيعة محاكم التفتيش **28**

3– استهداف محاكم التفتيش للمسلمين **30**

تحديد مصطلح مورسك في المعاجم 31

تعريف المدجنين..... 32

الفرق بين المورسكيين و والمدجنيين..... 32

المبحث الثاني: دوافع آليات محاكم التعيين ضد المسلمين..... **33**

1– الأساليب القمعية الإسبانية و التعذيب..... **33**

2– سياسة التنصير الاجباري و القسري..... **34**

2-1 –التنصير الإجباري 34

2-2- التنصير القسري..... 36

2-3- محاكم التفتيش وتدمير المساجد..... 37

3– ردود فعل المورسكيين على السياسة الإسبانية..... **37**

3-1–ردة فعل المورسكيين..... 37

3-2- ثورات المورسكيين..... 38

3-3 –ردة فعل المسلمين لنجدة إخوانهم المورسكيين..... 39

الفصل الثاني : التأثيرات الاجتماعية لمحاكم التفتيش..... **42**

المبحث الأول: التغيرات الاجتماعية للمسلمين في ظل محاكم التفتيش..... **42**

1– التحولات الديموغرافية (التهجير القسري والوفيات)..... **42**

1-1 -طرد المورسكيين.....42

1-2 -اقتراع الطرد العام 45

1-3 -بداية الهجرة قبل صدور القرار.....47

1-4 -طرد الموريسكيين من عدة ممالك.....48

2- فقدان اللغة و الثقافة الإسلامية 50

2-1 -عباداتهم و تقاليدهم الدينية.....50

2-2 -تأليف كتب تكون ضد الدين الاسلامي.....51

2-2-1-تأليف مؤلفات تطعن بالدين الاسلامي ونسبه.....51

2-2-2-اعداد جيش من القسيسين وأعمال رجال الدين النصارى.....52

3- تراجع مكانة المسلمين اقتصاديا و مصادرة الأراضي.....57

3-1 مصادرة أراضي الموريسكيين.....57

3-2 تجريد المسلمين من ملكياتهم.....58

المبحث الثاني: محاكم التفتيش بين التهجير القسري وتشكيل الخطاب الغربي اتجاه الاسلام ..... 61.

1- الموريسكيون والامبراطوية العثمانية.....61

1-1 الموريسكيون في تونس 62

1-2 الموريسكيون في الجزائر.....64

2.تاثير محاكم التفتيش على العلاقات الاسلامية الاوروبية.....71

2. 1التوترات السياسية..... 72

2. 2 تاثير ثقافة العنف الصليبي..... 74

3استخدام تجربة محاكم التفتيش في الخطاب الاسلامي الحديث.....75.

خاتمة 80

قائمة الملاحق.....86

قائمة المصادر و المراجع 92

فهرس المحتويات.....100

الملخص باللغة العربية:

الاثار الاجتماعية لمحاكم التفتيش على الجالية المسلمة

كان لمحاكم التفتيش الاسبانية، التي تأسست في اواخر القرن الخامس عشر ،عواقب اجتماعية وخيمة على المجتمع الاسلامي في اسبانيا ،وخاصة الموريسكيين الذين اجبروا على اعتناق المسيحية .كان هدفها الرئيسي هو التجانس الديني، مما مزق النسيج الاجتماعي للمجتمعات الاسلامية التي ازدهرت لقرون.

كان من اهم اثارها انحلال التماسك المجتمعي ،وتزايد الرقابة على الاحياء الاسلامية، التي كانت في السابق مراكز للحياة الثقافية و الدينية ،مما ادى الى انعدام الثقة بين افراد المجتمع. كما اجبر الخوف من التعذيب الكثيرين على اخفاء ممارساتهم الدينية ،مما خلق مناخا من السرية والشك .حيث قيدت التجمعات الاجتماعية والطقوس الدينية والعادات التقليدية ،مما اضعف الروابط المجتمعية.

كما تسببت محاكم التفتيش في تفكك الاسرة ،وذلك بسجن العديد من الموريسكيين او نفيهم او اعدامهم ،مما ترك اسرا مفككة وغير مستقرة. حيث نشا الاطفال في خوف دائم، وغالبا ما كانوا يتلقون تعليما مسيحيا بدلا من تعاليم اجدادهم الاسلامية. اذ ادت ضغوط الزواج المختلط والتحولات القسرية الى تغيير هياكل الاسرة ،مما ادى الى تراجع الاعراف الاجتماعية التقليدية .

ومن الاثار المهمة الاخرى تهميش الموريسكيين في المجتمع فقد كان الحراك الاجتماعي محدودا ،وغالبا ما كان ينظر الى المسلمين الذين اعتنقوا الاسلام بعين الريبة من قبل المسيحيين واخوانهم المسلمين على حد سواء .وقد ادى هذا التهميش المزدوج الى عزلة اجتماعية وصعوبات اقتصادية وصدمات نفسية، مما جعل الاندماج في المجتمع مسالة معقدة جدا.

علاوة على ذلك ،عززت محاكم التفتيش القمع الثقافي ،حيث استهدفت اللغة والادب والمؤسسات التعليمية الدينية كالمساجد بشكل ممنهج ،واعاق هذا القمع انتقال المعرفة الثقافية بين الاجيال ،مما ساهم في الاختفاء التدريجي للهوية الاجتماعية الاسلامية المميزة.

بشكل عام ،دمرت محاكم التفتيش الإسبانية البنية الاجتماعية للمجتمعات المسلمة، مخلفة اثارا دائمة على الثقة والتماسك الاسري كذلك على الهوية الثقافية والتكامل الاجتماعي ،وقد تردد صدى الصدمة التي عانت منها هذه المجتمعات لأجيال، وشكلت الذاكرة الجماعية للاضطهاد والتهميش.

الملخص باللغة الانجليزية:

The Social Impact of the Inquisition on Muslim Community

The Spanish Inquisition, which started at the end of late 15th century, had very harsh effects on Muslim in Spain, especially the Moriscos—Muslims who were forced to become to Christians. Its main purpose was to make everyone follow the same religion, but this destroyed the social of Muslim communities that had been strong for centuries.

One clear effect was the loss of unity inside the community. Muslim neighborhoods, which were once full of culture and religion, became places of fear and control.people no longer trusted each other,because anyone could report them .Many had to hide their faith,which created secrecy and suspicion.Social gatherings,traditions,and religious practices were limited,and this made the bonds between people weaker

The Inquisition also caused family fragmentation. Many Moriscos were imprisoned, exiled, or executed, leaving families broken and destabilized. Children grew up under constant fear, often receiving Christian education instead of their ancestral Islamic teachings. Intermarriage pressures and forced conversions altered family structures, further eroding traditional social norms.

Another significant impact was the marginalization of Moriscos in wider society. Social mobility was limited, and Muslims who outwardly converted were often viewed with suspicion by both Christians and fellow Muslims. This double marginalization created social isolation, economic difficulties, and psychological trauma, making integration into the broader society extremely challenging.

Furthermore, the Inquisition fostered cultural suppression, as Islamic language, literature, and educational institutions were systematically targeted. This suppression hindered intergenerational transmission of cultural knowledge, contributing to the gradual disappearance of distinct Muslim social identity.

In short,the Spanish inquisition broke the social structure of Muslim communities,affecting trust,families,culture,and their place in society.The pain of this experience stayed with them for generations and became part of their shared memory of suffering.